

١
قراءة في كتابات ابن حزم وابن رشد وابن مضاء

حول النحو والنحاة

مع محاولة لتيسير بعض المسائل النحوية

قراءة في كتابات ابن حزم وابن رشد وابن مضاء

حول النحو والنحاة

مع محاولة لتيسير بعض المسائل النحوية

د. إبراهيم عوض

مكتبة الشيخ أحمد

منشأة الصدر - القاهرة

١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

كلمة تمهيدية

في الكتاب التالى قراءة فى بعض كتب النحو القديمة والحديثة ودراساته ومحاوره لأصحابها فى موقفهم من بعض المسائل النحوية الهامة. وهدفى منه هو العمل على تسهيل النحو والإعراب وتحييب الطلاب والباحثين فى ذلك العلم الكريم الذى بدونه لا يمكن أن نتعلم لغتنا العظيمة، لغة القرآن المجيد. وقد كانت مناقشتى لعلماء النحو الذين رجعت إلى كتبهم مناقشة واضحة وصریحة لا مجاملة فيها حين يكون لى رأى مختلف عن رأيهم وأتصور مخلصاً أنى على صواب، وتمدحهم وتثنى عليهم أحر الشاء حين أرى أنهم على الصراط المستقيم.

وأهم من دخلت معهم فى ذلك الحوار النحوى هم ابن حزم وابن رشد وابن مضاء. وكانت سُنَّتِى أثناء محاورتهم هى سُنَّة التيسير والتسهيل واتباع المنطق وإجلال لغة الضاد والعمل بكل سبيل على إزالة الخوف المستكن فى قلوب الطلاب منها ومن قواعدها. وقد استعنت فى بلوغ هذا الهدف الكريم بشىء من الفكاهة حتى يعرف أبنائنا من طلاب العلم ومن الباحثين أن العربية لغة فكاهية ظريفة خفيفة الدم بنت حلال مُصَفَّاة، لكن من علّموهم النحو وهم تلاميذ صغار قد غرسوا فى نفوسهم بقصد أو يدون قصد أنها لغة جافة ودقة قديمة ولا تعيش عصرنا، بل تولى وجهها وقلبها ناحية الماضى البعيد.

كذلك حرصت أشد الحرص على أن أستقى أمثلتى للتدليل على ما أقول من عصرنا وبيئتنا ومن المجالات التى يحبها الشباب ويتعلق بها أشد التعلق. وبالمثل أكثر من الشواهد والأمثلة حتى يعرف القراء أن ما أقوله صحيح مائة فى المائة وليس مجرد نزوة فى الحكم أو تسرع فى الرأى، وأن الأمر على العكس مما يقوله أولئك النحويون المنتطسون المغرمون بإغلاق الأبواب فى وجه أقل نسمة تهب فرحين أشد الفرح بأنهم أعتتوا البلاد والعباد بتخطئتهم معظم ما يستعمله الكتاب

من أساليب، وهم يظنون أو يزعمون أنهم، بتصرفهم وموقفهم هذا، قد أحسنوا
الصنع كل الإحسان.

كلام ابن حزم وابن رشد وابن مضاء في النحو

مدخل إلى الموضوع:

منذ تعلمت النحو في كتاب "شرح الأجرؤميّة الجديد" في السنة الأولى بالمعهد الأحمدى الابتدائى بطنطا قبل أن يسمى بعد ذلك بستتين بـ "الإعدادى"، وأنا طول عمرى أحب النحو، وأعكف على ما يقع فى يدي من كتبه لأتعلّم وأتثقف ويستقيم ذهني وتستحكم عرييتي. والواقع أننى، حين دخلت الأزهر فى طنطا عام ١٩٥٩م، كنت فى الثانية عشرة من عمرى، ورغم ذلك فقد أحببت ولا أزال أحب النحو. لقد كنت آتيا من الكتاب حيث لم نتعلم فيه، إلى جانب حفظ القرآن، سوى الإملاء وحساب الأرقام الصحيحة، ودمتم. ثم انتقلنا بغتة إلى الفقه والنحو والسيرة النبوية والإنشاء وحساب الكسور الاعتيادية والعشرية والتاريخ والجغرافيا والسيرة النبوية نتعلمها من كتبٍ تصعب على كثير من طلاب الجامعة الآن. لقد كنت كمن نقلوه من الدار إلى النار. ولكن حتى وقتنا هذا أرانى أغرَمَ بمراجعة كتب النحو لمعاودة النظر فى التفاصيل الدقيقة الخاصة بهذه أو بتلك من المسائل ولتذكّر ما يمكن أن يكون قد شحّب مع الأيام والليالى فى الذهن رغم أننا عند القراءة والكتابة لا نخطئ، إذ صارت قواعد اللغة تجري فى دماغنا جريانا.

وحتى بعد أن تخصصت فى النقد والأدب ظللت أحب النحو وأحرص عليه وألح على طلابي بالجامعة فى مرحلة اليسانس ومرحلة الدراسات العليا أن يهتموا به قبل أى شىء آخر. وقد كتبت فى الدفاع عنه كتباً وفصولاً. وما من كتاب لى فى النقد التطبيقى، سواء كان فى الشعر أو فى النثر، إلا ووقفت فيه أمام الأخطاء اللغوية التى يقع فيها الكتّاب والشعراء أو التى تحتاج إلى فضل تأملٍ وتحليلٍ وتوضيحٍ وأفضت القول فيها. ولكنى مع هذا كله لم أكن أرتاح كثيرا للتعليقات النحوية التى يحرص على خوض بحارها المتلاطمة سادتنا النحويون، وأرى أنه

يكفى جداً أن نقول مثلاً إن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، وإن المضارع ينجزم بعد "لم"، ويتنصب بعد "لن"، ولا داعى للذهاب أبعد من ذلك لأنه أشبه بالدخول في الغيبات حيث لا أحد من البشر يعلم شيئاً، إذ قد مات العرب الأوائل ولم يخبرونا لم رفعوا الفاعل ونصبوا المفعول وجَزَمَتْ "لم" المضارع ونصبته "لن" ... إلخ. وهذا إن كانوا يعرفون سبباً لشيء من ذلك.

وقد انتهزت فرصة إسناد مقرر "قراءة في كتاب قديم" لطلبة المستوى الثالث بالقسم عندنا هذا العام وقلت في نفسي: هي فرصة للرجوع إلى كتاب ابن مضاء: "الرد على النحاة" وقراءته من جديد. وقد أسلمتني هذه القراءة الجديدة للكتاب المذكور وعنه إلى ما قاله ابن حزم في بعض كتبه عن النحو، وكذلك إلى كتاب ابن رُشد: "الضروري في النحو"، وغيرها من الكتب النحوية الشهيرة التي اتخذتها مستنداً لي أقتبس منها وأضعها جنباً إلى جنب مع أفكار علمائنا الأندلسيين الثلاثة، وسجلت ملاحظاتي على كل ذلك وعرضت بعض أفكارى ومواقفى في النحو والصرف بشيء من التفصيل آملاً أن يكون فيها بعض الفائدة.

وأنا هنا أوجه التحية لطلابى وطالباتى، أو فلنقل: إلى طالباتى وطلابى حتى لا تغضب البنات ويتصورن أننا نُؤثر الأولاد عليهن رغم أننا إنما نجرى على سنة اللغة في تقديم المذكر على المؤنث، وإن كانت التقاليد في العصر الحالى تفضل العكس كما هو الحال مثلاً فيما كنت أسمعه وأنا طفل صغير لدن تقديم أحد الفنانين برنامج "ساعة لقلبك" بعبارة "سيداتى، أنساتى، سادتى" مقدماً السيدات والآنسات على السادة الرجال. وكنت أحفظ هذه العبارة منذ طفولتى من كثرة ما سمعناها تتردد في بداية كل حلقة من حلقات ذلك البرنامج ونحن أولاد ريفيون صغار، وإن لم نفهم في ذلك الحين البعيد مدلول هذا الترتيب.

أما سر توجيه التحية لطالباتى وطلابى، أو إلى طالباتى وطلابى حتى لا تغضب منا اللغة، فهو أنه لولا هم وهُنَّ ما كان هناك قسم اللغة العربية ولا كان

هناك هذا المقرر ولا كنت أنا أستاذًا بالجامعة ولا كان ثم موضوع للتفكير في تأليف هذا الكتاب. بارك الله في بناتنا وأولادنا وحببهم في العلم، وإن كنت غير متيقن من استجابة النصف الأخير من هذه الدعوة. لكن أعود وأقول: لا شيء على الله بمستكثر. فهم أذكاء ذكاء فطريا كبيرا كما أقول لهم دائما، ولو توجهوا بقلوبهم إلى العلم لكانت الثمرة عظيمة. وما دفعني إلى هذه الدعوة إلا حبي لهم ورغبتى ألا يكونوا في مستوًى أقل من نظرائهم في جامعات أوروبا وأمريكا، إن لم يكونوا أفضل وأفضل، وهم على ذلك من القادرين لو عزموا. فاللهم استجب.

الجابري والعلماء الثلاثة:

وخلال قراءتي المتنوعة في هذا الموضوع وجدت على المشباك مقالا للدكتور محمد عابد الجابري عن جهود ابن مضاء وابن رشد في ميدان تجديد الدرس النحوي عرّج فيه على ما قاله ابن حزم بإيجاز حول تلك المسألة، فبدأ لي أن أتخذ من هذا المقال منطلقاً في معالجة تلك القضية الهامة والكلام عن العلماء الأندلسيين الثلاثة. يقول د. محمد عابد الجابري في مقال له بعنوان "التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رُشد": "يمكن القول إن ابن حزم قد دُشن، أو على الأقل: بَشْرَ برؤية جديدة إلى النحو. لقد كان الدرس النحوي قد تجاوز في عهده الناحية التطبيقية لينساق مع تأملات واجتهادات تقع على مستوى من النظر يتجاوز ما هو ضروري في علم عرّفه أصحابه بأنه "انتحاء سَمَت العرب في الكلام". لقد تأثر الدرس النحوي بمناقشات المتكلمين وأبحاث الأصوليين فمال بدوره إلى التنظير والتأصيل والتفريع، فاختلطت فيه الناحية العملية بالناحية النظرية، وغدت "فلسفة النحو" جزءاً من النحو. وهكذا تركّز النقاش النظري في الدرس النحوي على القياس والتعليل ونظرية العامل، وهي موضوعات أقرب إلى ما يمكن وصفه بـ "فلسفة النحو" منها بعلم النحو.

وهنا يبرز اسم ابن حزم كأكبر منددٍ بهذا "الانحراف" عن النحو العملي والابتعاد عن الغاية التطبيقية منه. إنها النزعة "الظاهرية" الحزمية في الفقه هي التي ستمتد إلى النحو. وهكذا فكما رفض ابن حزم "التعليل" في الفقه رفض كذلك "العلل النحوية"، ولربما بعنف أشد. لقد رفض التعليل في النحو رفضاً تاماً فقال إن العلل النحوية "كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنما الحق من ذلك أن هذا سُمِعَ من أهل اللغة الذين يُرجَع إليهم في ضبطها ونقلها. وما عدا هذا فهو، مع أنه تحكم فاسد متناقض، فهو أيضاً كذب، لأن قولهم: "كان الأصل كذا فاستُثِّلَ فنُقِلَ إلى كذا..." شيء يَعْلَمُ كل ذي حس أنه كذبٌ لم يكن قط ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سُمِعَ منها بعد ذلك". ولذلك نجده يطالب بالاكْتفاء في النحو بما هو ضروري لمعرفة قواعد اللغة العربية. يقول: "وأما التعمق في علم النحو ففُضُولٌ لا منفعة بها بل هي مَشْغَلَةٌ عن الأَوْكَد، ومَقْطَعَةٌ دون الأَوْجَب والأَهَمِّ. وإنما هي أكاذيب. فما وجه الشغل بما هذه صِفَتُهُ؟ وأما الغرض من هذا العلم فهو المخاطبة وما بالمرء حاجة إليه في قراءة الكتب المجموعة في العلوم فقط".

تعليق على ما قاله ابن حزم وعلى تعليقات النحاة:

وأنا، وإن كنت مع موقف ابن حزم المبدئي في هذه القضية، لا أوافق على اتهام النحويين بالكذب في تعليقاتهم وتفلسفاتهم. إنهم لا يقصدون أن يضلُّوا أحداً بهذا، وليس في أذهانهم البتة أن يقولوا العرب ما لم يقولوه زيفاً وبهتاناً، بل هم يجتهدون في الوصول إلى ما يظنون أن العرب قصدوه حين رفعوا الفاعل مثلاً ونصبوا الحال وما إلى ذلك. والاجتهادات العلمية لا توصف بالكذب، بل بالخطأ. وسبب الخطأ في كلام النحويين في هذا المجال أنهم يتناولون مسألة شبه ميتافيزيقية، فقد مضى العرب المقصودون بكلام النحويين، ولم نعد نعرف لماذا

رفعوا المرفوع ولماذا جزموا المجزوم ولماذا أعربوا ولماذا بنّوا... إلخ. كل ما نعرفه أنهم رفعوا الفاعل دائماً، ونصبوا المفعول المطلق، وخفضوا المضاف إليه وما سبقه حرف الكاف أو الباء أو اللام أو إلى أو على مثلاً. ونحن نقبل هذه الملاحظة لأنها ملاحظة سليمة بناء على الشواهد التي وصلت إلينا، إذ الفاعل في كل النصوص التي بلغتنا مرفوع، والمضارع المسبوق بـ"لم" أو "لام الأمر" أو "لا الناهية" مجزوم، والمضارع الذي لا ينتهي بياء المخاطبة أو ألف الاثنين أو واو الجماعة يجزم بالسكون، وما ينتهي بواحد من هذه فتحذف عند الجزم نونه التي تلي كل حرف من هذه الحروف... وهكذا.

أما قولهم إن المبتدأ مرفوع بالابتداء أو بالخبر، والخبر مرفوع بالخبرية أو بالمبتدأ، أو إن هناك فعلاً مقدرًا قبل "محمد" في قولنا: "إن محمدًا سافر سافرًا معه"، إذ الكلام في الأصل كما يقولون هو: "إن سافر محمد سافر سافرًا معه" فليس هناك ما يستندون إليه فيما وصلنا من شواهد كلام العرب، بل هو مجرد اجتهاد منهم. أما العرب، فكما قلت، قد مَضَوْا، ولا سبيل إذن إلى سؤالهم عما كان يدور في أذهانهم حين فعلوا هذا أو ذاك مما قلنا. وفوق هذا فمستواهم الفكري لم يكن ليؤهلهم للخوض في تلك الموضوعات، فضلًا عن أنه لم يبلغنا بتاتا أنهم جعلوا التفكير في هذا وكدهم ولا أنهم عقدوا الندوات والمؤتمرات والمجالس والدروس أو ألفوا الكتب أو تناظروا المناقشة شيء من ذلك كما صنعوا من بعد الإسلام حتى وقت الناس هذا.

ولنأخذ هذا الاقتباس، وهو من كتاب "الإيضاح في علل النحو" لأبي القاسم الزجاجي. وكل ما فيه هو مجرد أوهام لا تساوى بصلة. قال في "باب القول في علل النحو": "أقول أولاً إن علل النحو ليست مُوجِبَةً، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من

تلك الطريق. وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فأما التعليمية فهي التي يُتَوَصَّلُ بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره. مثال ذلك أنا لما سمعنا "قام زيد فهو قائم، وَرَكِبَ فهو راكب" عرفنا اسم الفاعل فقلنا: "ذَهَبَ فهو ذاهب، وَأَكَلَ فهو آكل" وما أشبه ذلك. وهذا كثير جداً، وفي الإيحاء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا: "إِنَّ زَيْدًا قائمٌ"، فإن قيل: بِمَ نصبتم زيداً؟ قلنا: بـ"إِنَّ" لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأننا كذلك عَلِمْنَاهُ وَنَعَلَّمُوهُ. وكذلك "قام زيدٌ". إن قيل: لم رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فَرَفَعَهُ. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضُبِطَ كلام العرب.

فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال: "نصبتُ زيداً بـ"إِنَّ" في قوله: "إِنَّ زَيْدًا قائمٌ": ولم يجب أن تنصب "إِنَّ" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فَحُمِلَتْ عليه فَأُعْمِلَتْ إعماله لِمَا ضارعتُه، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله، نحو "ضرب أخاك محمدٌ" وما أشبه ذلك.

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعْتَلَّ به في باب "إِنَّ" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أى جهة شابهت هذه الحروفُ الأفعال؟ وبأى الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ (وحين) شبهتموها بالأفعال لأى شيء عَدَلْتُمْ بها إلى ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله نحو "ضرب زيداً عمرو"؟ وهلا شبهتموها بما قُدِّمَ فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل، وذاك فرع ثان؟ فأى علة دعيتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ وأى قياس اطرَدَ لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قُدِّمَ مفعوله على فاعله هلا أجزتم تقديم

فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم: "ضرب أخاك محمد" وضرب محمد أخاك؟ وهلا، حين امتنعت من ذلك لعلّة، لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم: "إِنَّ خَلْفَكَ زَيْدًا وَإِنَّ أَمَامَكَ بَكْرًا" وما أشبه ذلك؟ وهلا حين مَثَلْتُمْ عملها بعمل الفعل المتعدى إلى مفعول واحد نحو "ضرب زيدًا عمرو" امتنعت من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم: "إن زيدًا أبوه قائم، وإن زيدًا ماله كثير"، والفاعل لا يكون جملة؟ ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم: "إن زيدًا يركب، وإن عبد الله ركب"؟ أرايتم فعلًا وقع موقع الفاعل بدلًا منه نائبًا عنه؟ ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضًا. وكل شيء اعتل به المسؤول جوابًا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر.

ومن الواضح الساطع الوضوح ما في الكلام من سفسطة لا قيمة لها. وهو نفس ما نلقاه في النص التالي من ذات الكتاب في "باب علة امتناع الأسماء من الجزم" نقلًا عن سيبويه: "قال سيبويه في ذلك قولين. قال في أول الرسالة، وهو القول الذي يعتمد عليه أصحابه: لَمْ يُجْزَمِ الأَسْمَاءُ لَخَفَّتْهَا وَلِزُومِ التَّنْوِينِ إِيَّاهَا، فَلَوْ جُزِمَتْ سَقَطَتْ مِنْهَا الْحَرَكَةُ وَالتَّنْوِينُ، فَكَانَتْ تَحْتَ لَ. وذلك أنك لو أردت جَزَمَ "جعفر" لَزِمَكَ إِسْكَانُ الرَّاءِ، وَبَعْدَهَا التَّنْوِينُ، فَكَانَ يَلْزِمُ حَذْفُ التَّنْوِينِ، لِأَنَّهُ سَاكِنٌ وَقَبْلَهُ الرَّاءُ سَاكِنَةٌ، فَكَانَ يَحْتَطُّ الْإِسْمُ لِذَلِكَ. ومع ذلك فإنه قد يكون من الأسماء ما يكون الحرف الذي قبل آخره ساكنًا، نحو "زَيْدٌ وَبَكْرٌ" وما أشبه ذلك، فلو جُزِمَ هذا النوع من الأسماء اجتمع فيه ثلاث سواكن فلم يمكن ذلك".

والرد على ذلك في منتهى اليسر، إذ من قال إن التنوين دخل الأسماء أولاً قبل أن يفكر العرب في جزمها؟ هذا رجم بالظن. ولماذا لم يجزم العرب الأسماء أولاً ثم يفكروا بعد ذلك في أمر التنوين؟ وثانياً هل الأسماء يلزمها التنوين في كل الأوقات والأحوال؟ لا بالثلث، إذ إن التنوين يفارقها عند الإضافة، وعند دخول "أل" على الاسم، وفي حالة منعها من الصرف، وكذلك عند الوقوف على اللفظ، وفي الأسماء

المبنية. فهذه خمس حالات يفارق فيها التنوين الاسم، ولن يضره إذا ما جعلناها سِتًّا. والأكل الذى يكفى أربعة يكفى خمسة. بل لو أن الجزم دخل الأسماء أولا لقد كان بمكنتهم إزالة التنوين عنها تماما، وكفى الله النحويين شر الرجم بالظنون.

ولو فكرت العرب فى جزم الاسم وكنتُ حاضرا مداوالاتهم لقلت لهم: هناك على الأقل حالة يصلح فيها له الجزم، وذلك حين نقول: "إِنْ سَيِّدٌ قَامَ فَقُمْ"، حيث أتى اسمٌ بعد حرف الجزم: "إِنْ"، ويمكننا فى هذه الحالة تسكين الدال فى "سيد" ونقول فى الإعراب: "إِنْ" حرف يجزم المبتدأ ويصيِّره اسما له، ويرفع الخبر ويجعله خبرا له. أما فى "زيد" و"بكر" فنقف عليهما فى حالة جزمهما كما نقف عليهما حين تنتهى الجملة، دون أدنى فرق. وأما المثنى وجمع المذكر السالم فنجزم كلا منهما بحذف النون كما نحذفها عند الإضافة... بل لقد كان من المحتمل أن يلغوا التنوين من الأسماء إلغاء تاما ويجزموها دون أية مشاكل. وهكذا ردنا على جميع الافتراضات الوهمية التى أتى بها نحويونا، وكان الرد سهلا، وأكثر منطقية مما يقولون. لكن هذا كله كلام فى كلام، والأسماء لم تُجْزَمَ لأن العرب لم يجزموها. وهذا كل ما نعرفه، وكل ما يجب الالتزام به. أما لماذا لم يجزموها فأمر فوق الإدراك، ولا يفيد ولا يقدم أو يؤخر.

إن النحويين يتحدثون عن عرب الجاهلية وكأنَّ قد كان لهم مجمع لغوى يعقدون فيه الجلسات ويجرون فيه المناقشات ويقومون فيه بالمداوالات ويضعون فيه الدراسات ويتخذون فيه القرارات. ثم لقد وصلنا أحيانا أكثر من استعمال فى التركيب الواحد، كرفع "ذكى" ونصبها فى قولنا: "ما على ذكى" و"ما على ذكيا"، وكرفع خبر "إن" وأخواتها عند عموم العرب، ونصبه لدى بعضهم، وهو ما ينطبق على بعض مسائل الصرف أيضا. فكيف نعلل هذا الذى اختلفت فيه العرب؟ إن كل ما نستطيع قوله هو أنه هكذا قالت العرب كلها أو بعضها، ثم نسكت. وهو ما قاله ابن حزم منذ وقت طويل كما رأينا، وما كنت آخذ به دائما منذ عشرات السنين

رغم أنى لم أقرأ هذا الكلام لابن حزم قبل اليوم، ولكنى كنت أعرف المنهج الوصفى فى النحو والصرف، فأعجبنى وتحمست له ورأيت أنه هو الحق الذى لا حق غيره.

وأذكر بهذه المناسبة أننى، حين أُعِزْتُ إلى كلية التربية بالطائف فى النصف الأول من تسعينات القرن المنصرم، وكان العام الدراسى قد بدأ منذ عدة أسابيع، أراد المسؤولون عن قسم اللغة العربية بالكلية توفير جدول سريع لى، فأعطونى ضمن ما أعطونيهِ مادة النحو والصرف، فسعدت بذلك وقلت: هى فرصة لمراجعة دقائق النحو التى قد تكون شحبت فى ذهنى. ثم توكلت على الله وبدأت فى تدريس "شرح ابن عقيل" للطلبة، وكان من أوائل ما درّسناه تعليل بناء الضمائر، وأخذت أذكر ما قاله النحاة فى ذلك، ثم أكرّ عليه وأبين فسادَه ولا منطقِيته وتكلفه ومجافاته للواقع. وكنت أظن أن الطلاب سوف يُسرُّون بكلامى وما فيه من تفكير منضبط وواقعية وصراحة وعدم انسياق مع الشائع من كلام النحويين دون دليل، ولكنى لاحظت طالبا يكلم زميله مخافتا من صوته، وفهمت، أو ربما سمعت، أنه يعترض على ما أقول ويستتهوله ويرى أنه لا يحق لواحد مثلى أن يخطئ النحاة، وما أدراك ما النحاة؟ فقلت له وأنا أضحك: ماذا تقول؟ فقال: لا شىء. فقلت وأنا لا أزال أضحك: "بل تقول: مَنْ فلان هذا حتى يخالف النحاة ويكسر كلامهم؟ على كل حال أمامكم الآن ما قاله ابن عقيل وما قاله ابن عوض، فقارنوا بين البضاعتين وخذوا بما يرضى عقولكم ويقنعكم". ثم مضيت فى الشرح، ونسيت مع الأيام تلك الحادثة.

وبعدها بسنوات كنت أصلى الجمعة فى مسجد بأطراف الطائف مع معيد سعودى صديق، وبعد الصلاة فوجئت بمحمد الحكمى، وهو الطالب إياه، يأتى حيث كنا نجلس بعد الصلاة من المسجد ويرحب بنا، لينفتح حديث ابن عقيل ومحاضراتى عنه وعن كتابه أول مَقْدَمِى إلى الكلية، وإذا بالشيخ الحكمى، الذى

كان قد تخرج واشتغل إماما في ذلك المسجد، يثنى على محاضراتي تلك قائلا إنها كانت أحسن محاضرات تلقاها في النحو. واعتذر عن اعتراضه على ذلك الحين لأن هذه كانت أول مرة يسمع فيها من يخالف النحاة ويكسر كلامهم. ولعلى قلت له ضاحكا: الحمد لله أن قد اتضح أن ابن عوض يفهم. وغنى عن القول إننى لم أورد هذه القصة لأثنى على نفسى، بل لأبين للقارئ الكريم أننى منذ وقت طويل ضد التفلسفات التى يغرم بها النحويون غراما عجيبا رغم أنها لا تفيد فى شىء بل تضر ضررا شديدا.

وما دام الشىء بالشىء يذكر فأذكر هنا أننى، أثناء تلك الإعارة أيضا، قد وضعت كتابا بعنوان "من ذخائر المكتبة العربية" ضم بين فصوله الطويلة فصلا عن "خصائص" ابن جنى تناولت فيه، ضمن ما تناولت، ما قاله ذلك اللغوى الكبير عن العلل التى يفسر بها النحويون والصرفيون ما يعترى الألفاظ من حالات. فتحت عنوان "مقاييس العربية" يكتب ابن جنى: "اعلم أن العرب تُؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفروع على الأصل ما لو تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال. ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف فى التشنية والجمع الذى على حده (يعنى جمع المذكر السالم) فأعطوا الرفع فى التشنية الألف، والرفع فى الجمع الواو، والجرّ فيهما الياء، وبقي النصب لا حرف له فيماز به جذبه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع. فعلوا ذلك ضرورة، ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضا على الجر، ولا ضرورة هنا. فدل دخولهم تحت هذا، مع أن الحال لا تضطر إليه، على إشارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل، وإن عَرِيَ من ضرورة الأصل".

وقد علق في كتابي المذكور على كلام ابن جنى هذا فقلت: "وتعليقا على هذا نقول: لماذا جعل ابن جنى المثني وجمع المذكر السالم أصلا، وجعل جمع المؤنث السالم فرعاً؟ ولو جرينا على طريقته أفلم يكن الأخرى جعل المفرد هو الأصل،

والمثنى وغيره فروعا عنه؟ ثم ألم يكن العرب قادرين على أن يفردوا كلا من الرفع والنصب والجر في حالة المثنى وجمع المذكر السالم بعلامة إعرابية خاصة به وحده، فنقول في المثنى: "جاء المحمَّدُون، ورأيت المحمَّدَانِ، ونظرت إلى المحمَّدَيْنِ"، ونقول في جمع المذكر السالم: "جاء المحمَّدُونَ، ورأيت المحمَّدَانِ، ونظرت إلى المحمَّدَيْنِ"، ومن ثم يجيء جمع المؤنث السالم على الوضع الطبيعي، أى بالضممة رفعا، والفتحة نصبا، والكسرة جرا؟". أردت أن أقول إن تعليقات النحاة كثيرا ما تطيش لأنهم، حين يحاولون التوصل إلى ما كان في أذهان العرب في تلك الأزمنة الموعلة في الماضي، إنما يتناولون مسائل غيبية، أى مسائل لا يمكن أحدا بلوغها لأنها ضاعت مع التاريخ الأول. وواضح من هذا وذاك أنني منذ وقت طويل أفكر في النحو بطريقة بسيطة قدر المستطاع وأحب أن أبعده عن تلك التعقيدات والتفلسفات.

وكان الخليل بن أحمد دقيقا ومنصفا إلى حد بعيد في جوابه لمن سألته عن علله التي يتعلل بها عن العرب: هل أخذها عنهم أم أتى بها من عنده؟ إذ قال حسبا ذكر أبو القاسم الزجاجي في كتابه: "الإيضاح في علل النحو": "إن العرب نطقت على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عللها، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسْتُ، وإن تكن هناك علة أخرى فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبية النظام والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: "إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ولسبب كذا وكذا": سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سَنَحَ

لغيرى علة لما علَّته من النحو هى أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها". ووجه الدقة والإنصاف أن الخليل يؤكد أن كل ما يقوله فى هذا الشأن لا يزيد على أن يكون اجتهدا يمكن أن يكون خطأ، وأنه على استعداد من ثم للرجوع عما قال متى استبان له أنه أخطأ وأن ما يقوله غيره هو الصواب. أقول هذا ولا أنسى أن أكرر رغم ذلك أن العرب إنما نطقت بما نطقت وكيفما نطقت بسليقتها ولم تفكر فى شىء من ذلك تفكيراً واعياً، وأن ما كان يدور فى أذهانها، إن كان قد دار فى أذهانها شىء من ذلك، قد مضى وانطوى وليس إلى معرفته أو استرداده من سبيل.

ويتصل بما نحن فيه ما كتبه سعيد الأفغانى فى مقال له قديم بعنوان "هل فى النحو مذهب أندلسى؟" علق فيه على كتاب ابن مضاء: "الرد على النحاة" قائلا: "ورسالته فى "الرد على النحاة" نشرها الدكتور شوقى ضيف سنة ١٩٤٦، وعمد فيها إلى ما وضعه الأقدمون من صيغ للتقريب على المتعلمين فجعل يدقق فيها تدقيقاً حرفياً حين يرد عليهم قولهم مثلاً إن العامل فى رَفَعَ "زيد" فى قولنا: "ضَرَبَ زيدٌ" هو فعل "ضَرَبَ" بأن هذا غير صحيح، والذى رفع "زيد" هو المتكلم، وأن القول إن الألفاظ يُحْدِث بعضها بعضاً باطلٌ عقلاً وشرعاً لا يقول به أحد من العقلاء. وأفاض فى فلسفة هذه البديهة بما لا طائل تحته، وإلا فهل يغيب على أحد أن المتكلم هو الذى يرفع وينصب على الحقيقة، وأن إسناد ذلك إلى العامل اللفظى مجازٌ وتقريبٌ على المتعلمين؟ وهذا أسلوب شائع فى جميع العلوم لا فى النحو فقط. وهذه البديهة ذكرها عَرَضاً ابن جنى ونقلها عنه ابن مضاء نفسه فى الصفحة المذكورة. بل تلك بديهة لكل مزاوى النحو تعلمها وتعلّما".

وتهوين الأفغانى من القول بأن الألفاظ يعمل بعضها فى بعض تهوينٌ فى غير محله، وإلا فكيف نفسر اختلاف المدارس النحوية؟ وكيف نفسر رفض النحاة لهذا التركيب أو ذاك؟ وكيف نفسر تلك التفاصيل الإعرابية المرهقة للذهن؟ إن ذلك كله يرجع إلى هذا الذى يهون من شأنه الأستاذ الأفغانى. لكننى رغم هذا لا أتفق

مع ابن مضاء في أن القول بهذا باطل شرعا. نعم هو باطل عقلا، فالعقل الواعي لا يمكن أن ينسب إلى الألفاظ عمل بعضها في بعض، لكن ما دخل الشرع في ذلك؟ إن كلام النحاة في العامل هو مجرد اجتهادات علمية، والاجتهادات العلمية مهما يكن فيها من أخطاء لا يوصف أصحابها بالكذب، بل كل ما يمكن أن يقال إنهم قد أخطأوا الحجة والمحجة. ترى هل يصح أن نتهم شخصا ضل الطريق في مدينة من المدن مثلاً بأنه خالف الشرع أو أنه ارتكب الكذب؟ طبعا لا. فهذا مثل هذا أيضا بدون أدنى اختلاف.

د. ولد أباه وكلامه عن ابن مضاء:

كذلك تناول د. محمد المختار ولد أباه، في كتابه: "تاريخ النحو العربى في المشرق والمغرب"، الحديث عن ابن مضاء وجهوده المباركة في تطوير النحو وتيسيره وتخليصه من شوائبه المزعجة، فقال إن له ثلاثة مصنفات: "المشرق في النحو"، وكتاب "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان"، وكتاب "الرد على النحاة"، وهو المؤلف الوحيد الذى وصل إلى أيدي الباحثين، وفيه أبطل نظرية العامل، وأنكر أن يكون في الكلام عامل ومعمول، واستهجن في كتب النحويين كثرة التقديرات في العوامل والصيغ غير المستعملة في أمثلة التنازع، والبنية الصرفية المصطنعة. كما أشار المؤلف إلى كتاب "أصول النحو العربى" للدكتور محمد عيد، الذى قال إن ابن مضاء "لم ينل من التقدير ما يستحقه مجتهد مثله، مع أن تلك الكتب قد خصصت كثيرا من الصحائف لنحاة لا يرقى بأى حال محصلهم الابتكارى إلى مرتبته". وبالمثل عرض الدكتور الموريتانى لآراء محمد حسن عواد في مقدمته لكتاب "الكوكب الدررى" لجمال الدين الأسنوى، التى أكد فيها أن ثم مغالاة في تقديم ابن مضاء للقراء، وكأنه المفكر العظيم والمظلوم. كذلك أشار الدكتور محمد المختار ولد أباه إلى ما قام به علال الفاسى من مقارنة بين آراء ابن مضاء في النحو

وبين مذهب ابن حزم الظاهري، وقوله إن "الثورة الظاهرية على المذهب المالكي في الفقه زمن ابن حزم، ولا سيما زمن الموحدين، صاحبها فيما يظهر ثورة ظاهرية على المدارس النحوية... على جميع الذين جنحوا إلى القياس وإلى التعليقات وما يضمه النحو من الحشويات... إلخ".

ولندع ابن مضاء نفسه يقدم كتابه لنا فيقول: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يُستغنى عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي". ويرى ابن مضاء أن ذلك كله من عمل المتكلم نفسه جريا على ما صنعتته العرب. ولهذا نراه يدعو إلى إسقاط العلل الثواني والثالث في النحو، "وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: "قام زيد": لم رُفِع؟ قيل: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع. فيقال: لم رُفِعَ الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر".

لكن ابن مضاء لم يقل بإلغاء جميع العلل الثواني لأنه ذكر أنها على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده. فمثال القسم المقطوع به قول القائل: كل ساكنين التقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يجرّك مثل "أكْرِمِ القوم". فيقال: لم حركت من "أكْرِم"، وهو أمر؟ فيقال له: لأنه لقي ساكنا. فإن قيل: ولم لم يُتركا ساكنين؟ فالجواب: لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق. فهذه قاطعة، وهي ثانية. ومن العلل الثواني المقبولة عنده تعليل دخول همزة الوصل على الأمر في نحو "اُكْتُبْ" لأن الابتداء بالساكن لا يمكن. وذكر من العلل الثواني أيضا إبدال الواو ياء في نحو "مُوَيِّزِينَ" لأن ذلك أخفّ على اللسان، وإن كان قد قال إنه يمكن الاستغناء عن هذه العلة.

وأما القسم الذي ذكر أن فيه إقناعا فهو قول النحويين إن المضارع أُعْرِبَ لشبهه الاسم في العموم وفي قابلية التخصيص، فالاسم يكون نكرة ويُعرّف،

والفعل يدل على عموم الزمان ويخصّص بالسين وسوف، وإن كلا منهما تدخل عليه "لام" الابتداء نحو "إن زيدا يقوم" كما يقول: "إن زيدا لقائم". ورد ابن مضاء هذا التعليل بأن العلة الموجبة لإعراب الاسم هي موجودة في الفعل، وكما أن للأسماء أحوالا مختلفة فإن للأفعال أحوالا مختلفة، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء، وإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع.

و مثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد (المبرّد) إِنَّ نُونَ ضَمِيرِ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ إِنَّمَا حُرِّكَ لَأَن مَا قَبْلَهُ سَاكِنٌ، نحو "ضَرَبْنِ وَيَضْرِبُنْ"، وقال فيما قبلها إنه أُسْكِنَ لثَلَا تَجْتَمِعُ أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ لَأَنَّ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها. فجعل العلة معلولة لما هي علة له، وهذا بين الفساد. فهو لا ينكر القياس من ناحية المبدأ، ولكن يشترط وجود أركانه المعروفة ليكون قياسا صحيحا.

وقد خلص د. محمد المختار ولد أباه إلى أن ثورة ابن مضاء ليست سوى محاولة إصلاح محدود مستلهم من آراء الظاهرية في نفى القياس والتعليل يرمى إلى استبعاد العوامل التقديرية والعلل الثوانى والثالث، والصيغ التمرينية غير المسموعة وينكر منها كل ما ليس له نظير. وقد مثّل له بقول النحويين في باب التنازع: "أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمُونِيهِمْ إِيَاهُمْ الزَيْدِينَ الْعَمَرِينَ مُنْطَلِقِينَ"، قائلا إنه لا يجوز لأنه لم يأت له نظير في كلام العرب، وبقول الصرفيين: "ابْنِ مَثَالَ كَذَا مِنْ كَذَا"، وإن كان قد أضاف أن محاولة ابن مضاء في تطوير النحو، رغم طرافتها، كان مصيرها شبيها بمصير المذهب الظاهري نفسه، معلا ذلك بأن العيوب التي ثار ضدها ابن مضاء ربما لا تكون بالحجم الذي يتصوره.

مع ابن حزم كرة أخرى:

هذا ما قاله د. محمد المختار ولد أباه، ونعود إلى د. الجابري وحديثه عن ابن حزم، فنراه يرجع هذا الاتجاه لذن عالمنا الأندلسى العظىم إلى نزعتة الظاهرىة فى الفقه أىضا، تلك النزعة التى مَدَّها إلى حقل النحو والصرف. ولكن يمكن أن يكون هناك تفسير آخر دىنى أىضا، وهو أن العلماء بالنسبة لقوانين الطبيعة منقسمون بشأنها قسمين: قسم يقول بأن طبيعة النار مثلا الإحراق، وطبيعة الأشياء إذا أُلقيت من مكان عال أن تسقط إلى الأرض، وطبيعة الكواكب أن تدور حول النجوم... وهكذا، بمعنى أن ذلك أمر حتمى وأنه صادرٌ عن ذلك الشىء ذاته لا آتٍ إليه من خارجه. أما القسم الثانى من العلماء فكل ما يقوله هو أنه لا يستطيع أن يذكر سوى ما لاحظته من أن الإحراق يتم عند ملامسة النار للقماش والورق مثلا، لكنه لا يزيد على ذلك فلا يقول إن هذه طبيعة النار لا تنفك عنها. فأما الملاحظة منهم فيتوقفون عند تلك الملاحظة التى تتلخص فى القول بتتابع الحدث الفلانى بعد وقوع الحدث العلانى لكنهم لا يهتمون بتفسير ذلك الأمر. وأما المؤمنون بالله سبحانه فيرون أن تلك القوانين إنما هى من خلق الله وتديره وتنظيمه، وأنه لو شاء أن يغير هذا التتابع بحيث تمس النار الأقمشة والأوراق فلا تحرقها البتة لكان ذلك، ولو شاء لكان الرجال ينظرون إلى النساء فلا يشتهونهن بل ينفرون منهن، ولو شاء لغمرت المياه البشر واستطاعوا أن يتنفسوا تحت أمواجها دون اختناق، وأن قىوميته سبحانه هى التى تجعل الأشياء تجرى على النحو الذى نراها عليه الآن. ومن الذين قالوا بذلك من المسلمين أبو حامد الغزالى، ثم تابعه على ذلك الرأى من الغربيين الملاحظة ديفيد هيوم وبرتراند راسل مثلا. وفى ضوء هذا يمكن أن نفهم وقوع المعجزات حين كانت هناك معجزات، فإن الله تعالى، الذى أجرى الكون على النظام الحالى، يقدر على إيقاف هذا القانون أو ذاك داخل

النظام الكونى وإجراء قانون آخر لمدة معينة. وبالمثل يمكن أن نفهم ما يقوله القرآن والحديث من أن العالم فى الآخرة سوف يجرى على نظام آخر وقوانين مختلفة، وكله بإرادة الله عز وجل لا أن هذه طبيعة الأشياء لا تنفك عنها أبداً.

فإذا ما طبقنا ذلك على قواعد اللغة كان معناه أن الابتداء ليس من طبيعته رفع المبتدأ ولا المبتدأ من طبيعته رفع الخبر ولا "إن وأخواتها" من طبيعتها نصب اسمها ورفع خبرها ولا "أَنَّ وَلَنْ وَكَيْ وَإِذْنَ وَفَاءُ السَّبِيَّةِ وَوَاوُ الْمُعِيَةِ" من طبيعتها نصب الفعل المضارع ولا أن من طبيعة اسم الفاعل أن يكون من الثلاثى على وزن "فَاعِلٌ" ومن "أَفْعَلْ وَتَفَاعَلَ وَاسْتَفْعَلَ" مثلاً على وزن "مُفْعِلٌ وَمُتَفَاعِلٌ" ومُسْتَفْعِلٌ" على التوالى، بل هكذا قالت العرب، ولو كانت قد قالت ما قالت على نحو آخر ما اعترض شىء فى النحو أو الصرف على هذا ولا قَدَرَ على فتح فمه، لأنه ببساطة ليس له فم ولا إرادة مثلها ليس للنار إرادة تحرق بها ولا للماء إرادة يغرق ويخنق بها ولا للأرض إرادة تجذب نحوها الأشياء بها.

ومن الأدلة على ذلك أننا نرى خبر "إن وأخواتها" مثلاً مرفوعاً عند الأغلبية الساحقة من العرب، ومنصوباً كاسمها عند بعضهم، وخبر "ما" منصوباً عند الحجازيين، ومرفوعاً عند التميميين، والمضارع الواقع فى جواب الأمر مجزوماً عند قوم، ومرفوعاً عند غيرهم، و"ما أسود ذلك الغراب" مقبولا عند بعض النحويين ومرفوضاً من آخرين، و"مَعْيُونٌ" مَرَضِيّاً عند بعض العرب بينما عمومهم يقولون: "مَعِينٌ"، أى أصابته العين. ولو كانت هناك طبيعة فى الألفاظ والأساليب تحتم على المتكلم اتباعها لما استطاع عربى أن يخرج عن تلك الحتمية بل ولا طأوعه لسانه، بالضبط مثلما لا يطأوعنا الماء فلا يخنقنا حين يغمرنا ولا النار حين تلامسنا فلا تحرقنا ولا القطار حين يصدمننا ويجرى فوق أجسادنا على قضبانها فلا يهرسنا ولا يميّتنا. ذلك أن الأمر ليس فى يد الماء ولا النار ولا القطار ولا فى أيدينا بل فى يد الله سبحانه وحده. وكذلك الحال فى اللغة، إذ هى تتبع ما يقوله العرب. فاللغة

هى من صنع العرب، وليست لها إرادة تستقل بها عن متكلميها. والعرب كانوا يتكلمون دون أن يتباحثوا فيما يتكلمونه أو يعقدوا الندوات والمؤتمرات أو يلقوا الدروس أو يؤلفوا الأبحاث والدراسات أو يجربوا أى استعمال من استعمالاتهم فى المعامل، وهو بالضبط ما نصنعه الآن بالنسبة للعامة التى نتحدثها.

مع ابن مضاء من جديد:

وهذا ما ذهب إليه ابن مضاء الأندلسى، إذ يقول فى كتابه: "الرد على النحاة" إن قصده فى ذلك الكتاب أن يحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه، وينبّه على ما أجمع النحاة على الخطأ فيه، كادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا لعامل لفظى، وأن الرفع منه ما يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى، فهم يقولون مثلاً فى "ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا" إن الرفع الذى فى "زيد" والنصب الذى فى "عمرو" إنما أحدثه "ضَرَبَ". ثم يعلق قائلاً إن من شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله على حين لا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا يُنْصَب "زيد" بعد "إن"، فى قولنا "إنَّ زَيْدًا..."، إلا بعد عدم "إن"، أى بعد أن لم تعد موجودة فى الكلام.

وأنا، رغم موافقتى على ما يقول ابن مضاء فى موضوع العامل بوجه عام، أرى أن هذه حجة داحضة لأنها تفترض المستحيل، إذ توهم أننا نستطيع أن ننطق "إن" وما ينتصب بعدها فى نفس الوقت، وهذا غير ممكن بَتَّةً، فليس فى قدرة أحد أن ينطق ألفاظ أى نص فى ذات الوقت مهما يكن قصيراً بل لا مناص له من نُطْق الألفاظ لفظاً لفظاً بل نُطْق كل لفظ حرفاً حرفاً بحيث كلما انتقلنا إلى نطق الحرف التالى يكون الحرف السابق قد ذهب. كما أننا بنفس الطريقة يمكننا المماحكة فى تبرئة أى سارق أو قاتل مثلاً، إذ نقول: كيف يمكننا أن ندين فلاناً بالسرقة أو القتل مثلاً، والسرقة والقتل قد وقعا وصارا من الماضى، أما صاحبنا فهما هو ذا واقف

أمامنا الآن ينتمى إلى الحاضر، ولا صلة له بالقاتل أو السارق اللذين ذهبوا ولم يعد لهما وجود؟

وهنا أتذكر ما كنت قرأته وأنا طالب بالجامعة للدكتور زكى نجيب محمود فى كلامه عن الوضعية المنطقية وما تجر إليه من أن الشخص الواحد لا وجود له، إذ هو فى الواقع وحدات منفصلة فى الزمن لا تكاد تتناهى، فكان ردى أن هناك رابطا بين كل تلك الوحدات اللامتناهية، وهذا الرابط يتمثل فى الجوهر الذى يربط بين كل تلك الأجزاء ويجعلنى أنا مثلاً أحس أننى هو أنا حين كنت ولدا صغيراً، وهو أنا نفسى حين صرت شاباً، وهو أنا نفسى حين أصبحت رجلاً ثم كهلاً ثم شيخاً، وأنا أنا نفسى حين كنت ولدا ريفياً خشناً لم يُصقل بعد وحين أمسيت رجلاً مثقفاً مصقولاً بعض الصقل بعد مرورى بكل ما مررت به من تجارب حياتية ومراحل تعليمية وانخرطت فيه من مؤسسات علمية وقراءتى لآلاف الكتب وحضورى مئات المحاضرات وعشرات الندوات والمؤتمرات ودخولى فى ما لا يحصى من المناقشات وأسفارى هنا وهناك، وإلا فكيف نقول إن فلانا هذا هو فلان الذى كان أمس وأول من أمس والذى كان فى الطفولة بل والذى كان فى بطن أمه؟ وكيف ندينه الآن لارتكابه هذه الجريمة أو تلك قبل ذلك، والمفروض أن مرتكبها شخص آخر ولى وانقضى؟ وبهذه الطريقة تضيع الحقوق ولا يحاسب مجرم أبداً على جريمته. وهذا يصدق على أى شىء فى الدنيا بما فى ذلك الملعقة التى نأكل بها كل يوم، ولا يخطر ببالنا أبداً أنها ليست نفس الملعقة التى كانت أمس وقبل ذلك منذ اشتريناها بل منذ أن صُنِعَتْ إذ اعترتها تغيرات كثيرة، بل نتعامل معها ومع من حولنا على أساس أنها هى نفس الملعقة رغم كل ما يطرأ عليها كل لحظة من تغيرات.

وقس كل شىء فى الحياة على هذين المثالين. إن هناك، كما قلت، رابطاً يربط بين تلك الوحدات التى يزعم بعض الزاعمين أنها وحدات منفصلة مستقل كل

منها عن الأخريات، وهذا الرابط يشبه الخيط أو السلك الذى تنتظم فيه حبات العقد أو المسبحة مثلاً، ويضفى على العقد والمسبحة كينونتهما، وبدونه تنفرط تلك الحبات وتذهب كل منها لحال سبيلها دون أن تكون لها صلة بالباقيات ودون أن تشكل معها كيانا متميزا. إن هذا الرابط تنكره الوضعية المنطقية لأنها لا تؤمن إلا بما تقع عليه الحواس، بينما الشئ فى ذاته لا تقع عليه الحواس، بل تقع فقط على لونه ورائحته وملمسه وما يصدر عنه من أصوات.

فهذا بالنسبة للعامل اللفظى، أما بالنسبة للعامل المعنوى عند من يقولون بهذا فهو، كما جاء فى كلام ابن مضاء، على ضربين: فاعل بالإرادة كالحیوان، وفاعل بالطبع كالنار التى تحرق الخشب. أما ألفاظ اللغة فهى لا تفعل لا بإرادة ولا بطبع. أما القول بأن المقصود بفكرة العامل فى النحو إنما هو للتشبيه والتقريب بما يعنى أن هذه الألفاظ التى نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وُجِدَتْ وُجِدَ الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها، فإن ابن مضاء لا يعترض على ذلك من حيث المبدأ، لكنه يرى أن قولهم هذا قد ساقهم إلى تغيير كلام العرب وخطه عن رتبة البلاغة إلى هُجْنَةٍ العِى وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعانى عن المقصود.

وفى نقده لنظرية العامل نرى ابن مضاء يعترض على تقدير العوامل المحذوفة، وعلى تقدير متعلقات المجرورات، وعلى تقدير الضمائر المستترة، وعلى تقدير الأفعال، وكذلك على آراء النحاة فى التنازع والاشتغال وفاء السببية وواو المعية، داعيا بكل قوة إلى إلغاء العلل الثوانى والثالث، وإلغاء القياس وإلغاء اختلافات النحاة فى التفسير والتعليل مما لا يفيد فى النطق، كاختلافهم فى سبب رفع المبتدأ، ونصب المفعول، إذ نَصَبَهُ بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معا...

في التنازع والاشتغال:

وكأمثلة على ما يدعو إليه ابن مضاء بشأن التنازع نجده يعترض على النحاة، الذين يرفضون أن يقال: "قام وقعد إخوتك" لأن في الجملة فعلين لفاعل واحد، إذ هم ينظرون إلى هذين الفعلين وكأنهما ضَرَّتَانِ تنازعا ن زوجهما المشترك، وكل منهما تريد أن تستقل به لنفسها لا تشاركها فيه الضَّرَّةُ الأخرى. ونَسِيَ النحاة أن الفعلين ليسا ضرَّتين، فالفعل شيء، والضررة شيء آخر، كما أن الضرتين تتعايشان على نحو أو على آخر مهما كان بينهما من غيرة، وإلا فالباب يفوت جملاً. ويريد النحاة إما أن نقول: "قام وقعدوا إخوتك" أو "قاموا وقعد إخوتك" على اعتبار أن يكون لكل فعل فاعل خاص به: أحد الفاعلين هو "إخوتك"، والفاعل الثاني هو "واو" الجماعة، وأمام الكاتب والقارئ اختياران لا غير: إما أن يقدر ذكر الفاعل الظاهر أولاً أو الفاعل الضمير أولاً، وليس أمامه خيار ثالث. ولا ندري لم هذا التضيق، بل لا ندري لم هذا الغرام بالتركيبن القبيحين ونَبَذ التركيب السلس.

ثم أليس الفعل في الجملة الفعلية يقابل الخبر في الجملة الاسمية على أساس أنه هو المسند للفاعل مثلما أن الخبر هو المسند للمبتدأ، وكل من الفاعل والمبتدأ مسند إليه؟ أليست الأخبار تتعدد في كثير من الحالات لمبتدأ واحد كما في قوله تعالى: "وهو الغفورُ الودودُ * ذو العرش المجيدُ * فعَّالٌ لما يريد"؟ فلم لا تتعدد الأفعال لفاعل واحد، والحالة واحدة هنا وهناك؟ وثانياً كيف يريدنا سادتنا النحويون أن نقدر الكلام في الجملة على أساس أن يكون: "قام وقعدوا إخوتك" أو "قاموا وقعد إخوتك"، والضمير في كل من الجملتين سوف يعود على متأخر لفظاً ورتبة، وهو "إخوتك"؟ وثالثاً فإن جملة "قام وقعد إخوتك" هي جملة سلسلة التركيب تمام السلسلة، ولم تشتك لآسيادنا النحويين من شيء. فلم يريدون إفساد هذه السلسلة؟ هل هو مجرد غرام بالقبح، والسلام؟ ورابعاً أليس "إخوتك" هم

الذين قاموا، وهم أنفسهم الذين قعدوا؟ فلماذا نريد أن نستبدل بهم ضميرهم مع أحد الفعلين؟ هل الضمير أهم من صاحبه؟ وخامسا ما الذى يا ترى منع العرب من أن تقول كما يريد منا النحويون أن نقدر؟ وسادسا كيف عرف النحاة الكرام أن العرب حين تستعمل مثل هذا التركيب كانت تقدر في نفوسها شيئا غير الذى تقول؟ أترى عفريتاً من الجن أتاهم بهذا السر الخطير؟ وسابعا هل سترتب على ما قاله النحويون شيء في الواقع؟ أبداً، فلسوف يظل التركيب كما هو. كل ما هنالك أن النحويين يتنطسون ويختلقون مشكلة ثم يختلفون حول ما يرون أنه ينبغى أن يكون موجوداً داخل النفوس من تقدير. وهذا يرينا مبلغ تنطع النحاة حين يجرون وراء تفلسفهم المزيج غير المجدى.

وفي القرآن المجيد يقول عز وجل: "يريد الله لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ" حيث تنازع "يُبَيِّنَ" و "يَهْدِي" على المفعول به: "سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ". ولو كان ما يقوله النحاة في تقديراتهم صحيحاً فلماذا لم يقل القرآن: "يريد الله لِيُبَيِّنَها لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ" أو "يريد الله لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْها سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ"؟ ومنه قوله عزت قدرته: "يَسْتَفْتُونَكَ. قل: الله: يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ" حيث تنازع الفعلان: "يَسْتَفْتُونَكَ" و "يُفْتِيكُمْ" على "في الكلاله". ولو كان ما يقدره النحويون صحيحاً فلماذا لم يقل القرآن: "يَسْتَفْتُونَكَ فيها. قل: الله يفتيكم في الكلاله" أو "يَسْتَفْتُونَكَ. قل: الله يفتيكم فيها في الكلاله"؟ ومثله قول ربنا عظمت عزته: "لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ" حيث تنازع "تَقَطَّعَ" و "ضَلَّ" على الفاعل: "ما كنتم تزعمون". ولو كان ما يقوله النحاة صحيحاً فلماذا لم يقل القرآن: "لَقَدْ تَقَطَّعَ هو بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ" أو "لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ هو عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ"؟ ومثله قوله جل شأنه: "وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا" حيث تنازع "وَأْمُرْ" و "يَأْخُذُوا" على "أحسنها". ولو كان ما يقوله النحاة صحيحاً فلماذا لم يقل القرآن: "وَأْمُرْ قَوْمَكَ به يأخذوا

بأحسنها" أو "وأمر قومك يأخذوا به بأحسنها"؟ ومثله قوله جل جلاله: "وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهى ظالمة" حيث تنازع "أخذ ربك" و"أخذ" على المفعول به: "القرى". ولو كان كلام النحويين صحيحا فلماذا لم يقل القرآن: "وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهى ظالمة" أو "وكذلك أخذ ربك إذا أخذها القرى وهى ظالمة"؟ ومثله قوله سبحانه على لسان ذى القرنين للقوم الذين طلبوا منه بناء سد يحجز بينهم وبين يأجوج ومأجوج: "أتونى أفرغ عليه قطرا"، أى نحاسا أو حديدا مذابا، حيث تنازع الفعلان: "أتونى" و"أفرغ" مفعولا واحدا هو "قطرا". ولو كان ما يقوله النحاة عن التقديرات صحيحا فلماذا لم يقل القرآن: "أتونيه أفرغ عليه قطرا" أو "أتونى أفرغه عليه قطرا"؟ ومثل ذلك قول رب الجلال: "فإنك لا تسمع الموتى ولا تسمع الصم الدعاء" حيث تنازع الفعلان: "تسمع" و"تسمع" المفعول الثانى: "الدعاء". ولو كان ما يقوله النحاة عن تقديراتهم صحيحا فلماذا لم يقل القرآن: "فإنك لا تسمعه الموتى ولا تسمع الصم الدعاء" أو "فإنك لا تسمع الموتى ولا تسمعه الصم الدعاء"؟ ومثل ذلك قوله تعالى: "واخشوا يوما لا يجزى والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئا" حيث تنازع "يجزى" و"جاز" على المفعول به: "شيئا". ولو كان ما يقوله النحاة عن التقدير فى هذا التركيب صحيحا فلماذا لم يقل القرآن: "واخشوا يوما لا يجزى والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئا" أو "واخشوا يوما لا يجزى والد عن ولده ولا مولود هو جازيه عن والده شيئا"؟ ومثله قوله تعالى: "تبصرة وذكرى لكل عبد منيب" حيث تنازعت "تبصرة" و"ذكرى" على "لكل عبد منيب". ولو كان ما يقوله النحاة صحيحا فلماذا لم يقل القرآن: "تبصرة له وذكرى لكل عبد منيب" أو "تبصرة وذكرى له لكل عبد منيب"؟ ومثله قول رب العزة: "وإذا قيل لهم: تعالوا يستغفر لكم رسول الله لئلا تروؤوسهم" حيث تنازع "تعالوا" و"يستغفر" على كلمة "رسول الله". ولو كان ما يقوله النحاة صحيحا فلماذا لم يقل

القرآن: "وإذا قيل لهم: تعالوا إليه يستغفر لكم رسول الله لَوَّوا رؤوسهم" أو "وإذا قيل لهم: تعالوا يستغفر هو لكم رسول الله لَوَّوا رؤوسهم"؟ ومثله قوله جل شأنه: "هاؤم أقرأوا كتابيه" حيث تنازع "هاؤم" و"أقرأوا" المفعول به: "كتابه". ولو كان ما يقوله النحاة صحيحا فلماذا لم يقل القرآن: "هاؤموه أقرأوا كتابيه" أو "هاؤم أقرأوه كتابيه"؟ سيقال: نحن لا نريد إظهار ذلك بل نقول بتقديره. وجوابنا هو: وما جدوى هذا التقدير إذن إذا كان لا يظهر للوجود، ولا سيما أن التركيب المقدر قبيح منفرد؟ ألا يحس القارئ أن ثم معنى، ومعنى بليغا، في أن القرآن لم يجر ولو مرة واحدة في تراكيب التنازع، وهى كثيرة جدا فيه، على تقديرات النحاة؟ ومن ذلك الوادى قولنا فى التشهد: "كما صليت وباركت على إبراهيم" حيث ينبغى أن يكون الكلام حسب تقدير النحويين: "كما صليت عليه وباركت على إبراهيم" أو "كما صليت وباركت عليه على إبراهيم". وكل منهما أسوأ من نظيره وأتعس. ومنه أيضا قول الشاعر:

بعكاظٍ يُعْشَى الناظري — من إذا همو لمحو شِعاة

حيث ينبغى أن يكون تقدير الكلام فى البيت طبقا للنحاة: "يُعْشَى هو الناظرين إذا هم لمحو شِعاة" أو "يعشى الناظرين إذا هم لمحوه شِعاة". وكلا التقديرين تنقصه السلاسة والجمال. ومنه أيضا قول الشاعر:

تعفّق بالأرطى لها وأرادها رجالٌ، فبدّت نبلهم وكيبٌ

حيث التقدير: "تعفّقوا وأرادها رجالٌ" أو "تعفّق وأرادوها رجالٌ"، وقول

الشاعر الآخر:

عُهِدَتْ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ فلم أتخذ إلا فَنَاءَكَ مَوْئِلاً

وتقديره حسب كلام النحاة: "عُهِدَتْ مغيثا هو مغنيا مَنْ أَجَرْتَهُ" أو "عُهِدَتْ

مغيثا مغنيا هو من أَجَرْتَهُ".

وتم تراكيب تنازعية اخترعها النحاة من وحى خيالهم لاستعراض براعتهم النحوية لا يمكن أن تخطر ببال أحد غيرهم، ولا يمكن من ثم أن نقابلها في واقع الكتابة. ومن هذه التراكيب التي لا أتصور صدورها إلا عن الجن والعفاريت أو عن أحد ممن يتعامل مع الجن والعفاريت ويريد استحضارهم بها ما يلي: "أظنها ويظن محمد حامدا ومحمودا مخلصين إياهما"، "كنت وكان الصديق أخا إياه"، "يظنانني وأظن الزميلين أخوين إياه"، "يظنانني وأظن الزميلين أخوين إياهما"، "ظننت منطلقة وظنتني منطلقا هند إياها"، "أعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمرا قائما"، "أعلمت وأعلمني زيدا عمرا قائما إياه إياه". ولو كان هذا هو النحو، أو كانت هذه هي الكتابة، أو كان هذا هو الأدب فلا كان نحو، ولا كانت كتابة، ولا كان إبداع. لقد كنت أستذكر وأحفظ مثل هذه الصيغ العجيبة في كتب النحو وأنا ولد بالأزهر، لكنني كنت سرعان ما أنساها، فأعاود قراءتها وحفظها لأنساها... وهكذا دواليك. ثم تبين لي مع الأيام أنها تراكيب مصنوعة وتتسم بالقبح والرغبة في الاستعراض، فضلا عن أنني لم أقابل شيئا منها فيما قرأت من كتب بالآلاف منذ بدأت القراءة الجادة وعمري أربع عشرة سنة حتى الآن. وأتصور أن هذه التجارب التي مررت بها مع كتب النحو هي البذرة الأولى لنفوري من تلك التراكيب خصوصا، ومن تفلسف النحويين بوجه عام.

ولدينا أيضا باب "الاشتغال". ومثاله قوله تعالى على لسان الكفار مستنكرين أن يكون النبي واحدا من البشر مثلهم وليس من الملائكة: "أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ؟" حيث نجد "بَشَرًا" منصوبة. ولو كان قد قيل: "أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُ؟" لكانت "بَشَرًا" مفعولا به مقدما على الفعل: "تَتَّبِعُ". لكن الآية تقول: "أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ؟" بإلحاق الضمير: "ه" بـ "تَتَّبِعُ"، فصارت الهاء هي المفعول به لهذا الفعل، واشتغل الفعل بتلك الهاء عن "بَشَرًا". وتسمى "بَشَرًا" في هذه الحالة بـ "المشتغل عنه". ومن تراكيب "الاشتغال" في القرآن أيضا قوله جل جلاله: "ذلك

نتلوه عليك من الآيات"، "واللذان يأتيانها منكم فآذوهما"، "ورُسلاً قد قصصناهم عليك من قبل، ورسلاً لم نقصصهم عليك"، "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"، "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة"، "والذين آمنوا و عملوا الصالحات لنكفرن عنهم سيئاتهم"، "وكل شئ فعلوه في الزبر"، "والسما رفعها ووضع الميزان". فالاشتغال، كما هو واضح من الأمثلة المارة، أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل يعمل في ضمير ذلك الاسم أو في المضاف إلى ضمير ذلك الاسم أو ما إلى ذلك.

ويقسم النحاة المشتغل عنه إلى واجب الرفع وواجب النصب وما يجوز فيه الأمران مع ترجيح الرفع في بعض المواضع، وترجيح النصب في بعض المواضع الأخرى. وهم في أثناء ذلك يولّدون تراكيب اشتغالية لا تستعمل عادة في الكتابة ولا في الكلام. وهذا ثمرة غرام النحاة بالتشقيق والافتراضات الخيالية. فماذا قال ابن مضاء في "الاشتغال"؟ لقد أشار إلى العناء الباهظ الذي يجره الاشتغال عند النحاة من الإضمار والتأويل والخلاف. ويُعدّ رأيه في هذا الباب امتداداً لموقفه من العامل. وهو هنا يستند إلى النصّ اللغوي الذي ورد عن العرب لا غير، ولا يلقي أى بال للأمثلة المصنوعة من قبل النحاة مما ليس لها وجود في الأسلوب العربي الأصيل.

وبالنسبة لإعراب الاسم المشتغل عنه يرى عالمنا الأندلسي أنه إن عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب أو ما إلى ذلك نُصب لأنّه في محل نصب، وإلا رُفِعَ لأنّه في محل رفع. لكننا ننظر في الأمثلة القرآنية التي أوردناها آنفا فنجد أنها لا تجرى دائماً على تلك القاعدة. ففيها آياتٌ رُفِعَ فيها المشتغل عنه رغم أن الضمير العائد عليه أو الاسم المضاف إلى الضمير العائد عليه منصوب كما في قوله تعالى: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"، "واللذان يأتيانها منكم فآذوهما"، "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة". ولعل المشتغل

عنه لا يجب رفعه إلا إذا أتى بعد "إذا الفجائية" لأنها لا يليها سوى اسم مرفوع، وفيما عدا هذا يجوز الوجهان: فأما الرفع فعلى الابتداء، وأما النصب فعلى الاشتغال، وذلك دون الدخول فى الإعرابات المعقدة التى يبرع فيها النحويون.

ابن رشد يضع نحوا يزعم أنه صالح لكل اللغات:

هذا عن ابن مضاء، أما ابن رشد، الذى كان يؤكد فى فلسفته أن الأسباب الطبيعية تعمل من تلقاء نفسها: فالنار تحرق بطبيعتها، والماء يقتل الغريق بطبيعته... إلخ، فهو يقول فى هذه القضية ما يعد امتدادا لهذه الفلسفة. كتب د. محمد عابد الجابرى فى هذه النقطة فى مقال له بعنوان "التجديد فى النحو العربى بين ابن مضاء وابن رشد": "إذا نحن سألنا ابن رشد: فَمَنْ رَفَعَ الْفَاعِلَ وَنَصَبَ الْمَفْعُولَ إذن؟ أجاب: إن الإعراب على العموم (رَفَعَ الْفَاعِلَ وَالْمَبْتَدِئَ وَالْخَبَرَ، وَنَصَبَ الْمَفْعُولَ... إلخ) "إنما وُجِدَ فى الاسم المفرد لا من جهة ما هو مفرد لأنه ليس بمفيد كلاما، وإنما وُجِدَ له من جهة ما هو جزء من كلام". وإذن فمصدر الإعراب فى قولنا: "أكل زيدُ تمرا" أو "لم يأكل زيدُ تمرا" ليس هو لفظ "أكل"، بل هو معنى فى الجملة من جنس معنى السببية فى الأمور الطبيعية. هنا يوظف ابن رشد مفهوم السببية كما هو عند أرسطو، فقد حصر أرسطو الأسباب فى أربعة: "المادة" كالخشب بالنسبة للكرسى، و"الصورة"، وهى شكل الكرسى، و"الفاعل" وهو النجار، و"الغاية"، وهو الجلوس. وبالنسبة لابن رشد: اللفظ "زيد" هو المادة (السبب المادى)، والإعراب (رَفَعُ "زيد" فى قولنا: "خَرَجَ زيدٌ") هو الصورة أو الشكل (السبب الصورى). أما "الفاعل"، أى السبب فى رَفَعُ زَيْدٍ فهو معنى آخر يستفاد من التركيب الذى عليه الجملة، مثل معنى الصانع/ النجار الذى ينقل الخشب إلى شكل الكرسى. يبقى السبب الغائى، وهو قصد المتكلم. يقول: "فإن الجُمْلَ هى التى تنزّل من أنواع الإعراب منزلة المواد، والإعراب لها بمنزلة

الصورة، والعوامل منه بمنزلة الأسباب المقتضية لوجود تلك الصور في المواد لأنها تُفهم المعنى القائم في الجملة". و"لما كان كل موجود مركبا من مادة وصورة فالمعرفة التامة به إنما تكون بمعرفة صورته ومادته والسبب الواجب لكون الصورة في المادة. فواجبٌ على من أزمَعَ على أن يعرف الإعراب معرفة تامة أن يعرفه من قِبَل الجُمْل الواقع فيها لا من قبل الألفاظ المفردة فقط".

ونظرة سريعة إلى كلام ابن رشد ترينا أنه أخطأ فهم كلام أرسطو. لقد جعل أرسطو الأسباب أربعة، وأهمها بطبيعة الحال الفاعل البشرى، وهو النجار في مثال صُنْع الكرسي، إذ هو الإنسان، والإنسان هو صاحب الفكر والخيال والتخطيط والإرادة والإنجاز، أما الأسباب الأخرى فهي أسباب اعتبارية، لكن الإنسان هو أهم سبب لأنه لا يمكن أن يتم شيء بدون الإنسان بخلاف ما لو غابت الأسباب الأخرى، إذ الإنسان قادر على توفيرها على نحو أو على غيره. وعلى هذا فمن الواضح أن السبب الفاعل في اللغة ليس هو العوامل كما يقول ابن رشد، بل المتكلم، إذ المتكلم في مسألة اللغة يناظر تماما النجار في مسألة صنع الكرسي. أي أن ابن رشد قد طاشت فكرته، ولم يستطع أن يصيب الرميّة.

ويهدف ابن رشد في كتابه: "الضروري في النحو" إلى ما سماه: صياغة النحو العربى على الطريقة الصناعية. وهى الطريقة التى يقول عنها إنها "مشاركة لجميع الألسنة". لكن دعوى ابن رشد بإمكان صياغة نحو عالمى يكذبه تمام التكذيب أن نحو كل لغة يختلف عن أنحاء اللغات الأخرى. فالنحو العربى مثلا يحتوى على الفعل والفاعل، وعلى المبتدأ والخبر، بخلاف النحو الإنجليزى والفرنسى، اللذين لا يعرفان غير الفاعل والفعل، وهما يقابلان في نحونا المبتدأ والخبر مع كون الخبر في كل الأحوال فيهما هو جملة فعلية كما نعرف. كما أن ذَيْنِكَ النحويين يخلوان من أبواب "كان وأخواتها" و"إن وأخواتها" و"كاد وأخواتها"، ويخلوان كذلك من أبواب المفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول معه مثلا إذ يأتى هذا كله

باختصار وعلى نحو مختلف جدا في باب واحد هو باب "الأدقرب". وفي الشرط لا تعرف هاتان اللغتان سوى أداة واحدة هي "if" وقلب الجملة بحيث يأتي فعل الشرط قبل فاعله في الإنجليزية، و"si" في الفرنسية، في حين أن العربية تعرف "مهما، مَنْ، ما، أيَّانَ، أيَّ، متى، لو"، التي لاتعدها اللغتان أدوات شرط. وفي المقابل ليس عندنا باب مختص بالأزمنة: من مضارع بسيط ومضارع مستمر ومضارع تام، وماض بسيط وماض مستمر وماض بعيد، ومستقبل بسيط ومستقبل مستمر ومستقبل بعيد، وإن كانت العربية تعرف تلك الاستعمالات، لكن متفرقة لا يضمها باب معين، ولا يفردها النحويون بكلام خاص.

وبالمثل لا تعرف العربية أداة التنكير على أي وضع، ولا تعرف من أداة التعريف سوى شكل واحد (هو "أل") لكل الأسماء: مؤنثة كانت أو مذكرة، ومفردة كانت أو مثناة أو جمعا على عكس الفرنسية والألمانية. كما أن الإنجليزية والفرنسية تخلوان تماما من الإعراب. وهما في ذلك مثل كثير من اللغات قديمها وحديثها. ومع هذا فإن ابن رشد، في أول الجزء الثالث من كتابه تحت عنوان "القول في الإعراب"، يقول إن "الإعراب عامٌ لجميع الألسنة". فأني له بهذا؟ كذلك فصرف العربية يختلف عن الصرف في تينك اللغتين، إذ صرّفنا يقوم على الاشتقاق، بينما صرفهما يقوم على إضافة السوابق واللواحق. ولدينا في العربية مفرد ومثنى وجمع، وليس في الفرنسية ولا الإنجليزية سوى المفرد والجمع. ومن ناحية أخرى ليس هناك في ضمائر اللغة العربية سوى مذكر ومؤنث، بينما في الإنجليزية هناك صنف ثالث لا هو مذكر ولا هو مؤنث، ويختص بالمعاني والجمادات، وقد يستعملونه للأطفال الرُّضّع أيضا، وهو الضمير "it". ونحن في لغتنا نسمى "المفعول به" الذي حُذِفَ فاعله وأُقيِمَ هو مقامه: "نائب فاعل"، في حين يسمى في اللغتين الفرنسية والإنجليزية: "فاعلا". وفي بناء الفعل للمجهول تستخدم اللغتان المذكورتان فعل الكينونة في الزمن المراد تصريف الفعل المبني للمجهول فيه ثم

تلقحان به صيغة اسم المفعول من الفعل المراد بناؤه للمجهول، أما لدينا فلا شيء من ذلك بل يصاغ الفعل المراد بناؤه للمجهول في شكل آخر غير شكله الأصلي، مثل "أَكَلَ - أَكَلْ، اسْتَخْرَجَ - اسْتُخْرِجَ، رَاجَعَ - رُوجِعَ / يَأْكُلُ - يُؤْكَلُ، يَسْتَخْرِجُ - يُسْتَخْرَجُ، يُرَاجِعُ - يُرَاجَعُ... وهلم جرا". وفي تصريف الأفعال يختلف الوضع لدينا عما هو موجود في الفرنسية والإنجليزية اختلافا شديدا، بل يختلف الوضع بين هاتين اللغتين الأوربيتين أيضا...

وقبل ذلك كيف عرف ابن رشد أن ثم نحوا عالميا ينطبق على كل اللغات، واللغات كما نعرف مختلفة، والعقول التي أثمرتها مختلفة أيضا؟ وقبل قبل هذا هل كان ابن رشد يعرف لغة أو لغات أخرى غير العربية حتى يمكنه الحديث عن نحو عالمي لكل اللغات؟ فما هي؟ وأين الدليل؟ ثم أترأه رأى نحوا عالميا وأراد أن يأتي بشيء أفضل؟ فأين ذلك يا ترى؟ المعروف أنه لا يوجد كتاب في النحو يصلح لكل اللغات لا قبل ابن رشد ولا بعده حتى الآن، وإلا فمن يعرف مثل هذا الضرب من النحو فليرناه مشكورا، وله المثوبة من رب العباد. نعم كانت هناك محاولة لصنع لغة عالمية يمكن أن يتفاهم من خلالها الناس جميعا، وهو ما أسفر عن الإسبرانتو، التي اخترعت اختراعا عام ١٨٨٧ بالاعتماد على اليديشية، لكن عدد مستعمليها في العالم ضئيل جدا جدا جدا جدا جدا جدا... حتى إن من يعرفونها في العالم العربي لا يتجاوزون بضع عشرات. كما أن لها نحوا خاصا بها لا يصلح لأية لغة أخرى في العالم، وهو نحو مخلوق خلقا، ولم يتطور تطورا طبيعيا.

ومما يخالف فيه ابن رشد النحاة ما لخصه د. محمد عابد الجابري قائلا: "انقسمت أبواب النحو عنده إلى ثلاثة أقسام رئيسية: باب الاسم، وباب الفعل، وباب الحرف. بعضهم يبدأ بالفعل، وبعضهم يبدأ بالاسم، أما الحرف فيأتي في الأخير في الغالب. وقد نتج عن هذا النوع من التبويب تداخل وخلط بين

الموضوعات والمستويات كما لاحظ ذلك ابن رشد: فالكلام عن الاسم يستلزم في مرحلة من المراحل الكلام عن الفعل، وذلك قبل الفراغ من الكلام عن الاسم وقبل الشروع في الكلام عن الفعل، كما يحصل مثلاً في درس "الفاعل" و"المفعول"، وكل منهما اسم، حين نضطر إلى الكلام عن الفعل، خصوصاً وقد كان النحاة وما زالوا يعتبرون الفعل هو الذى رَفَعَ الفاعل ونَصَبَ المفعول. وبالمثل فنحن نُضْطَرُّ إلى الكلام في الفعل في درس الاسم لنفس السبب (الفعل لا بد له من فاعل، وهو اسم أو في معنى الاسم). أضف إلى ذلك أن معظم كتب النحو، إن لم نقل: كلها، قد دأبت على الجمع بين المسائل الصرفية والمسائل النحوية، مما جعل من المتعذر التمييز بين حدود علم الصرف وحدود علم النحو". وهو كلام غير مقنع، إذ مهما بدأت بأى قسم من الأقسام الثلاثة أو افترعت طريقة أخرى في دراسة النحو فلا بد لك في بعض المراحل من أن تسبق نفسك لتتحدث عن موضوع لم يئن أوانه بعد، إذ الموضوعات متداخلة على أى نحو قَلَّبَتْهَا وفي أى علم تناولتها. وهذه طبيعة الحياة. وقد ارتكب ابن رشد، في بعض مواضع كتابه، هذا الذى يأخذه على النحاة، فضلاً عن عيوب كثيرة أخرى وقع فيها سنيينها تبعاً عما قليل. أما دعواه التداخل بين الصرف والنحو في كتب قواعد العربية فالمعروف أن الصرف يختص ببنية اللفظة، بخلاف النحو فهو يتناول بنية الجملة. وهذا أمر واضح للجميع. وعلى كل حال لسوف نرى ابن رشد يدخل المسائل الصرفية في المسائل النحوية بناء على ترتيبه الجديد الذى افتتن به وطنطن بمزاياه عبثاً.

ويقول الجابري أيضاً في المفاخرة بصنيع ابن رشد إن "النحو، كما يقول، نحوان: نحو الألفاظ، ونحو المعانى. أما نحو الألفاظ فموضوعه معرفة أشكال الألفاظ المفردة ويدخل فيه "العلم الذى يسمونه (النحاة) بـ"علم التصريف" وغير ذلك مما يتكلمون فيه من أمر الألفاظ المفردة مثل التصغير والنسبة وغير ذلك".

وأما نحو المعانى فموضوعه الأقاويل المركبة، "ويدخل فيه معرفة تركيب القول الخبرى وسائر الأقاويل المركبة وما يلحقها من التقديم والتأخير والزيادة والنقصان، ومعرفة الألفاظ المركبة التى منها تركبت". وكما يرى القارئ لا جديد فى الأمر سوى أنه ينتهج ترتيبا مختلفا عما ألفناه فى كتب النحو والصرف، لكن لا جديد.

ويفصل الجابرى بعض التفصيل صنيع ابن رشد فى ترتيب موضوعات النحو والصرف فى كتابه، فيقول: "ينطلق الترتيب الصناعى العلمى فى علم النحو من تقسيم الألفاظ إلى بسيط ومركب، وهى قسمة حاصرة غير متداخلة، بدل تقسيمها إلى فعل واسم وحرف التى، وإن كانت حاصرة بدورها، فإنها متداخلة كما رأينا. ومن هنا يكون الترتيب العلمى هو دراسة الألفاظ المفردة أولا، ثم الانتقال بعد ذلك إلى الألفاظ المركبة (أو "الجُمْل" باصطلاح النحاة). وباعتماد هذه القسمة ينقسم "علم اللسان عند كل أمة" إلى "سبعة أجزاء عظمى هى: الأول والثانى هما علم اللغة والأدب (المعجم والنصوص). والأجزاء الخامس والسادس والسابع موضوعها قوانين الكتابة (الإملاء) وقوانين القراءة (الحروف والحركات والتنقيط) وقوانين تصحيح الأشعار (العروض). يبقى إذن الجزآن الثالث والرابع وهما "علم قوانين الألفاظ المفردة" و"علم قوانين الألفاظ عندما تُركَّب"، (الصرف والنحو) وهما موضوع اهتمامنا هنا.

أما علم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة (الصرف) فيدرس تلك الألفاظ من ناحية الكم والكيف: أما من ناحية الكم فتشمل المجرد والمزيد، الأوزان الصرفية، الجامد والمشتق والمصدر، صيغ الأمر والنهى، أصناف الزيادة: التضعيف... إلخ. وأما من ناحية الكيف فتضم الصحيح والمعتل عند التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، وأيضا أقسام الفعل (الماضى والمضارع الأمر) والوجوه، أى تصريف الفعل مع المتكلم والمخاطب والغائب. والقلب والإبدال.

وأما علم قوانين الألفاظ عندما ترَكَّب (النحو) فيدرس قوانين الأطراف وأحوال التركيب. أما علم قوانين الأطراف فيعطى قوانين أطراف الأسماء والأفعال عندما ترَكَّب، سواء كان ذلك في أوائلها مثل "أل التعريف" للأسماء، أو في أواخرها مثل علامات الإعراب في الأفعال والتنوين في الأسماء، فيدرس المنون وغير المنون من الأسماء، والمعرّب من الأفعال. كما يدرس كيفية بناء الحروف. وأما علم قوانين أحوال التركيب نفسه فيبين كيفية تركيب الألفاظ وترتيبها: الجملة المفيدة، البسيطة والمركبة... إلخ.

ذلك هو الترتيب الصناعى (العلمى) لموضوعات النحو (والصرف) كما يجرى العمل به في جميع اللغات حسب الفارابى (ما عدا العربية التى لم يذكر هل تعمل به أو لا تعمل). فهل أخذ ابن رشد بهذا الترتيب حرفياً أم أنه أدخل عليه تغييراً يناسب اللغة العربية؟ ثم، وهذا هو الأهم، كيف طبق فيلسوف قرطبة هذه الطريقة العلمية لصياغة القواعد النحوية على صورة قوانين كلية؟".

رد على ما قاله الجابرى فى نحو ابن رشد:

وأبدأ بآخر شىء قاله الجابرى، وهو دعواه أن الترتيب الذى جرى عليه فيلسوف قرطبة فى كتابه المومل إليه هو "الترتيب الصناعى (العلمى) لموضوعات النحو (والصرف) كما يجرى العمل به فى جميع اللغات حسب الفارابى (ما عدا العربية التى لم يذكر هل تعمل به أو لا تعمل)". ترى بالله عليكم كيف عرف الفارابى أو ابن رشد أن الترتيب الذى يجرى عليه فى النحو والصرف هو الذى يجرى عليه العمل فى جميع اللغات؟ هل كانا يعرفان لغات الهند والصين واليابان والأفارقة والفرس والأوربيين... إلخ؟ وهل درسا نحو كل لغة من هذه اللغات وتيقنا مما قالاه؟ هذا هو المستحيل بعينه. ولقد رأينا قبل قليل أن نحونا يختلف عن

نحو لغات الإنجليز والإفرنسييس والجرامنة، وهى اللغات التى لنا بها من العلم ما يجعلنا نجزم بأن ما قاله ابن رشد والفارابى هو مجرد كلام فى الهواء لا يؤكّل عيشا. ويقول الجابرى كذلك عن الصرف عند ابن رشد: "أما علم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة (الصرف) فيدرس تلك الألفاظ من ناحية الكم والكيف: أما ناحية الكم فتشمل المجرد والمزيد، الأوزان الصرفية، الجامد والمشتق والمصدر، صيغ الأمر والنهى، أصناف الزيادة، التضعيف... إلخ. وأما ناحية الكيف فتضم الصحيح والمعتل عند التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، وأيضا أقسام الفعل (الماضى والمضارع الأمر) والوجوه، أى تصريف الفعل مع المتكلم والمخاطب والغائب. والقلب والإبدال". ولا جديد فى الأمر سوى كلامه عن الكم والكيف، وما عدا ذلك هو عند صرفيينا كما يرى القارئ بعيدا عن التهويلات الرشدية والجابرية.

ثم نصل إلى النحو لدى ابن رشد، وفيه يقول د. الجابرى: "وأما علم قوانين الألفاظ عندما تتركب (النحو) فيدرس قوانين الأطراف وأحوال التركيب. أما علم قوانين الأطراف فيعطى قوانين أطراف الأسماء والأفعال عندما تتركب، سواء كان ذلك فى أوائلها مثل "أل التعريف" للأسماء، أو فى أواخرها مثل علامات الإعراب فى الأفعال، والتنوين فى الأسماء، فيدرس المنون وغير المنون من الأسماء، والمُعَرَّب من الأفعال. كما يدرس كيفية بناء الحروف. وأما علم قوانين أحوال التركيب نفسه فيبين كيفية تركيب الألفاظ وترتيبها: الجملة المفيدة، البسيطة والمركبة... إلخ".

ومرة أخرى لا جديد عند ابن رشد سوى اختلاف ترتيب الموضوعات. وترتيب ابن رشد يمزق أبواب النحو تمزيقا. لنأخذ مثلا "الألف واللام" مما يضعه ابن رشد فى علم قوانين الأطراف. لقد انتزعها ابن رشد من مكانها المكين فى أنواع الأسماء المعارف، إذ إن دخولها على الاسم النكرة يحوله من نكرة إلى معرفة، وجعلها مجرد حرف يقع فى طرف الكلمة. وقد اضطر فى موضع آخر من كتابه إلى

ذكر الأسماء المتحلية بـ "أل" بين أنواع الأسماء المعروفة، ولكن على نحو عارض. كذلك فالإعراب ليس شيئاً مجرداً مستقلاً بنفسه كما جعله ابن رشد حين وضعه في علم الأطراف الأخيرة من الكلمة، بل يتعلق بوظائف الأسماء والأفعال والحروف. ثم إنه في الوقت الذي يتحدث عن إعراب الأفعال يكتفى بالكلام عن تنوين الأسماء، وكأن الأسماء لا تعرف الإعراب بل تستبدل به التنوين. يا للعجب العجيب! أما بالنسبة إلى الجمل فالواقع أنه لا يفيد في النحو كثيراً طبيعة الجملة من مركبة وبسيطة وأساسية وثنائية، إذ الجملة إما فعلية أو اسمية، وسيان بعد ذلك أن تكون جملة مركبة أو بسيطة أو أساسية أو ثنائية. كما أن للجمل الثانوية موضعها المكين في النحو غير الرشدى حين يتحدث النحاة عن الجمل التي تأتي أخباراً وأحوالاً ونعوتاً ومقولات للقول مثلاً. أما ابن رشد فيمزق كل ذلك تمزيقاً يباعد بين التشابهات، وهو ما يصعب النحو تصعباً شديداً.

كما أنه مغرم بالمصطلحات المعجزة. ومثالا على ذلك نأخذ مصطلحي "الاسم المستقيم" (يقصد غير المضاف إليه) و"الاسم المائل" (يقصد المضاف إليه). وفي ذلك يقول إن الضمة تلائم الاسم المستقيم، وكأن الاسم المستقيم دائماً مفرد لا مثنى ولا جمع مذكر سالم ولا من الأسماء الستة بحيث إذا كان مرفوعاً فإنه يرفع بالضمة لا بالألف ولا بالواو. أهذا كلام يقوله فيلسوف يريد أن يحدث هذه الخروق الغريبة في بناء النحو؟ وشيء ثالث هو المعازلة الكريهة في لغته، وكأنه لا يكتب في شأن من شؤون العلم ولا في النحو بل يتلو رُقى يستدعى بها الجن والشياطين. تعالوا نقرأ ما كتبه في هذا الموضوع، وسوف أصارح القارئ بأننى ألقى عنتاً شديداً وكرباً عظيماً في تتبع ما يقول وفي فهمه.

قال: "إننا نجد الأسماء، من حيث هي جزء كلام مفيد، صنفين: صنف هو متعد من أن يكون مضافاً إليه، وهو في الألفاظ نظير الأشياء الموجودة بذاتها، وسواء كان مفرداً أو مضافاً إلى اسم آخر، موصوفاً بوصف هو هو، وهذا هو

الصنف الأول من الأسماء فى كل لغة. وقوم يسمونه: الاسم المستقيم. وهنا صنف ثان من الأسماء، وهو الاسم المضاف إليه، وهو فى الألفاظ نظير الأشياء التى وجودها بالإضافة إلى غيرها. وقوم يسمون هذا: المائل. وهو صنفان: أحدهما من تمام القول المفيد، والثانى من تمام الاسم، وهو الذى يخص بالمضاف إليه فى هذه الصناعة. وهو فى نهاية المقابلة للاسم الأول. والصنف الثانى كالمتوسط فىهما لأنه مركب من إضافة ومعنى زائد على الإضافة. ولذلك تنحو العرب إذا أرادوا المعنى الزائد على الإضافة الذى هو من تمام الخبر نصبوه، وعرى من شكل الإضافة. وإذا أرادوا معنى الإضافة فقط، الذى هو من تمام الاسم والفعل، خفضوه: إما بحرف جر، وإما بغير حرف جر. وإذا صح اختلاف هذه المعانى الثلاثة، أعنى المعنى الموجود بذاته، والموجود بالإضافة، والمركب منهما، وكان الاسم الواحد بعينه تتعاور مسماه هذه المعانى المختلفة فواجب أن تختلف أشكاله لاختلاف هذه الأحوال". سبحانه! هذا كلام مزعج رهيب! ثم يمضى فيلسوفنا فيردد كلام النحاة المصطنع فى السبب الذى جعل الاسم المستقيم يأخذ ضمة. وقد انتهينا من إبداء رأينا فى هذا النوع من الكلام، فلا لزوم للعودة إليه. ولو كان ابن رشد فيلسوفا حقا لكان ألقى به خلف ظهره لأنه كلام لا منطقى، والمفروض فى الفلاسفة أنهم منطقيون لا يرددون كلاما يضاد العقل. كما أنه يستخدم مصطلح "المضاف" و"المضاف إليه" مرة كما نستخدمه نحن عباد الله غير الفلاسفة، ومرة بمعنى آخر صعب على متابعته فى كلام الفيلسوف القرطبي

ويقول أيضا د. محمد عابد الجابري عن النحو الرشدي: "يعترض ابن رشد على النحاة فى شيء من السخرية عندما يقولون مثلا: إن الفعل "خرج" هو الذى "عمل" الرفع فى الفاعل: "زيد"، فى قولنا: "خرج زيد". يعترض عليهم، لا بما سبق أن اعترض به ابن مضاء، الذى بنى اعتراضه على كون "الفاعل" إما أن يكون بالإرادة وإما أن يكون بالطبع سالكا مسلك المتكلمين فى هذه المسألة: مسألة

الفعل والفاعل، بل إن فيلسوف قرطبة يدلى في هذه المسألة باعتراض منطقي مفحم ينزع عن لفظ "الفعل" صفة التأثير في الفاعل أو المفعول... إلخ. وهكذا فإذا قلنا عن "زيد"، في قولنا: "أكل زيد تمرا" إنه فاعل مرفوع، وعن "تمرا" إنه مفعول منصوب، وقلنا إن العامل في رفع الأول ونصب الثاني هو الفعل "أَكَلَ"، فكيف يجوز أن نقول الشيء نفسه في قولنا: "لم يأكل زيد تمرا"؟ إننا هنا ننفي وجود فعل الأكل ("لم يأكل")، فكيف يجوز أن يفعل "الفعل" المنفي وجوده الرفع أو النصب أو غيرهما؟

وإذا نحن سألنا ابن رشد: فَمَنْ رَفَعَ الفاعلَ وَنَصَبَ المفعولَ إذن؟ أجاب: إن الإعراب على العموم (رَفَعَ الفاعلَ والمبتدأ والخبر، وَنَصَبَ المفعول... إلخ) "إنما وُجِدَ في الاسم المفرد لا من جهة ما هو مفرد، لأنه ليس بمفيد كلاما، وإنما وُجِدَ له من جهة ما هو جزء من كلام". وإذن فمصدر الإعراب في قولنا: "أكل زيد تمرا" أو "لم يأكل زيد تمرا" ليس هو لفظ "أَكَلَ"، بل هو معنى في الجملة من جنس معنى السببية في الأمور الطبيعية.

هنا يوظف ابن رشد مفهوم السببية كما هو عند أرسطو، فقد حصر أرسطو الأسباب في أربعة: "المادة" كالخشب بالنسبة للكرسي، و"الصورة"، وهي شكل الكرسي، و"الفاعل"، وهو النجار، و"الغاية" وهي الجلوس. وبالنسبة لابن رشد: اللفظ "زيد" هو المادة (السبب المادي)، والإعراب (رَفَعَ زيد في قولنا: "خَرَجَ زيد") هو الصورة أو الشكل (السبب الصوري). أما "الفاعل"، أي السبب في رفع زيد، فهو معنى آخر يستفاد من التركيب الذي عليه الجملة، مثل معنى الصانع/ النجار الذي ينقل الخشب إلى شكل الكرسي. يبقى السبب الغائي، وهو قصد المتكلم. يقول: "فإن الجمل هي التي تنزل من أنواع الإعراب منزلة المواد، والإعراب لها بمنزلة الصورة، والعوامل منه بمنزلة الأسباب المقتضية لوجود تلك الصور في المواد لأنها تفهم المعنى القائم في الجملة". و"لما كان كل موجود مركبا

من مادة وصورة، فالمعرفة التامة به إنما تكون بمعرفة صورته ومادته والسبب الواجب لكون الصورة في المادة. فواجب على من أزمع على أن يعرف الإعراب معرفة تامة أن يعرفه من قبل الجمل الواقع فيها لا من قبل الألفاظ المفردة فقط.

هذا ما قاله د. الجابري، ولكن ابن رشد في الحقيقة لم يقدم حجة مقنعة، إذ يمكن الاعتراض عليه في مثال "أكل زيدُ تمرًا" بذات الاعتراض الذي اعترض هو به على "لم يأكل زيد تمرًا"، إذ لم يحدث أكل في الواقع، بل هو مجرد كلام مفترض، إذ ليس هناك زيد ولا تمر ولا أكل، إنما هي ألفاظ نقولها بأفواهنا، ومن ثم لا موضع هنا للقول بوجود مادة وصورة وغاية وفاعل ما دام الأكل لم يقع أصلاً. ورغم هذا فمن المعروف أن قولنا إن "زيداً" هو الفاعل في "لم يأكل زيد التمر" ليس معناه أنه أكله فعلاً، وبالتالي ليس ثم موضع للاعتراض الرشدي، بل المعنى أنه لو كان وَقَعَ أَكَلٌ لكان الأكل هو زيداً. وهنا نوسع ما قلناه آنفاً فنؤكد أن النحو كله بتلك الطريقة ينبغي ألا يكون صحيحاً من وجهة نظر ابن رشد لأن أمثله أمثلة افتراضية، إذ لا وجود في الواقع لزيد ولا عمرو ولا تمر ولا خوخ ولا خس ولا جرجير ولا باذنجان ولا رز ولا سلطة ولا فول سوداني، بل الكلام كله قد أُتِيَ به للتعليم قياساً على ما نراه في الواقع. وعلى كل حال نحن لا نقول بأن الألفاظ يعمل بعضها في بعض، ومن ثم لا نرى أن الفعل: "أَكَلَ" هو العامل، بل العامل، كما قلنا ونقول، هو المتكلم نفسه جرياً على ما كان العرب يفعلونه في كل تركيب من التراكيب النحوية، اللهم إلا إذا لم يكن عارفاً بالنحو، فهذا لا يقاس عليه لأنه سوف يشيع الاضطراب في كل شيء، وهو من جهله لا يدري.

على أن ليس هذا هو كل شيء في عيوب النحو الرشدي، بل هناك أيضاً قلب ابن رشد للبناء النحوي رأساً على عقب وإرباك المشهد كله وإصابة القارئ بالصداع المزعج دون أن يكون ثم مردودٌ يعوّض عن هذا كله سوى إشباع ابن رشد لشغفه بالخروج على المألوف فيما لا يقدم ولا يؤخر ظناً أنه لن يكون فيلسوفاً

إلا بهذا الإزعاج السخيف. وعبارته للأسف كزة تحتاج إلى من يشرح الكثير منها ويوضحه لما يغشّيها من غموض كثيف حتى إنه هو نفسه كثيرا ما يقول بعد الانتهاء من أى جزء من الحديث عن شىء: "أعنى كذا"، ومع هذا لا يزول الغموض المزعج في كلامه، مما يذكرني بسخرية جمال عبد الناصر من ميشيل عفلق فيلسوف حزب البعث في سورية والعراق، إذ كان في اجتماعات مباحثات الوحدة بين مصر وسورية في ستينات القرن البائد يكثر من قول "يعنى. يعنى. يعنى". كلما قال شيئا، فقال عبد الناصر بعد فشل تلك المباحثات متهمًا على عفلق إنه يظل يقول: "يعنى، يعنى، وهو لا يعنى شيئا".

لنأخذ النص التالى من مفتتح الكتاب، وهو عن تعلم صناعة النحو: "أما غرض هذه الصناعة فهو معرفة أشكال الألفاظ التى يُنطَقُ بها: المفردة والمركبة، أعنى التى فى بنيتها، ومعرفة ما يلحق هذه من الأشكال الزائدة على بنيتها المتبدلة بحسب تبدل المعانى وغير المتبدلة، وذلك فيما أمكن أن يُعطى سبب ذلك المعنى الكلى مع ذلك، فهو أفضل. فإن الصناعة هى التى تحيط بأمر كلية يصل بها الإنسان إلى الغرض المطلوب بتلك الصناعة. ومعرفة تلك الكليات تكون أتم إذا عُرِفَتْ بأسبابها. ولما كان هذا مطلوبًا بالطبع من أمر الصناعات، أعنى تعريف الكليات التى هى أجزاءها بأسبابها، وصار النحاة يتكلفون من إعطاء أسباب الكليات التى يضعونها فى هذه الصناعة فوق ما تحتمله الصناعة، والحق هو التوسط فى ذلك.

وإذا تقرر هذا فظاهر هذه الصناعة يعطى الكليات والقوانين بأسبابها التى يقدر بها الإنسان أن ينطق بأشكال الألفاظ التى جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها: إما لسان العرب وإما غيره من الألسنة. وأعنى بالكليات والقوانين أقاويل عامة يعرف بها جزئيات كثيرة. وأما منفعتها فبيّنة بنفسها، وهو فهم كتاب

الله تعالى، وفهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفهم جميع العلوم التي تتعلم بقول: العلمية منها والعملية، وعمل الخطب والأشعار.

وأما أقسام هذه الصناعة فهي ثلاثة: الأول النظر في أشكال الألفاظ المفردة التي منها ابنت. والثاني في أشكال الألفاظ المركبة. أعنى التي منها ابنت أبنية الجنسين. والثالث في أشكال الألفاظ الزائدة على أشكال بنيتها، لأن الأشكال صنفان: شكل هو في بنية اللفظ، وشكل هو زائد على بنيتها. وهذه الأشكال هي ثلاثة: معرفة شكل أطراف الألفاظ الأخيرة، ومعرفة شكل أطرافها الأول، ومعرفة شكل أوساطها إن كان لأوساطها شكل.

فأما أن هذه القسمة هي حاصرة لهذه الصناعة فذلك يظهر من رجوع جميع ما أثبتته أهل صناعة النحو في كتبهم إلى هذه الأقسام الثلاثة. وذلك أن علم الإعراب والبناء يدخل في علم الأطراف الأخيرة، وعلم ألف القطع وألف الوصل والألف واللام يدخل في علم أطراف الأول، ومعرفة التقاء الساكنين والوقف يدخل أيضا في علم الأطراف الأخيرة. وفي علم الألفاظ المفردة يدخل معرفة المثني والمجموع والمذكر والمؤنث، وبالجمله معرفة جميع أنواع الألفاظ المفردة. وفي هذا الجزء يدخل العلم الذي يسمونه بـ"علم التصريف" وغير ذلك مما يتكلمون به من أمر الألفاظ المفردة مثل التصغير والنسبة وغير ذلك. وأما علم التركيب فيدخل فيه معرفة تركيب القول الخبري وسائر الأقاويل المركبة وما يلحقها من التقديم والتأخير والزيادة والنقصان ومعرفة الألفاظ المفردة التي منها تركبت.

والكلام، كما نرى، معتم غامض في غير قليل من الأحيان، والأفكار كزة كأن صاحبها يُقَدِّها من جلده قَدًّا. وقد كرر في هذا النص القصير كلمة "أعنى" عدة مرات، وهذا يدل على أنه هو نفسه يعرف أن كلامه كز وصعب الفهم، ومع ذلك فإن هذه الكلمة بدلا من أن تزيل الغموض تزيده عتامة. إن الكلام ليستحيل

فى معظم الأحيان إلى رُقِيَّة كُرْقَى الشياطين. ترى ما معنى "معرفة أشكال الألفاظ المفردة والمركبة"؟ وما معنى "أعنى التى فى بنيتها"؟ وهل من يقرأ "الضرورى فى النحو" يستطيع أن ينطق أشكال الألفاظ فى أية لغة كما يقول كلام ابن رشد؟ بل هل ما كتبه ابن رشد فى كتابه هذا هو الضرورى فى النحو؟ إن هذا الضرورى يحتاج إلى مجلدات لشرحه وتوضيحه. وكلام كثير من النحاة كابن هشام وابن عقيل أوضح وأشفّ من كلام ابن رشد بمراحل متناوطة. ثم هل الغرض من تعلّم النحو ينحصر فى فهم كتاب الله وأحاديث رسوله والعلوم المختلفة فقط؟ إن تعلم النحو يجعل الإنسان يحسن استعمال لغته كلاماً وكتابةً ونطقاً وحواراً وقراءةً وتفكيراً، فاللغة هى الحياة، وليس ما ذكره ابن رشد فحسب. ثم هل كل من يتعلم العربية مسلم حتى نقول إن غاية النحو هى مساعدته على فهم القرآن والحديث؟ أليس هناك عرب يهود ونصارى؟ ألا يتعلم العربية من ليس عربياً أصلاً؟ ونراه يقول إن معرفة الألفاظ المفردة تدخل فى علم التصريف ضمن ما يدخل فى ذلك العلم، لنفاجأ به عقيب ذلك يدخلها فى علم التركيب، وهو علم النحو.

ثم إن علم الألف واللام والتصغير والنسبة والإعراب والبناء لا ينتسب إلى ما يسميه: "علم الأطراف الأول" ولا "علم الأطراف الأخيرة" بل إلى المعنى الذى فى ذهن الكاتب أو المتكلم. فهذا المعنى هو الذى يملأ على مستعمل اللغة ما ينبغى أن يعمل من تصغير أو تكبير أو تقديم أو تأخير أو تحلية بـ "أل" أو لا... إلخ. أما ما يقوله ابن رشد فهو يحول النحو إلى شكلية جامدة لا علاقة بها بالنية والفهم والغاية التى ينحو نحوها مستخدم اللغة. وفوق هذا فإن كلامه غير مرتب، إذ بينما نراه ينتهى من الحديث عما يندرج فى علم الأطراف الأولى وينتقل إلى الحديث عما يندرج فى علم الأطراف الأخيرة إذا به يعود بغتة إلى الحديث عن بعض ما يندرج فى علم الأطراف الأولى. وهذا ليس من التفكير الفلسفى فى شىء. كما لاحظت مراراً أنه يبدأ الجملة ثم لا يتمها. ثم إن علم الألف واللام والمفرد والتثنية والجمع

والمذكر والمؤنث يدخل في علم النحو، إذ لا يمكن مثلاً أن تنعت اسماً نكرة بنعت معرف بالألف واللام أو اسماً مفرداً بنعت مثنى... وهكذا مما يدخل في النحو.

ورغم مباحة ابن رشد بصنيعه في ترتيب أبواب النحو ترتيباً مختلفاً أربك المشهد كله إرباكاً شنيعاً فإننا نراه لا يحسن الترتيب ولا التقيد بالعناوين التي وضعها لأبوابه. ومثلاً على ذلك نأخذ عنوان الباب الثاني، وهو "في إعراب الجمل الأمرية والنهيية"، إذ ذكر فيه الدعاء، وسوف نتجاوز عنه، والتمنى والتحضيض، وهذان لا علاقة لهما بالأمر. ثم نراه بصنعة لطافة يُدخِل تحت هذا العنوان عباراتٍ مثل "سبحان الله"، وهي لا أمر ولا دعاء بل تسييح وتمجيد وتنزيه، وكذلك "ويلٌ لك"، وهي تهديد لا دعاء، و"كَيْيَكُ وَسَعْدَيْكَ"، ولا أمر فيها ولا ما يشبه الأمر بل هي إعلان للطاعة والإخبارات لرب العالمين. ومنها "مرحبا وسهلاً"، وليس فيها أمر ولا دعاء ولا شيء من ذلك على الإطلاق، بل هي عبارة ترحيب ليس إلا. وفي الباب استطرادات متعددة تدل على عدم إحكامه ترتيب موضوعه مما يخالف ما يدعيه دوماً.

وفي تعريفات مصطلحات النحو نرى ابن رشد، بدلاً من التعريفات القديمة الواضحة، يقدم تعريفات من عنده مهوشة غير مقنعة وغير محددة أو غامضة: فمثلاً في تعريف الاسم يقول إن "خاصته المعنوية أن يكون خبراً ومخبراً عنه... وأما الفعل فخاصته المعنوية أن يكون خبراً لا مخبراً عنه". ولكن ما قوله في الجملة التالية: "يأكل فعلٌ مضارعٌ"، فعندنا الفعل: "يأكل" مخبر عنه هنا. بل إن الحرف نفسه يمكن بنفس الطريقة أن يكون مخبراً عنه كما في قولنا: "من حُرِفُ جَرٌّ" مثلاً. من هنا فإنني آخذ بما يقوله النحاة في تعريف الاسم من أنه، كما في "النحو الوافي" لعباس حسن، "كلمة تدل بذاتها على شيء محسوس مثل "بيت، نحاس، جمل، نخلة، عصفورة، محمد" أو شيء غير محسوس يعرف بالعقل مثل "شجاعة، مروءة، شرف، نبل، نبوغ"، وهو في الحالتين لا يقترب بزمان.

ونحن في الواقع نجد الاسم يدل على إنسان أو حيوان أو نبات أو جماد أو معنى حسبما علمونا في كتاب "شرح الأزهرية الجديد"، الذي كان مقررا علينا في السنة الثانية الابتدائية في المعهد الأحمدى بطنطا قبل أن يغيروا اسم المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية في السنة التي تلت ذلك. وقد كنت سعيدا جدا وأنا أعيد الآن تقليب صفحات ذلك الكتاب، وأجد أن ذاكرتي لا تزال تحتفظ بأشياء قرأتها فيه وأنا صبي في الثالثة عشرة من عمري. وكنت سعيدا أكثر وأنا أرى على غلاف الكتاب اسم الأستاذ على على كرسون. وسر سعادتي أنه كان مدرسا بمعهد طنطا الأحمدى آنذاك، فكنا نراه في مسجد أحمد البدوي ويشير إليه الطلاب باحترام وإجلال بوصفه أحد مؤلفي هذا الشرح. وكان يلبس بدلة ويبدو أنيقا، على الأقل: في نظرنا تلك الأيام حين كنا لا نفتأ أولادا ريفيين سذجا خشنين نحتاج إلى صقل وتنعيم. كما كان لقبه الأسرى يثير استغرابنا ولا نفهم له معنى. ولم نكن قد عرفنا أن هناك شيئا اسمه المعاجم يمكننا أن نبحث عن معنى هذه الكلمة فيه. وقد بحثت عنه الليلة فلم أجده في المعاجم العربية، لكنني وجدت شيئا جد قريب منه في المعاجم والموسوعات الإنجليزية، إذ ألفيته لقبا لبعض الأسر الأمريكية، فضلا عن إطلاقه على موضع وعلى نهر في أمريكا... رحم الله الأستاذ كرسون!

وعندما يحدّد فيلسوف قرطبة الفعل من ناحية خاصته اللفظية يقول: "و(خاصته) اللفظية ألا يلحقه تنوين ولا تعريف ولا خفض ولا نصب ولا رفع بالمعنى الذى يلحق الأسماء لأنه لا يكون مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مشبها بها، وإنما يدخله الإعراب لمعانٍ آخر". فكيف يقال إن الفعل لا يعرف الرفع والنصب بالطريقة التي يعرفها الاسم؟ وهل هذا تعريف علمي؟ إنه مصادرة على المطلوب كما هو واضح.

وفي تعريف اسم العلم، وإن كان لا يسميه كذلك، يقول: "اسم يدل على شخص مشار إليه قائم بنفسه مثل زيد أو عمرو". فما معنى "مشار إليه"؟ وما

معنى "قائم بنفسه"؟ إننى إذا أشرت إلى شخص بأنه "جارى الوحيد بالبيت" مثلاً انطبق هذا التعريف على ذلك الاسم: على الأقل فى هذا السياق. وفى تعريف الحرف يقول إنه "لفظ يدل على النسب التى تكون بين الأسماء أنفسها، وبين الأسماء والأفعال". ورغم أن كلمة "النسب" هنا غير واضحة المعنى فلسوف أفهمها على أنها تعنى "العلاقات". أى أن الحرف يربط بين الأسماء كما يربط بينها وبين الأفعال. لكن ألا يربط الحرف بين فعل وفعل؟ يربط. ومثاله: "مرض فمات سعيد" حيث ربطت الفاء بين الفعلين: "مرض" و"مات"، و"أتى حامد ليقابل المحامى" حيث ربطت اللام بين "أتى" و"يقابل". أم ترانى أخطأت فهم كلام الرجل؟ إن كان فهذا دليل على أن عبارته كزة وغامضة فى كثير من الأحيان، وإن كنت لا أظننى أخطأت معناه إلى هذا الحد.

وفى حديثه عن التمييز يقول: "كل فعل جُعِلَ خبراً عما هو من سبب الفاعل بدل الفاعل، وكان الأصل أن يكون خبراً عن الفاعل فنُقِلَ إلى سببه ثم قُيِّدَ بالفاعل على الذى هو خبر عنه بالحقيقة، فإنه منصوب، مثل قولك: "طاب زيدٌ نفساً، وتصبَّبَ عرقاً"، فإن الذى تصبب بالحقيقة هو العرق، والذى طاب هو النفس، وإنما نسب الفاعل إلى ذى النفس وإلى ذى التصبب بالعرق على جهة التجاوز. وهذا النوع من التخصيص هو الذى تسميه النحاة: "التمييز المنقول". يعنون بـ"المنقول" من شكل الإخبار إلى شكل التمييز". ويرى القارئ صعوبة تتبع الفكرة فى كلام ابن رشد على عكس ما هو الحال فى كلام النحاة، الذين لا يعجبونه وينتقدهم انتقاداً شديداً.

وحين يتكلم عن الضمائر يقسمها إلى متكلم، وحاضر، ويقصد به المخاطب، ثم غائب. فأما المتكلم فمفهوم، ولا مشكلة فيه. وأما الحاضر فليس هو المخاطب كما يقصد هو، إذ قد يكون حاضراً معى فى مكان ما عشرات بل مئات بل آلاف من الأشخاص، ومع هذا لا أوجه كلامى إلى أى منهم، ومن ثم لا يعد أى شخص

فيهم مخاطبا. كما يفهم من كلامه بكل وضوح أن الغائب هو من ليس حاضرا مع أن كل الحاضرين يعدون غائبين إذا لم أوجه الحديث إليهم وأخاطبهم حسبما بينت لَتَوَي. الواضح أن ابن رشد يريد أن يتفلسف والسلام، فيقع في شر أعماله. وقد سبق في كتابي: "ابن رشد - نظرة مغايرة" أن بينت أيضا أن معرفته بتاريخ الأدب العربي وخصائصه ضحلة، ورغم ذلك نراه لا يكف عن إطلاق الأحكام على هذا الأدب دون أن يشفعها بالحيثيات الصحيحة.

وفي حديثه عن المعرفة والنكرة نجده يعد أسماء الأجناس والأشخاص بين المعارف ثم يعود فيعدها بين النكرات. وهذه عبارته: "ويعنون بالمعرفة ما وضح وتعرّف به شيء معين محدود مثل أسماء الأشخاص وأسماء الأجناس والأنواع، فإذا دخلت عليها الألف واللام التي يراد بها تعريف الجنس وتمييزه من غيره لأن هذه الأسماء إذا كانت بهذه الصفة عرفت النوع أو الجنس وحددته من غيره كما تعرّف أسماء الأشخاص الأشخاص". ثم يقول بعد قليل إن الاسم المنكور "هو الذي يدل على شيء غير معين: إما شخص وإما نوع أو جنس، مثل قولك: رأيت رجلا، وأبصرت حيوانا، وجاءني إنسان". فقد وضع أسماء الأشخاص والأجناس والأنواع في البداية مع المعارف، ثم عاد فوضعها هي نفسها مع النكرات. وأسماء الأشخاص في الكلام الأول هي أسماء الأعلام على ما هو واضح، بينما في الكلام الأخير هي من أسماء الجنس: "رجل، إنسان". كما أن جملة "فإذا دخلت عليها الألف واللام"، كعادة ابن رشد في بعض الأحيان، جملة مبتورة، إذ أين جواب "إذا"؟ ليس هذا فحسب، بل الكلام كله بوجه عام مشوش ومعتم.

وقد لاحظت أيضا هنا أن ابن رشد، عند حديثه عن اسم العلم، قد حصر نفسه في الأسماء الرسمية التي تختار للشخص منذ ميلاده، ولم يتطرق إلى الكنى والألقاب. ذلك أن الواحد منا في كثير من الأحيان لا يُعرّف بين الناس باسمه الذي اختاره له أبوه وأمه عقب مولده فقط، بل كثيرا ما يطلق الناس على هذا

الشخص أو ذاك لقباً يشتهر به لدرجة أنه قد يطغى في الشهرة على الاسم الأصلي، مثل "سيد الناس" أو "عم الشباب" أو "حلال العُقَد" أو "السبع" أو "شكوكو" أو "قمر الحقة" أو "المعلمة" أو "لهاليو" أو "كاريوكا" أو "فتكات". وكان امرؤ القيس يلقب بـ "الملك الضَّلِيل"، وثابت بن جابر الشاعر الجاهلي بـ "تأبَّطَ شَرًّا"، وزيد بن معاوية بـ "النابعة الذبياني"، وحسان بن ثابت بـ "شاعر الرسول"، وجَزُول بن أوس الشاعر المخضرم بـ "الحُطَيْثَة"، وهَمَّام بن غالب بـ "الفرزدق"، وغيث بن غوث بـ "الأخطل"، وبشَّار بن برد بـ "المرعَّث"، ومُسْلِم بن الوليد بـ "صريع الغواني"، وعبد السلام بن رغبان بـ "ديك الجن"، وعمرو بن بحر بـ "الجاحظ"، ويوسف بن أيوب بـ "صلاح الدين"، وعبد الرحيم البيساني وزير صلاح الدين بـ "القاضي الفاضل"، وأبو بكر بـ "الصَّدِّيق"، وعمر بن الخطاب بـ "الفاروق"، وعثمان بن عفان بـ "ذى النورين"، وعلى بن أبي طالب بـ "أبي تراب"، والصحابي الخرباق بن عمرو بـ "ذى اليمين"، وزينب بنت خزيمة زوجة الرسول بـ "أم المساكين"، وخالد بن الوليد بـ "سيف الله المسلول"، والخلفاء العباسيون الأوائل بـ "السفاح" و "المنصور" و "المهدي" و "الهادي" و "الرشيدي" و "الأمين" و "المأمون" و "المعتصم"، والخليفة الفاطمي الذي فتح مصر في عهده بـ "المعز لدين الله"، والخليفة الفاطمي ذو النهاية الغامضة التي لم تُحَلَّ حتى الآن بـ "الحاكم بأمر الله"، وأخته بـ "سِتِّ المُلْك"، والسيد أحمد البدوي بـ "شيخ العرب"، ومحمود سامي البارودي بـ "رب السيف والقلم"، وأحمد شوقي بـ "أمير الشعراء"، وحافظ إبراهيم بـ "شاعر النيل"، وفتحية أحمد بـ "مطربة القطرين"، وأم كلثوم بـ "كوكب الشرق"، ومحمد عبد الوهاب بـ "موسيقار الأجيال"، وملك حفني ناصف بـ "باحثة البادية"، وطه حسين بـ "عميد الأدب العربي"، والعقاد بـ "عملاق الفكر العربي"، وعائشة عبد الرحمن بـ "بنت الشاطئ"، ويوسف وهبي بـ "عميد المسرح العربي"، وفريد شوقي بـ "وحش الشاشة"، وفريد الأطرش بـ "ملك العود"، وصباح بـ "الشحرورة"،

ونجاة الصغيرة بـ "صوت الحب"، وعبد الحليم حافظ بـ "العندليب الأسمر"،
 ومحمود الخطيب بـ "اللورد"، وحسام حسن بـ "العميد"، وأحمد حسن بـ "الصقر"،
 ومحمد سليمان زكى لاعب الإسماعيلي السابق بـ "حمص" لأنه كان يحب الرقص على
 نغمات مقطع "حمص حمص، ع النار يرقص، تلّ ما ينقص" من أوبريت "الليلة
 الكبيرة" لصالح جاهين، وعصام الحضري حارس مرمى مصر بـ "السد العالي"
 لبراعته الفائقة في الذود عن مرماه، ويوسف إبراهيم لاعب الزمالك الحالي
 بـ "أوباما" لشبهه بالرئيس الأمريكى السابق باراك أوباما، ومحمد صلاح لاعب
 ليفربول بـ "الغَطَّاس" عند من يتهمونهم من البريطان بأنه يسقط نفسه عمدا داخل
 صندوق مرمى الفريق المنافس لدن التحامه بلاعب منهم حتى يحسب الحكم
 لصالحه ضربة جزاء. أما من يحبونه من مشجعى ناديه فيسمونه: "مُو صلاح".
 وكان لصديق لى من أيام الجامعة أخ صغير اسمه عادل كانت أخواته ينادينه
 بـ "ديدى"، فكان يغضب ويرفض هذا اللقب، ربما لأنه كان هناك قبل ذلك بوقت
 غير كبير موضوع من موضوعات القراءة فى المرحلة الابتدائية عن حمار اسمه
 ديدى، وعنوانه "ديدى يغنى". وقد صار ديدى الآن مستشارا قضائيا قد الدنيا.
 وقد تغير معنى اللقب فى العصر الحديث وصار يطلق على اسم الأسرة:
 فلقب العبد لله الفقير إلى ربه تعالى مثلا هو "عوض"، ولقب الرئيس المصرى
 السابق هو "مبارك"، ولقب الرئيس الذى قبله هو "السادات". و"شوقى"
 و"الرافعى" و"العقاد" و"المازنى" و"الزيات" و"الحكيم" و"هيكل" و"رامى"
 و"السحار" و"با كثير" و"محفوظ" و"مندور" و"الشرقاوى" و"عبد الصبور"
 و"القط" و"شاكر" هى ألقاب كتاب وشعراء مصريين معروفين. ولدينا أيضا "ندا"
 و"رفعت" و"المنشاوى" و"الحصرى" و"زاهر" و"البنّا" و"الفشنى"
 و"الدمنهورى" و"عبد الصمد" و"الشعشاعى" و"شعشع" و"البهيمى"

و"الطبلاوى"، و"نعينع" و"غَلُوش" و"النقشبندى"، وهى ألقاب عدد من مشاهير قراء القرآن فى مصر.

وهناك الكنية. ويعرّفها النحاة بأنها ما صُدِّرَ من الأسماء بـ"أب أو أم"، كـ"أبى البشر" لآدم، و"أبى القاسم" و"أبى الزهراء" للنبي محمد عليه السلام، و"أبى بكر" للخليفة الأول بعد رسول الله، و"أبى حفص" لعمر، و"أبى الحسن" لعلى بن أبى طالب، و"أم المؤمنين" لكل زوجة من زوجات الرسول، و"أم الوليد" كما كان ابن عقيل الظاهري الكاتب السعوى يكنى نجاة الصغيرة بابنها، و"أبى مكة" للاعب المصرى محمد صلاح. لكن هل تعد "أم الخير" و"أم العلو" و"أم الهنا" و"أم السعد" و"أم كلثوم" و"أبو هريرة" و"أبو نُوَّاس" و"أبو تريكة" و"أبو الريش" و"أبو الجب" و"أبو الرجال" و"أبو الغيط" و"أبو درش" و"أبو حنف" و"أبو حميد" و"أبو خليل" و"أبو على" و"أبو صيام" كُنًى؟ أم هل ينبغى أن يكون المقصود أنه أبو فلان لا الإشارة إلى العضو الفلانى أو الشئ العلانى الذى يتميز به الشخص؟

وأذكر أنه كان من بين طلابى فى الطائف شاب حضر مى اسم أسرته "با ذُنين"، أى "أبو أذنين"، فكنت أداعبه قائلاً: وهل أنت وحدك الذى له أذنان؟ إن البشر جميعاً لهم أذنان بما فيهم أنا. فلماذا سَمَّوْكَ هذه التسمية دون بقية خلق الله؟ ثم أضحك، بينما يكتفى هو بالصمت، وشبح ابتسامة يتخايل على وجهه. وهذا أقصى ما يمكن أن تفوز به من رد فعل لدى طلاب الخليج، فهم هادئون. أما سائر طلاب المحاضرة فكأنهم ولا هم هنا. والسؤال هو: هل تُعدّ "با ذنين" كنية أم لا بد أن يكون ما بعد "أب وأم" اسم شخص؟ سأموت، وفى نفسى أشياء من الكنية!

كذلك فإن أسماء الأعلام لا تختص بالبشر فقط كما يفهم من كلام ابن رشد، إذ عندنا أسماء أعلام للحيوانات كـ"يعفور" لحمار النبى عليه السلام، و"القصواء" لناقته، و"دلدل" لبغلته، و"الأبجر" لفرس عنتره، و"جروة" لفرس عمه،

و"الأَغَرَّ" لحِصانِ عمر بن أبي ربيعة. ونحن الآن نسمي الكلب: "عنتر" و"رِكْس"، ولى أقارب عندهم قط يسمونه: "بسطويسى"، وكان لهم قط وقطة يدعونها: "حَبَّهان ومستكة"، ولأقارب لنا آخرين قطان ظريفان: الذكر اسمه "بَقْلُظ"، والأنثى "كرملة". بل كثيرا ما نطلق اسم عَلَمٍ على الأشياء كـ "ذى الفقَّار" بالنسبة لسيف النبی، و"الکِتَاب" لكتاب سيويه فى النحو. ولنا قرية تخطت الآن السبعين كانت لديها سيارة سيات قديمة تقف بها كثيرا فى الشارع، وكانت تسميها: "زغلولة"، وقرية أخرى شابة تطلق على عربتها: "لوزة"... وهكذا. ومعروف أن لكل قارة وكل بلد وكل مدينة وكل قرية وكل شارع وكل حارة وكل بحر وكل نهر وكل بحيرة وكل بركة وكل قناة وكل هضبة وكل جبل وكل تل وكل واد وكل موضع فى العالم اسما، مثل "مصر، وإيران، وأمريكا، وكندا، وغانا، ونيجيريا، وباكستان، وفيتنام، وبنما، وكوبا، وكاراكاس، وطنطا، وطرابلس، وبירות، ودمشق، وأكرا، والخرطوم، وبكين، وطهران، وإسطنبول، وباريس، وبرلين، وتهامة، والحجاز، وغَمْرَة، وعزبة الجاز، وقحافة، وسِيجَر، وفكتوريا، وفیصل، وشُبْرَا، وقَرْوَى، وشارع الموسيقى، وشارع البحر، وشارع الویشى، وشارع الخان، وشارع الحلو، وشارع صفية زغلول، وشارع أبو الریش، وحارة العيساوية، وحارة الربابعة، وجبل أحد، وجبل الهيالايا، وغار حراء، ونهر النيل، وقناة بَنَمَا، وبركة الفیل، وبحيرة قارون، والبحر الميت، والمحيط الأطلسى، وقارة أستراليا..."، وهلم جرا.

ومن الأمثلة على عدم إحكام ابن رشد لفكرته قبل أن يسجلها على الورق أنه عند حديثه عن "كاف الخطاب" التى تلحق أسماء الإشارة يقول: "وكاف الخطاب اللاحقة لهذه الأشياء يلحقها أيضا التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، نحو "ذلك" مكسورة الكاف للمؤنث، و"ذلك" مفتوحة الكاف للمذكر، و"ذلكما" لتثنية المذكر، و"تلكما" لتثنية المؤنث، و"ذلكنَّ" لجماعة النساء، و"ذلكم" لجماعة

الرجال". وكان ينبغي أن يوضح هنا أن هذه الكاف وما يلحقها من تغييرات إنما تتبع من مخاطبه مفرداً أو مثني أو جمعا، ومذكراً أو مؤنثاً، ولا علاقة لها بالمشار إليه أصلاً، وهو ما لم يفعله. ومن ثم رأيناه حين أراد أن يجعل هذه الكاف للمثنى المذكر قال: "ذلكما"، وليس في هذا شيء، لكنه حين أراد أن يجعل نفس تلك الكاف للمؤنث قال: "تلكما"، فأوهم المخاطب أن اسم الإشارة ينبغي أن يتغير هو أيضاً فيصير مؤنثاً، مع أنه كان ينبغي أن يقول بكل بساطة: "ذلكما" للمشار إليه المفرد المذكر حين نتوجه بالخطاب لاثنين أو اثنتين لا فرق. وهذا يذكّرني بكثير من كتاب أيامنا الحالية، إذ نراهم يقولون مثلاً: "تلكما القطتان" بدلاً من "تانك القطتان".

وفي الاسم الموصول نراه، بعد أن يذكر "الذى" و"التي" لا غير، ويترك "اللدان واللتان واللدّين واللدّتين والذّين والذّاتى"، يكتب ما يلي: "وقال قوم في 'الذى' إنها مركّبة من 'ذى' المضافة ومن 'الألف واللام' التى للتعريف. وقد تستعمل مفردة، فتقول: ذو الجَدِّ، وفي نحو: ذو مال وذو جد". وتتساءل: ما لزوم استطراده هنا إلى الحديث عن "ذو"؟ أتصور أنه يريد أن يقول إن "ذى" التى ركبت مع "أل" وصارت "الذى" هى الصيغة المجرورة من "ذو". ولكن ما العلاقة بين "ذو" (ومعناها "صاحب كذا") وبين الاسم الموصول: "الذى"؟ الحق إنها لتربك الأذهان، وبخاصة أنه لا توجد أية صلة بين الكلمتين. ثم لقد ضرب مثال "ذو الجَدِّ، وذو جد" مرتين دون أى داع، مما يدل على أنه يسوق ما يخطر له دون تنظيم ودون تخطيط مسبق. ثم هل تعريف "ذو" هو أنها "ذو" المضافة؟ وما دام قد ساق رأى بعض النحاة من أن "الذى" مركّبة من "أل" و"ذى" أفلم يكن ينبغي، وهو الفيلسوف، أن يدلى برأيه موضحاً أن هذا التفسير كلام فارغ، إذ لا علاقة لـ "ذى" بالأسماء الموصولة على أى نحو من الأنحاء، فالمعنيان مختلفان؟ ثم كيف يا ترى نفسر "التى" و"اللدان" و"اللتان" و"اللاتى" فى ضوء هذا الكلام؟ كذلك فإنه

يحمل على النحاة منتقداً تقعرهم ومحاولتهم تفسير كل شيء قاله العرب دون أن يكون في أيديهم أى دليل على صحة ما يقولون، فكيف انساق إذن إلى ترديد هذا السخف أصلاً؟

ثم ما دام قد انجرت رجليه وأورده في كتابه على خلاف شرطه في تأليفه فلم سكت فلم يبين سُخْفَ ما قيل في تفسير "الذى"؟ إن هذا يذكرني بما فعله بعض المستشرقين حين ترجموا القرآن فنقلوا قوله تعالى في "ألا إنهم هم السفهاء" إلى لغتهم بما يعنى "أليسوا هم السفهاء؟" قائلين في أستاذية جاهلة حمقاء إن "ألا" مركبة من همزة الاستفهام و"لا" النافية. الله أكبر على العلم اللدنى! وبالمناسبة فمشكلة ابن رشد هو تعبده لأرسطو وترديده كلامه بعجره وبجره وكأنه تنزيل من التنزيل. بل إنه لا يجروء أبداً على تأويله رغم ما قد يكون فيه من جهل جرأاً تقدم زمانه وتخلف العلم في عصره، في الوقت الذى نراه يؤول القرآن بكل أَرْيَحيَّة.

وهو، لدن الكلام عن "كان" وأخواتها، ينسى "أضحى" و"صار" و"ما زال" و"ليس" و"ما دام"، فضلاً عن "غداً" و"عاد" و"رجع" و"آض" و"استحال" و"تحول" و"حار" و"ارتد". وعلاوة على ذلك نراه لا يأتى على ذكر "لا زال، لا انفك، لا برح، لا فتى" الدعائية لا هنا ولا في أى موضع آخر من كتابه رغم حرصه على أن يقسم الجمل إلى خبرية وطلبية ويضع كلا منها في موضع مستقل عن موضع الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك الاستعمال الدعائى لتلك الأفعال قول البيغاء:

فَإِنْ رَأَى لَا رَأَى سَوْءًا وَلَا بَرَحَ الْإِقْبَالِ مُشْتَمِلًا أَيَّامَ دَوْلَتِهِ

وقول ابن الرومى:

وَلَا أَنْفَكَ مَا تَخْتَارُهُ وَتَحُبُّهُ يُطَابِقُهُ حَتْمُ الْقَضَاءِ الَّذِي يُقْضَى

وقول ابن درّاج القسطلی:

وَلَا زَالَ مَا تَرْجُوهُ أَقْرَبَ مِنْ غَدٍ وَلَا انْفَكَ مَا تَخْشَاهُ أَبْعَدَ مِنْ أَمْسٍ
وقول ابن وهبون:

وَلَا انْفَكَ لِلخَطِيِّ حَوْلِكَ هَزَّةٌ وَلِلْأَعْوَجِيَّاتِ الْجِيَادِ دَيْبٌ
وقول ابن الخياط:

وَلَا بَرَحَ الْإِقْبَالُ وَالنَّصْرُ وَاهْتَدَى لِرَحْلِكَ صَحْبًا إِذْ تَحَلُّ وَتَرَحَّلُ
وقول عمر الأنسى:

فَلَا بَرَحَ الْإِسْعَادُ يَنْمُو بِسَعْدِهِ وَيَشْمَلُهُ دِرْعُ الْهَتَا وَجَلَابِيْهِ
وَلَا فَتَى الْإِقْبَالُ بِالْعَزِّ مُقْبِلًا إِلَى بَابِهِ الْعَالِي تَحْتُ جَنَائِيْهِ
وَلَا زَالَ بِالْبُشْرَى بَشِيرٌ عَلَائِهِ مَهَادُ الْفَلَا تُطْوَى لَهُ وَسْبَاسُهُ

ومن هذا يتبين لنا أنه ليس دقيقا في كلامه وأنه يتبع ما يخطر له ولا يُعَدُّ نفسه إعدادا جيدا لما هو مقبل عليه من تأليف. وإلى جانب هذا نراه لا يهتم بتوضيح معنى كل فعل من أخوات "كان" ولا شروط دخوله على الجملة الاسمية. كذلك يزعم أن اسمها لا بد أن يكون معرفة، والخبر نكرة أو أقل معرفة منه، اللهم إلا في الشعر على قلة ويكون الخبر مقدما على الاسم. يزعم هذا رغم أن المبتدأ كثيرا ما يأتي نكرة، مما أوصله النحاة إلى نحو ثلاثين حالة، فما بالنا بالمبتدأ حين يصبح اسما لـ "كان" وأخواتها؟ ثم ما رأيه في هذه الشواهد القرآنية التي تنسف ما يقول: "كان فريقٌ منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه"، "وإن كان طائفةٌ منكم آمنوا بالذي أُرْسِلَتْ به وطائفةٌ لم يؤمنوا فاصبروا حتى يحكم الله بيننا"، "فلولا كانت قريةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا"، "كان فريقٌ من عبادي يقولون:...."، "كان رجالٌ من الإنس يُعوذون برجالٍ من الجن"، "أن تكون أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ؟ أما اسم "كان" النكرة المتأخر عن خبرها فهو أكثر من ذلك في كتاب الله.

وهو يقسم الفعل إلى ماضٍ ومضارع فحسب، إذ هو لا يعد الأمر ولا المضارع المنهى عنه فعلا بل الأمر عنده استدعاء فعل وليس فعلا، مثلما النهى استدعاء ترك فعل، وليس فعلا. وهذا كلام عجيب. فالمضارع عنده، كما عند الناس جميعا، فَعْلٌ. فكيف، حين ننهى عنه، لا يصبح فعلا؟ وأما شبهته التي يستند إليها في نفى الفعلية عن هذين الفعلين فَسَهْلٌ نَسْفُها بقولنا: وعلى نفس الشاكلة يمكن أن نتمحك فنزعم أن "الماضي والمضارع الدال على المستقبل" ليسا فعلين بل استدعاء لفعلين: أحدهما من الماضي، والآخر من المستقبل. بل يمكن بنفس المنطق الرشدى أن نقول إن الفعل الماضي والمضارع المنفيين ليسا فعلين لأنهما لم يقعا أصلا. ثم ما رأى ابن رشد في الفعلين: "تغادر" و"تمدّد" في المثالين التاليين: "أمرك أن تغادر البيت الآن فورا" و"أنهاك أن تمد يدك إلى الطعام"؟ أليسا فعلين مضارعين؟ بلى، ولا يمكن أن تكون إجابته بشيء غير ذلك. ومع هذا فإن الجمليتين، طبقا لتنطّسه، استدعاء للفعل ولترك الفعل على التوالى وليستا هما الفعل ذاته. ومثلهما قولنا: "لِيُخْلِدَ إِسْمَاعِيلُ فَوْرًا إلى النوم"، إذ الفعل فعل مضارع، لكن اللام، إن اتبعنا طريقته في المداورة، قد حولت المسألة إلى استدعاء للفعل فلم يعد فعلا. ومع هذا فإنه لم يتنبه لها واكتفى بفعل الأمر ناسيا المضارع الأمرى، أى المضارع المجزوم بـ"لام الأمر". وأتصور أن هذا دليل على أنه إنما يتكلم حسبا تعن له الخاطرة، ولم يخطط لكتابه جيدا. ذلك أنه لا فرق بين قولنا: "ارْحَلْ" وقولنا: "لِتَرْحَلْ".

إن الكلام كله مجاز، وابن رشد لا يفرق بين الكلام الاصطلاحي وغير الاصطلاحي. وهذه ليست شيمة الفلاسفة. وبالمثل لم يتنبه إلى أن المضارع لا يدل فقط على الحاضر والمستقبل بل يدل إلى جانب ذلك على مسافة زمنية يدخل فيها الحاضر مع بعض الماضي كما في قولنا: "الأطباء يجرون العملية الجراحية منذ ثلاث ساعات"، وهو يقابل المضارع التام في الإنجليزية. كذلك فالمضارع يدل أيضا على

الحقائق الثابتة والأحداث التي لا تتوقف أبداً، ومن ذلك: "تشرق الشمس من الشرق، وتغرب في الغرب"، و"تدور الأرض حول الشمس"، و"يقع القلب في شمال صدر الإنسان"، و"يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء". كما أن هناك مثل هذه التراكيب: "كان محمد قد انتهى من المحاضرة عند وصولي"، و"سيكون محمد قد انتهى من المحاضرة عند وصولي"، وهو ما يقابل الماضي البعيد والمستقبل البعيد في الإنجليزية على التوالي. وهناك كذلك "كان سالم يفتح الشباك حين دخلت عليه الغرفة"، ويسمى في الإنجليزية بـ"الماضي المستمر". وهناك تركيب آخر للفعل الماضي: "كنت في طفولتي أحفظ من القرآن ربعاً كل يوم"، وهو التركيب الذي يدل على عادة كانت تتكرر في الماضي. والإنجليز يستعملون له الماضي البسيط أو عبارة "used to do". وهناك أيضاً استعمال الماضي والمضارع والأمر في الدعاء: "صلى الله عليه وسلم"، "رضى الله عنه"، "سمع الله لمن حمده"، "رحم الله والديك"، "لعنه الله"، "قاتله الله"، "رضى الله عنه"، "يهديني ويهديك الله"، "يغفر الله لكم"، "يرحمكم الله"، "غفر الله لك"، "هداك الله"، "شفاك الله"، "قَوَّاك الله على ما أنت فيه"، "أعانك الله على بلواك"، "قَوَّى الله إيمانك"، "لا أراك الله مكروهاً"، "لا أسكت الله لك حسّاً"، "يرزقك الله من فضله"، "أعطاك الله على قدر نيتك"، "كان الله في عونك"، "يحييني ويحييك ربنا"، "يبصرك الله بما فيه فلاحك"، "يجبب الله فيك أمته"، "اللهم اهْدِ قومي، فإنهم لا يعلمون"، "العن الكفار يا إلهي لعنا كبيرا"، "ربَّنَا، اصرف عنا العذاب"، "خذهم أخذ عزيز مقتدر يا رب"، "رب، لا تذرني فرداً، وأنت خير الوارثين"، "أَصْلِحْ لِي ذرّيتي"، "تب علينا ولا تعذبنا".

وفي النص التالي، وهو عن الأعداد من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر"، نجد الكلام متداخلاً ومضطرباً وغير واضح أو غير دقيق: "وكذلك يختلف شكل التأنيث والتذكير في "أحد عشر" إلى "تسعة عشر". تقول: "أحد عشر" في المذكر،

و"إحدى عشرة" في المؤنث، فتثبت الياء في "إحدى"، وتزيد التاء في "عشرة"، وتحذفها. وتقول: "ثنتا عشرة" في المؤنث، فتزيد ألفا في حال الرفع، وتاء في حال النصب والخفض. تقول: "مررت بثنتي عشرة امرأة"، وتقول في المذكر: "اثنا عشر رجلا"، وتقول: "اثنتي عشرة"، تزيد التاء في المؤنث وفي العشرة، وتحذفها من العدد، وفي المذكر تحذفها من العدد وتزيدها في العشرة، فتقول: "ثلاث عشرة جارية". كذلك تفعل إلى "تسعة عشر". وهذا الشكل من العدد هو مبني على الفتح من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" إلا "اثني عشر" فإنه معرب، فيختلف في حال الرفع والنصب، فهذا هو معرفة ما يلحق هذه الإضافة.

وأولا ليست الياء التي في "إحدى" ياء في الواقع كما يقول ابن رشد، بل هي مجرد شكل إملائي، وإنما هي ألف في الحقيقة. فهذه غلطة، وهي تدل على عدم الدقة عنده. وثانيا نراه يقول عقب ذلك مباشرة عن التاء التي تزداد في "عشرة": "وتحذفها". وهي كلمة لا يُفهم لها أى معنى، إذ علام تعود "ها" هذه؟ وأين ومتى تحذف تلك التاء؟ ثم يمضى فيقول عقب هذا: "وتقول في المذكر: "اثنا عشر رجلا"، وتقول: "اثنتي عشرة"، تزيد التاء في المؤنث وفي العشرة، وتحذفها من العدد، وفي المذكر تحذفها من العدد وتزيدها في العشرة، فتقول: "ثلاث عشرة جارية"...". فماذا يا ترى يقصد بقوله إن التاء التي تزداد في المؤنث وفي العشرة تحذف من العدد؟ أى مؤنث يتحدث عنه هنا بالله؟ وكيف نحذفها من العدد؟ وهل العدد هنا إلا "اثنتي عشرة" كلها؟ فكيف نحذف منه التاء؟ ومتى؟ وأين؟ ولماذا؟ مجرد كلام، والسلام، لا معنى واضح له. ونفس الاضطراب والهلهله التعبيرية نجدها في قوله: "وهذا الشكل من العدد هو مبني على الفتح من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" إلا "اثني عشر" فإنه معرب، فيختلف في حال الرفع والنصب". ذلك أن كلامه عن بناء تلك الأعداد غير دقيق، إذ كان ينبغي أن يفهم القارئ أنها مبنية على فتح الجزئين لا أن يكتفى بالقول بأنها مبنية، فهذا كلام عام

وغير منضبط. كذلك ثَمَّ خطأ في استثنائه "اثني عشر" من البناء وقوله إنه معرب: هكذا بإطلاق دون أن يوضح أن الإعراب إنما هو خاص بـ "اثني" و "اثنتي" فقط، وتبقى "عشر" و "عشرة" مبنيتين لا تعربان أبدا. فانظر كَمَّ الأخطاء والهلهله والاضطراب في هذا النص القصير.

ومن عدم الدقة أيضا في كتابه ما نجده في النص التالي، وهو عن أسماء الإشارة: "وهذه الأسماء يوجد منها الثنية والجمع، والتذكير والتأنيث. تقول للمفرد المذكر: ذا، وهذا. وللمؤنثة: ذى وتا وتى. وللثنيين المذكرين: ذان. وللمؤنث: تان (في الرفع) وتَيْن (في النصب). ولجماعة المذكر والمؤنث: هؤلاء". ومن نظرة سريعة سوف يتنبه القارئ إلى أن ابن رشد قد ذكر في اسم الإشارة للمفرد المذكر: "ذا وهذا" بإيراد اسم الإشارة مرتين: مرة مجردا من "ها" التنبيهية، ومرة بها. لكنه لم يفعل ذلك في "ذى وتا وتى". وكان المفروض، حتى يكون الكلام واحدا ولا يربك ذهن المتعلم، أن يقول: "ذى وهذى، وتا وهاتا، وتى وهاتى"، فضلا عن أنه قد نسى "ذِه، وهذه". كذلك فبينما أورد "ذان" في حالة الرفع فقط نراه قد أورد "تان وتين" للرفع والنصب والجر، وإن كان ينسى ذكر الجر ويكتفى بالرفع والنصب فقط. وهو من مظاهر التشوش الفكرى والتعبيرى. وفوق هذا فقد أهمل إدخال "ها" التنبيهية مع الاثنين، فلم يقل: "هذان، هذين، ولا هاتان، هاتين". ثم نصل إلى اسم إشارة الجمع، وقد أورد صيغة "هؤلاء" فقط دون "أولاء" و "أولئك". وواضح أنه لا يجرى على وتيرة واحدة رغم كلامه الكثير والعالى النبوة عن وجوب صحة التقسيم واستيفاء وجوهه. للأسف يبدو كلامه في الكتاب في كثير من الأحيان أشبه ما يكون بكلام الهواة، كما يغلب عليه الإيجاز، وهو إيجاز مخل في حالات كثيرة، ودعنا من الغموض المؤلم.

وحين يتحدث عن الإضافة يحصرها في إضافة الملكية كـ "غلام زيد"، إذ الغلام ملك لزيد، وكأنه لا توجد ألوان أخرى من الإضافة كقوله تعالى: "مَكْرُ

الليل والنهار" حيث الإضافة ظرفية، وكقولنا: "رأس الحصان"، والإضافة فيه للجزئية، بمعنى أن الرأس جزء من الحصان، وكـ"لاعب الأهل"، والإضافة فيه تدل على الانتساب، إذ اللاعب ينتسب إلى النادي الأهلي، وكقولنا: "حُسْنُ الكلام"، وفيه نرى أن المضاف صفة موجودة في المضاف إليه، وكقولنا: "أكِلُ التفاح" حيث يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه... وهكذا. وعلى سبيل الاستطراد أحب أن أذكر هنا أن الإضافة في الإنجليزية والفرنسية تختلفان عنها في العربية، فالمضاف المحلى بـ"أل" في لغتنا ينسلخ كقاعدة عامة عن الألف واللام في حين تبقى فيهما الألف واللام في الأسماء التي فيها ألف ولام، كما أن الإنجليزية تعرف لونا من الإضافة يسبق فيها المضاف إليه المضاف، مثل "Ahmad's book: كتاب أحمد" و"mach-box: علبة كبريت" وكذلك "world fame"، وإن كان المضاف إليه هنا يعامل في الترجمة على أنه صفة، فنقول: "شهرة عالمية".

وقد ألفيته يَعدّ "ولا سيما" من أدوات الاستثناء، وهو ما لا أوافق عليه، إذ هى على العكس من ذلك تفيد الاسم التالى لها تأكيد الحكم الواقع على الاسم السابق عليها لا استثناءه منه. إننا حين نقول: "أحبّ الفواكه، ولا سيما التفاح" لا نستثنى التفاح من حبنا للفواكه بل نختصه بتأكيد وقوع هذا الحب عليه. وعلى هذا فهى لا تُخرج ما بعدها مما قبلها بل تزيده دخولا فيه. ذلك أن معنى "أحبّ الفواكه، لا سيما التفاح"، أننى أحب الفواكه، وأحب التفاح أكثر شىء في هذه الفواكه. والدليل على أنها ليست للاستثناء أننا لا يمكن أن نستبدل بها أية أداة استثنائية أخرى فلا نقول مثلاً: "أحب الفواكه إلا/ سوى/ حاشا التفاح".

وأحيانا ما يورد ابن رشد في كتابه كلاما زائدا لا يفيد بل يربك الذهن: لنأخذ على سبيل المثال قوله لدن الكلام عن الجزم بـ"لم" و"لما": "فأما الجزم الذى يكون فى الأقاويل الخبرية ففيه قانون واحد، وهو أن كل كلام تركّب من فعل

وفاعل أو مبتدأ وفعل فإن الفعل الذى نُفِىَ بحرف "لم" أو بحرف "لما" أو "ألم؟" فى التقدير أو "ألم؟" فإنه مجزوم، نحو قولك: "لم يقيم زيد، ولما يقيم زيد، وألم يقيم زيد؟ وألما يقيم زيد؟". و"لم" هذه تنفى الفعل الماضى، وإن كان شكل الفعل الذى تدخل عليه شكل المستقبل. وذلك أن نفى قول القائل: "قام زيد" بحرف "لم" هو أن يقول: لم يقيم.

لقد كان ينبغى أن يكتفى ابن رشد بالقول بأن الفعل المضارع الخبرى ينجزم بـ"لم" و"لما"، وكان الله يحب المحسنين. ذلك أن الديباجة التى قدم بها عن الفعل والفاعل، والمبتدأ والفعل لا لزوم لها لأنها لا تقدم شيئاً، إذ المهم أن المضارع ينجزم بهذين الحرفين فى أى تركيبٍ وَرَدَ، ودمتم. ثم هل هذه الديباجة تغطى كل شىء فى الموضوع؟ لا، إذ هناك تراكيب أخرى لم يتطرق إليها ابن رشد ينجزم فيها الفعل المضارع غير هذين التركيبين، كما هو الحال مثلاً فى قولنا: "كان سيد لم يكتب الخطاب حين اتصلتُ به"، فها هنا فعل واسمه وخبره، وهذا الخبر جملة فعلية. وهناك تركيب آخر نجده فى المثال التالى: "ظننتُ إسماعيلَ لما يتناول الدواء"، وفيه فعل وفاعل ومفعول يتلوهما فعل مجزوم بـ"لما". ثم إن ابن رشد قد مزق أدوات الجزم التى تجزم مضارعا واحداً بين أفعال مضارعة خبرية وأفعال مضارعة إنشائية. ولا داعى لهذا التمزيق الذى يرهق الذهن ويشتت العقل. كذلك فالحرف "لم" لا ينفى الفعل الماضى كما يقول بل ينفى المضارع ويحوّله إلى ماضٍ، أما نفى الفعل الماضى فيتم بـ"ما": "ما قام زيد". وعلاوة على ذلك نجده قد نسى أن "لما" ينطبق عليها ما ينطبق على "لم" فى هذه الجزئية الأخيرة، كل ما هنالك أن النفى مع "لم" قد تم، وانتهى الأمر، بينما النفى مع "لما" يظل مستمرا حتى وقت الكلام بحيث يمكن أن ينقشع النفى فى أى وقت ويقع الفعل كما هو معروف. أو فلنقل إن "لما يحدث" تساوى "لم يحدث بعد". وهذه ثغرة أخرى من ثغرات الكتاب الكثيرة، وهى تدل على تسرع صاحبه فى تأليفه وأنه لم يكن قد هضم الموضوع فى

عقله جيداً. ويبدو أن انشغاله بأن يأتي بشيء جديد، والسلام، قد غطى على تفكيره فلم يحسن التدبير والتنفيذ.

وابن رشد يخرج الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام من دائرة الأسماء. إن هذه الأدوات تقع في كل موضع يقع فيه الاسم، فتكون مبتدأ وخبراً واسم "كان" أو "إن" أو خبرها، واسم لـ "كاد" ومفعولاً لـ "ظن"، وفاعلاً ونائب فاعل ومفعولاً به ومجروراً بالحرف ومجروراً بالإضافة، وتوصف ويبدل منها وتؤكد. كما أن غالبيتها تُفرد وتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث على نفس المنوال الذي يجري عليه الاسم. بل إن "من" و"أي" الاستفهاميتين تعرفان أيضاً الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث على لسان بعض العرب في بعض السياقات، فيقال: "من، مَن، مَنَ، مَنان، مَنانٍ، مَنانٍ، مَنون، مَنات" و"أي، أيّة، أيّان، أيّان، أيّون، أيّات". كما أنها لا ينطبق عليها تعريف ابن رشد ذاته للحرف، إذ يقول إنه "لفظ يدل على النسب التي تكون بين الأسماء أنفسها، وبين الأسماء والأفعال".

ومن هنا فإنني أقترح إدخال تعديل محدود على تعريف الاسم الذي يأخذه به النحاة، فالاسم، كما جاء في "النحو الوافي" للأستاذ عباس حسن، "كلمة تدل بذاتها على شيء محسوس، مثل "نحاس، بيت، جمل، نخلة، عصفورة، محمد" أو شيء غير محسوس يعرف بالعقل، مثل "شجاعة، مروءة، شرف، نبل، نبوغ"، ولا يقتزن بزمان". والاقتراح الموماً إليه هو أن نضيف عبارة "أو ما يقوم مقامه إحالة (الضمير) أو إشارة (اسم الإشارة) أو وصفاً (الاسم الموصول واسم الفاعل واسم المفعول واسم المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل) أو سؤالاً (اسم الاستفهام)"، فيصبح التعريف كالآتي: "الاسم كلمة تدل بذاتها على شيء محسوس، مثل "نحاس، بيت، جمل، نخلة، عصفورة، محمد" أو شيء غير محسوس يعرف بالعقل، مثل "شجاعة، مروءة، شرف، نبل، نبوغ"، ولا يقتزن بزمان، أو ما يقوم مقامه إحالة (الضمير) أو إشارة (اسم الإشارة) أو وصفاً (الاسم الموصول،

واسم الفاعل واسم المفعول واسم المبالغة والصفة المشبهة وأفعّل التفضيل) أو سؤالاً (اسم الاستفهام) .

وهناك علامات إذا وجدت واحدة منها في كلمة ما كانت دليلاً على أننا أمام "اسم"، هي الجر والتنوين والنداء ودخول "أل" عليه. ومعظم هذه العلامات متحقق في هذه الألفاظ المار ذكرها، فهي تُجَرُّ وتُنَادَى كما في الأمثلة التالية: "فيه، مِنْ هذا، إلى الذي يجلس هناك، ممن أخذت هذا المال؟، كتابه، يا أنت، أيها ذا الشاكى، يا أيها الذي نُزِّل عليه الذكر".

وحينما يتحدث ابن رشد عن الفعل: "يَعْزُونَ" واستعماله للرجال والنساء بنفس الشكل نجده يكتفى بالقول بأن النون في أحد الاستعمالين للإعراب، وفي الثانى لا، وذلك دون أى توضيح آخر، بينما يقف النحاة هنا طويلاً ليوضحوا الفروق بين الاستعمالين رغم أن الشكل واحد بلا أدنى فرق. كما أنه يتحدث دائماً عن تذكير الفعل وتأنيثه وتثنيته وجمعه رغم أن الفعل لا يذكر ولا يؤنث ولا يشنى ولا يجمع بل الذى يتحقق فيه ذلك هو الضمائر التى تلحقه. وهذا دليل آخر على عدم دقة ابن رشد.

وفي كلامه عن "إن" وأخواتها نراه يميز بين "إن" المكسورة الهمزة و"أن" المفتوحة فلا يزيد عن القول بأن الأولى تأتى في أول الكلام بينما تأتى الثانية في موضع المضاف إليه. فأما عن كسر همزة "إن" فإنه لا ينحصر في إتيانها في أول الكلام كما قال، بل يدخل فيه أيضاً مجيئها بعد القسم وبعد الاسم الموصول وبعد "واو" الحال وبعد القول. وعلى نفس الشاكلة فإن "أن" المفتوحة الهمزة لا ينحصر مجيئها في أن تكون في موضع الاسم المضاف إليه، بل تفتح همزتها إذا صح تأويلها مع ما بعدها بمصدر، وحينئذ قد تأتى في موضع الفاعل، وقد تأتى في موضع المفعول، وقد تأتى في موضع الابتداء، وقد تأتى في موضع الخبر، وقد تأتى في موضع المجرور بحرف جر، وقد تأتى في موضع الاسم المضاف إليه. وهذا

الموضع الأخير هو الذى ذكره ابن رشد. كما نسى أن يقول إنه فى الحالات الأخرى غير التى تكسر فيها همزتها أو تفتح وجوبا فإن الكسر والفتح يكونان مقبولين. كما لاحظت أيضا أنه أفرد النعت بكلام خاص به بعيدا عن بقية "التوابع": العطف بنوعيه، والتوكيد، والبدل. وهو ما يربك ذهن القارئ ويشتتبه بين المواضع المتباعدة فى الكتاب. وهذه ثمرة تمزيقه أبواب النحو كما رتبها سائر النحاة.

وعند تعديده حروف الجر لا يذكر "واو رب" ولا "الباء" ولا "الكاف"، ودعنا من "كى" و"لعل" وأمثالهما، وحلّنا فى الحروف الجارة المشهورة. ولدُنْ حديثه عن حروف العطف نجده يفرد "الواو" و"الفاء" و"ثم" بكلام أو بقانون كما يقول، و"أو" و"أم" و"إما" بكلام أو قانون آخر مع أن القانون هنا هو القانون هناك، وهو أن المعطوف فى الحالتين يأخذ إعراب المعطوف عليه. ولا أدرى لماذا هذا التقطيع والفصل بين هذه الطائفة وتلك ما دام الحكم الإعرابى لهما واحدا. ثم إنه لا يكتفى بهذا بل يفرد حرف العطف: "بل" بكلام وقانون وحده رغم أنه لا يوجد فيه ما يفصله عن بقية أخواته. وهو نفس ما فعله مع حرف العطف: "لكن". وهو يسمى أدوات الاستفهام كلها حروفا: يستوى فى ذلك ما كان بالفعل حرفا: "هل والهمزة" وما كان اسما: "متى، كيف، أين، مَنْ، ما، أى". وهذا من أعجب العجب. إن وظائف تلك الأدوات الاستفهامية التى يصنفها النحاة على أنها أسماء هى نفسها وظائف الأسماء، فتكون مبتدأ وخبرا وفاعلا ومفعولا وحالا وظرفا ومجرورا بحرف جر ومضافا إليه ومفعولا مطلقا ومستثنى: كل حسب السياق الذى يلائمه. وفضلا عن ذلك فإن هذه الأسماء الاستفهامية لا ينطبق عليها ما قاله ابن رشد نفسه فى تعريف الحرف، إذ قال إنه "لفظ يدل على النسب التى تكون بين الأسماء أنفسها، وبين الأسماء والأفعال" مما تناولته فى موضع آخر من هذا الفصل، فلا داعى إذن للحديث فيه مرة أخرى. وابن رشد إذن مخطئ حين يصنف تلك الأدوات على أنها حروف.

وفي الأسماء الممنوعة من الصرف يقول إن اسم العلم الأعجمي إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط صُرف، وهو نفس ما قاله في اسم العلم المؤنث. والمعروف أنه يصح تنوينها ومنعهما من التنوين لا تنوينهما فحسب. وحين تحدث عن العلميّة ووَزَن الفعل قال إن العرب إنما استعملت الفعل المضارع ولم تستعمل الفعل الماضي اسم علم. وقد فكرت في "أكرم" و"أحسن" و"أصبح" مثلا، وهى أسماء أعلام، وتساءلت: ألا يمكن أن تكون هذه الكلمات أفعالا ماضية؟ أعرف أن الذهن يتجه تلقائيا نحو القول بأنها "أفعل تفضيل"، لكن ليس هناك دليل قاطع يمنعنا من القول بأنها من الممكن أن تكون أفعالا ماضية سمي بها أشخاص. ومثل ذلك اسم "بَهْدَل"، الذى من الممكن أن يقال إنه اسم الضبيع وطائر أخضر، لكن من الممكن كذلك أن يكون فعلا ماضيا. فالعرب تقول: "بَهْدَل فلان في مشيه"، أى أسرع، و"بَهْدَل الرجلُ": عظمت ثنودته. كما وفد على ذهنى اسم الشاعر الجاهلي: "تَابِطُ شرا" واسم "شَابَ قَرْنَاهَا"، وكل منهما يبدأ بفعل ماض. صحيح أن كلا منهما جملة فعلية وليس فعلا ماضيا فقط، ولكن يغلب على الظن أن أهل الشاعر ومعارفه كانوا يختصرون الاسم، في بعض الأحيان على الأقل، حين ينادونه فيقولون: "يا تَابِطُ"، ويقولون للبنت: "يا شَابَ". ومثلهما "فَتَحَ الله" و"زَادَ الخير" وهذا مجرد اجتهاد منى لا ألزم به أحدا. ومع هذا كله فهناك أسماء أعلام في لغتنا على وزن الماضى كـ"صفا" و"جاد" و"طاب" و"عاد" و"ضَحَا" و"نجا" و"رَنا" و"تلا" و"طَما" و"تَوَى" و"جَلا" و"سَخَا" و"هَطل" و"دُئِل" و"حَوَقَل" و"بَحْدَل" و"زَلْزَل" و"بَحْبَح" و"تَحْتَح" و"شَمَر" و"خَضَم" و"عَثَر" و"صَلَح" (اسم لعبة) و"عَسْكَر" (وهو اسم لـ"الجيش" أيضا) و"أَشْرَقَتْ". بل لقد قرأت رأيا مفاده أن كلا من "سامح" و"صالح" هو في الأصل فعل أمر، وهو ما يمكن فعلا أن يكون، وإن كان الذهن ينصرف عادة إلى أنه اسم فاعلٍ من "سَمَحَ" و"صَلَحَ" على التوالي. وبنفس العين يمكن أن ننظر إلى "حافظ" أيضا. وعندنا أيضا "اضْمَتْ"، اسم

صحراء، وإن كانوا يكسرون الهمزة والميم على خلاف القياس ويجعلون الهمزة همزة قطع. ومثلها اسم "اسكت" لصحراء عربية مع تحويل الهمزة إلى همزة قطع أيضا.

ومما أخذه على ابن رشد كذلك التفلسف الذي لا أحبه من النحويين، وكأن المشرحة ينقصها جثث. فهو مثلا يقول عن الرفع والنصب والخفض إن الضمة تأتي من محل متقدم على محل الكسرة، بينما الفتحة تأتي من محل متوسط، ولما كان الفاعل متقدما على المفعول به اختص بالضمة في حين اختص المفعول بالفتحة... وهكذا. وهو، ولن أخرج في الإلقاء برأى صريحا مباشرا، كلام فارغ، فالعرب لم تتناد وتجتمع في مؤتمر قومي لغوى يتباحثون فيه ويتبادلون الآراء ووجهات النظر في مثل تلك المسألة قبل أن يقرروا، بالإجماع أو بالأغلبية أو بالاستبداد والجبر، أن يجعلوا الضمة للفاعل، والفتحة للمفعول... إلخ، وإلا فليقل لنا ابن رشد: متى وأين انعقد هذا المؤتمر؟ ومن منظموه؟ وما الآراء التي تُدوِّلت فيه؟ وكيف تم تبادل الآراء؟ ثم كيف في النهاية انتهى الأمر إلى ما نعرفه من الوضع الحالي؟

لقد فات ابن رشد مثلا أن المثني المرفوع إنما يرفع بالألف لا بالواو، والألف هي امتداد الفتحة لا الضمة. كما فاته أن النصب والجر في كل من المثني وجمع المذكر السالم كليهما بالياء رغم أن هناك فرقا كبيرا بين المجرور وبين المنصوب كما قال هو نفسه. كذلك هناك قبائل عربية تعرب المثني كله في جميع أحواله بالألف، ومثله الأسماء الستة. فكيف يعلل فيلسوفنا هذا؟ وعندنا أيضا المبنيات، وهي لا تتغير نهايتها بتغير وظائفها بل تبقى بحركة أو حرف واحد سواء جاءت فاعلا أو مبتدأ أو مفعولا أو مضافا.

ثم عندنا المضارع، فكيف يعلل فيلسوفنا اختلاف علامة رفعه عن علامة نصبه عن علامة جزمه؟ لقد سكت الرجل فلم يقل شيئا. ولماذا يا ترى سوت العرب بين جمع المؤنث السالم في حالتى النصب والجر بأن أعربته بالكسرة، كما

سوت بين الممنوع من الصرف في نفس الحاليتين، وإن كانت أعربته فيهما كليهما بالفتحة عكس جمع الألف والتاء؟ على كل حال فتفلسف ابن رشد هنا يدل على أن عقله ليس عقل فيلسوف حقيقي، وإلا ما أدخل نفسه في هذا الشق الضيق بل الخانق الذي لا يمكنه أن يتفلسف منه. إنه هنا يتخيل بل يتوهم فيتكلم، فيجىء كلامه غير مقنع أحدا، وإن ظن هو عكس ذلك رغم أنه إنما يردد ما يقوله النحاة بوجه عام. ثم هل يلائم هذا الكلام الميتافيزيقي كتاب "الضروري من النحو"؟

ومن هنا فإنني أفضل كتاب "الرد على النحاة" على "الضروري في النحو"، ولا سيما أن أسلوب ابن مضاء أنصع وأوضح وأجمل، وكتابه أعمق وأكثر فائدة، وفيه آراء خاصة بصاحبه، وهي آراء مستنيرة. والطريف أن ابن رشد يتهم من لا يرضى عن منهجه في هذا الكتاب بالحسد والجهل، وكأنه رجل عامى لا يفهم من الحياة إلا أن الناس يحسد بعضهم بعضا. كما أن كلامه هذا يدل أقوى دليل على أنه لا يدرك العيوب البلقاء التي تمازج كل ما يقوله في الكتاب تقريبا.

وبعد فإن ابن رشد يظن أنه قد أحسن عرض النحو ورتبه ترتيبا منطقيا. ومن يقرأ كلامه هذا ولم يطلع على كتب النحو العربى قد يظن أنها تفتقر إلى النظام والترتيب المنطقي. وهذا غير صحيح البتة، فكل كتب النحو التي نعرفها مرتبة ترتيبا منطقيا. كل ما هنالك أن ترتيبها يختلف عن ترتيب ابن رشد. وهى، فوق هذا، تمتاز عن كتابه بنصاعة الأسلوب ووضوح الفكرة وعدم التعقيد في العرض والتواضع في الشرح. إنك تقرأ تلك الكتب وكأنك تنظر في كأس من البلور الشفاف النقى الصافي، فلا عتمة ولا غموض ولا عثكلة. يمكنك أن توافقهم أو تخالفهم في هذا أو ذاك مما يقولون، لكنك لا تشكو الصداق والإرهاق اللذين تعانيهما في كثير من صفحات كتاب الفيلسوف الأندلسي، وبخاصة أنه كثيرا ما يمهد لشيء مما يكون مقبلا على شرحه بكلام لم يأت موضعه ولا ميعاده بعد، فيزداد الكلام غموضا وإرهاقا.

لقد قرأت مثلاً كتاب "شرح ابن عقيل" وحدى وأنا صبي في السادسة عشرة من عمرى أو أقل قليلاً في صيف ١٩٦٣م بالقرية في طبعة من ورق الجرائد الكابى تخلو من علامات الترقيم والضبط ومن أية هوامش أو توضيحات، وفهمت ما فى الكتاب رغم ذلك كله فهما حسنا على عكس ما عانيت لدن قراءة كتاب ابن رشد مع أنى الآن قد تجاوزت السبعين وتخصصت فى اللغة العربية وآدابها. وبمناسبة ما نحن فيه أقول مرة أخرى: ينبغى أن يعرف القارئ أنه ما من كتاب فى النحو إلا ورتبه صاحبه ترتيباً منطقياً يضم الكليات، وتحت كل كلية فروعها وتفصيلاتها، لكن أحدا منهم لم يدع دعوى ابن رشد العجيبة من أنه سوف يؤلف كتاباً فى النحو ينطبق على كل لغات العالم. ومع هذا جاء نحوهم واضحاً شفافاً يخلو من التعقيد والغموض والتداخل وتمزيق الموضوع الواحد بين الأبواب المختلفة دون داع. والطريف أن محقق كتاب ابن رشد يعلن أن فيلسوفنا، بعد كل هذه الضجة المصممة التى أثارها، لم يلتزم بما أعلن فى مقدمة كتابه أن سيلتزمه، فجاء كتابه على وضع مخالف لما قال. فلم إذن كانت كل تلك الضجة؟ وأنى له بكل ذلك الافتخار الذى افتخره بكتابه واتهام الآخرين بالحقده عليه والحسد له وكراهية الجديد والتعبد لما نشأوا فيه وتعودوا عليه؟

كذلك ففى نحونا أبواب لا تعرفها الأنحاء الأخرى، وسوف أركز هنا على الإنجليزية والفرنسية التى أستطيع الحديث فيها، وسوف أعيد بعض ما تناولته آنفاً. فباب "كان وأخواتها" لا مكان له فى النحو الإنجليزى والنحو الفرنسى مثلاً بالوضع الذى هو عليه فى العربية ولا ما يترتب على ذلك من إعراب. وبالمثل لا وجود فيه لـ "كاد وأخواتها" ولا لـ "ظن وأخواتها" ولا لـ "لأن وأخواتها" ولا لـ "لا" النافية للجنس ولا لـ "لا" النافية للواحدة ولا للحال ولا للتمييز ولا للمفعول المطلق ولا للمفعول لأجله، على الأقل: على النحو المعروف فى لغة العرب. بل إن اللغتين لا تعرفان من "كان وأخواتها" مثلاً سوى "كان وصار وظل وما دام"،

وتخلوان من "أصبح وغدا وأضحى وأمسى وبات وما زال وما فتى وما برح وما انفك"، ولا تعرفان أفعالا تقابل "كاد وأوشك وكرب وعسى وحرى واخولق وشرع وطفق وهب" مثلاً.

كما أن هاتين اللغتين لا تعرفان من الجمل إلا الجمل الاسمية بينما تعرف العربية الجمل الفعلية أيضاً، مع ملاحظة أن الجمل الاسمية في تينك اللغتين لا يمكن أن تخلو من فعل بتاتا. صحيح أن الجملة الاسمية فيهما قد تنقلب فيأتي الفعل أولاً في بعض الظروف الخاصة، لكنه مجرد تقديم وتأخير في الجملة الاسمية وليس جملة فعلية كالتى نعرفها في لساننا الكريم. وبالإضافة إلى ذلك فالفعل في الجملة الفعلية العربية لا يتصرف، على العكس مما لو كانت الجملة اسمية خبرها جملة فعلية، فعندئذ يتصرف الفعل تبعاً للاسم السابق عليه كما في قولنا على التوالى: "أكل/ يأكل المحمدان، لعبت/ تلعب النساء- المحمدان أكلا/ يأكلان، النساء لعبن/ يلعبن" مثلاً. أما في الإنجليزية والفرنسية فيتصرف الفعل لأن الفاعل يسبق الفعل، وهو ما يقابل عندنا "المبتدأ"، وإن كان تصريف الأفعال الإنجليزية بسيطاً جداً، وستجزئ الآن بالماضى والمستقبل البسيط فقط، والتصريف فيهما شىء واحد مع كل الضمائر، وفي المضارع نجد تصريفين ينطلقان من صيغة المصدر: تصريف ينتهى المصدر فيه بـ "s"، والآخر لا ينتهى المصدر فيه بشىء، وإن كان تصريف الأفعال قبل ذلك أكثر تنوعاً. أما في الفرنسية فلا بد أن يتصرف الفعل، وتصريفاته معقدة على عكس الوضع في الإنجليزية.

وفيما يسمى: "الماضى البعيد" مثلاً نقول: "كان سعيد قد أخلد إلى السرير" مستعملين فعل الكينونة كما نرى، على حين أن الإنجليزية تستعمل هنا فعل الملكية حسبما هو معروف، بخلاف الفرنسية، التى تستعمل مع بعض الأفعال فعل الكينونة، ومع بعض الأفعال الأخرى فعل الملكية. وفي نفى الفعل نجد العربية تستخدم أداة من كلمة واحدة تسبق الفعل: "لم، لمّا، ما، لا، ليس" بخلاف

الإنجليزية، التي تستعمل فعلا مساعدا أولا متبوعا بكلمة "not" قبل الفعل المراد نفيه، وبخلاف الفرنسية، التي تضع الفعل المنفى بين أداة مكونة من كلمتين هما "ne" قبل الفعل و "pas" بعده، بالإضافة إلى استخدامهما "pas" وحدها مع أفعال الشك، مما لا نعرفه في لغتنا. كذلك لا تعرف الإنجليزية أدوات الاستفهام: "هل، أ"، اللتين تعرفهما العربية، بل تقلب تركيب الجملة ليس إلا فيكون عندها هذا النوع من الاستفهام، بينما تعرف الفرنسية الطريقتين كليهما.

وفي باب الاستثناء لا تعرف هاتان اللغتان ذلك التنوع في أدواته الذي تتحلى به لغتنا: "إلا، لمّا، غير، سوى، سواء، عدا/ ما عدا، خلا/ ما خلا، حاشا/ ما حاشا، ليس، لا يكون"، كما لا يترتب على الاستثناء في هذين اللسانين ما يترتب عليه في العربية من إعرابات مختلفة بطبيعة الحال. وفي النعت نجد الصفة تتأخر عن الموصوف في لغة الضاد على حين يحدث العكس في الإنجليزية، أما في الفرنسية فبعض الصفات تسبق، وبعضها تلحق. كذلك فالنعوت في الإنجليزية لا تؤنث ولا تجمع، ولا تثنى طبعاً، أما في الفرنسية فتؤنث وتجمع، لكنها لا تثنى. ومن الاختلافات بين لغتنا وتينك اللغتين أيضاً ما تتمتع به العربية من حرية وجراًة في التقديم والتأخير داخل الجملة لا تعرفهما تانك اللغتان. وفي أسماء الإشارة لا وجود في اللغتين المذكورتين إلا لاسم واحد للمشار إليه القريب، واسم واحد للمشار إليه البعيد، مفردا وجمعا فقط، إذ إنهما لا تعرفان صيغة تثنية لأسماء الإشارة، وزيادة على ذلك لا تعرف الإنجليزية صيغة تأنيث لها، بينما الأمر في لغتنا أغنى من ذلك كثيرا حسبما هو معروف. ويضاف إلى ذلك أن المشار إليه في العربية يأخذ ألفا ولا ما، فنقول: "هذا الرجل، تانك البابان، أولئك الأمهات" بينما في اللغتين يَعرى المشار إليهما عن "أل" تلك. وكثير مما قلناه هنا يصدق على الأسماء الموصولة. وبينما نقول نحن مثلاً في لغتنا: "كتابي" مضيفين "الكتاب" إلى ضمير صاحب الكتاب، بما يعنى أن يُذكر الكتاب أولاً ثم يليه ضمير مالكة، نجد الأمر

على العكس من هذا في اللغتين الأوربيتين، إذ يقال حينئذ: "my book" و "mon livre" بحيث يأتي ضمير المالك (أو صفته كما يقال في تينك اللغتين) أولا ثم الشيء المملوك بعد ذلك. وفوق هذا فليس عندنا ضمائر ولا صفات ملكية، بل كل ما هنالك أننا نضيف الشيء المملوك إلى الضمير الذي يعود على مالكة، ودمتم.

وبالمثل نجد أن اللغتين المذكورتين، كما قلنا وكررنا، لا تعرفان صيغة المثنى على عكس العربية، وفي الجمع يضيف الإنجليز والفرنسيون بوجه عام حرف "s" إلى المفرد في آخره، فيكون عندك الجمع، أما في العربية فلدينا جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير: فأما الأول والثاني فبوجه عام يضاف إلى المفرد شيء في نهايته: "الواو والنون/ الياء والنون، والألف والتاء مع تغير حركة التاء حسب الإعراب"، وأما جمع التكسير فإن صيغة المفرد تتغير عن شكلها الأول: "بئر- آبار، مسجد- مساجد، عصفور- عصافير، حامل- حوامل، كريم- كرماء، شديد- أشدءاء، قلب- قلوب، صحراء- صحارى، حمراء- حمُر، أتان- أثن... إلخ". ويضاف إلى هذا وذاك وذلك جمع صفات غير العاقل، إذ يصح أن نستخدم له صفة المفردة المؤنثة: "نافذة واسعة- نوافذ واسعة، بقرة ضخمة- أبقار ضخمة، فيل ظريف- أفيال ظريفة، باب قديم- أبواب قديمة... وهلم جرا". ليس هذا فقط، بل كثيرا ما يكون عندنا أكثر من جمع مُكسَّر للمفرد الواحد، مثل "فيل- أفيال، فيلة، فيُول"، و "ظريفون، ظراف، ظرفاء"، و "شيخ- أشياخ، شيخان، شيوخ، شيوخة، شيوخة، مَشِيخة، مَشِيخة، مَشِيوخاء، مَشَايخ". وكذلك كثيرا ما يكون للمفرد الواحد أكثر من نوع جمع، مثل "أبقار، بقرات، بقر" مثلا. وهذا كله مما لا وجود له في ذينك اللسانين. ولدينا في العربية جمع الجمع فنقول: "رجل- رجال- رجالات". وبالمثل كثيرا ما نجد للفعل الواحد صيغا مصدرية متعددة كالفعل: "شاخ"، الذي نجد له المصادر التالية: "شَيْخ وشُيُوخة وشُيُوخة

وَشَيْوُخِيَّةٌ وَشَيْوُخِيَّةٌ وَشَيْخُوخَةٌ وَشَيْخُوخِيَّةٌ". وهذا أمر لا تعرفه اللغتان المذكورتان.

تفلسف النحاة وموقفى منه

فى الإغراء والتحذير:

ومع كل ما قلته عن تفوق كتب النحاة التى نعرفها على كتاب ابن رشد فإنى أعلن فى ذات الوقت أنى لا أحب التفلسف الذى يبرع النحويون فيه براعة مزعجة فى توجيه الكلام وإعراجه فى كثير من التراكيب الجميلة متمحلين لها التوجيهات السخيفة القبيحة، وكأنهم مغرمون بإفساد كل شىء جميل: خذ مثلاً توجيههم لقولنا فى الإغراء حين نشاهد مثلاً لاعبى فريقنا الكروى وهم يتوافدون على أرض الملعب آتين من غرفة الاستراحة: "الفريق" أو "الفريقَ الفريقَ" بأن كلمة "الفريق" منصوبة على المفعولية لأن المقصود "انظروا الفريقَ" لكننا حذفنا الفعل وأبقينا المفعول. وأرى أن طبيعة الإغراء، ومثلها التحذير، لا تتسع لهذا، إذ المقام مقام فرحة فى الإغراء ورغبة حارقة جارفة فى لفت أنظار الآخرين إلى الشىء أو الشخص الذى نغريهم بالنظر إليه أو سماعه أو لمسه أو شمه أو التركيز فيه، وليس ثم وقت للتفكير والتقدير، وهو ما يقال معكوساً عن مقام التحذير، إذ لو رأى أحدنا أسداً مقبلاً يريد أن يفتك بنا، فإنه لا يكون لديه وقت للتفكير فى فعلٍ وحذفه وما إلى ذلك، وإلا لأكلنا الأسدَ همَّ يا مَمَّ قبل أن نتم الجملة، بل يستعمل كلمة التحذير ليس إلا فيقول مثلاً: "الأسد" أو "الأسدَ الأسدَ" أو "إياكم والأسدَ" أو "حياتكم والأسدَ"، وكفى الله المؤمنين شر وجع الدماغ فى الحذف والتقدير والإعراب الملتوى. وأرى أن "الفريقَ" و"الأسدَ" فى المثالين السابقين منصوبان على الإغراء والتحذير على التوالى. ولا فعل ولا مفعولية ولا يحزنون. ولا داعى أبداً لحشو أدمغة الطلاب بهذه التوجيهات المتصنَّعة. لقد نصبت العرب المغرَى به والمحذَر والمحذَر منه فقط، فجاء النحويون وحملوا الأمر ما لا يحتمل. إنها اجتهادات نحاة يمكننا نبذها ما دمنا نجد لها مرهقة وتعقُّد الأشياء.

وفى تراكيب التحذير الأخرى يقال إن "إياك والمشى حافيا" تُعَرَّب كالاتى:
 "إياك: منصوب على المفعولية بفعل محذوف تقديره: "أَحْذَرُكَ". والمشى: مفعول
 به لفعل محذوف تقديره "أَحْذَرُكَ" آخَر، ويكون الكلام بناء على هذا التوجيه:
 "أَحْذَرُكَ، وأَحْذَرُكَ المشى حافيا". وفى "عَيْنَكَ والإبرة" نراهم يوجهونها بأن
 "عَيْنَكَ" منصوبة بفعل محذوف تقديره "أَبْعُدْ"، و"الإبرة" بفعل آخر تقديره
 "تَجَنَّبْ"، ويكون الكلام على النحو التالى: "أَبْعُدْ عَيْنَكَ عن الإبرة واجتنب الإبرة"
 مثلا. وفى "إياكم خُلفَ المواعيد" يكون التقدير "أَحْذَرُكُمْ خُلفَ المواعيد". فبالله
 عليكم أليست هذه الركابة والتعقيدات المصطنعة اصطناعا والمعتسفة اعتسافا هى
 السخف بعينه؟ ولم لا نقول بكل بساطة وسلاسة: إن كلا من "إياك" و"المشى"
 منصوب على التحذير: الأول هو المحذَر، والثانى هو المحذَر منه، وإن كلا من
 "عَيْنَكَ" و"الإبرة" منصوب: الأول بصفته المحذَر بسببه، والثانى هو المحذَر منه؟
 ترى إذا فعلنا ذلك فلسوف ندخل النار مثلا أو تقبض الحكومة علينا وتودعنا
 المعتقل؟ لا هذا ولا ذاك. إن هو إلا كلام نحاة نقابله بكلام مثله، متصورين، فى
 إخلاص تام والله العظيم، أن كلامنا أَوْجَهُ وَأَخَفُّ على النفوس وأحرى بأن يقلل
 العبء والجهد عن الأذهان فتتصرف إلى عمل آخر أهم يقتضيها بدوره جهدا
 وتركيزا. أما "إياكم من التصرف برعونة" فمن الواضح أن "التصرف" مجرور
 بالباء، ولا مشكلة هنالك.

فانظر إلى هذه البساطة وذلك الوضوح، وقارن بينهما وبين تعقيدات النحاة
 التى تجلب الصداع وتبرجل العقل دونما أية فائدة مستحقة. قد يقال إنها، مع ذلك،
 رياضة عقلية. ماشٍ، ولكن ما الجدوى منها؟ هل ستساعدنا على أن نستعمل لغتنا
 قراءة وكتابة استعمالا أفضل وأدق؟ لا أظن، فلو عرف المتعلم ما قلناه فى هذا
 الباب فلسوف يتقن تلك اللغة إتقاناً، ولكن دون إزعاجات وخوة دماغ. إن
 العرب، كما قلنا وسنظل نقول، استعملوا لغتهم كما وصلتنا، لكنهم كانوا خالى

الأذهان مما يقوله النحاة. النحاة أرادوا أن يفلسفوا الأمور ويتعمقوا، بيد أن تعمقهم وفلسفتهم فيها كثير جدا من التصنع والبحث عن المتاعب حبا في التفرد ورغبة في الشَّقاق ودون أن يكون في شيء من ذلك مردود مكافئ لهذه المتاعب.

جاء في باب " التحذير والإغراء " من كتاب " النحو الوافي " لشيخ النحاة المحدثين المرحوم عباس حسن عن التحذير ما نصُّه: " التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه. والأصل في أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة: أولها المحذّر، وهو المتكلم الذي يوجّه التنبيه لغيره. ثانيها المحذّر، وهو الذي يتجه إليه التنبيه. ثالثها المحذور، أو المحذّر منه، وهو الأمر المكروه الذي يصدر بسببه التنبيه. ولكن هذا الأصل قد يُعدّل عنه أحيانا كثيرة، فيقتصر الأسلوب على بعض تلك الأمور الثلاثة كما سنعرف.

ولأسلوب التحذير صور مختلفة منها صورة الأمر كالذى في قول الشاعر:
احذر مصاحبة اللئيم، فإنها تُعْدِي كما يُعْدِي السليم الأجرُ
ومنها صورة النهي كقول الأعرابي في لغته، وقد فتنته:

لا تَلْمَنِي في هواها — ليس يُرْضِينِي سواها

ومنها المبدوءة بالضمير "إياك" وفروعه الخاصة بالخطاب كالذى في قول أعرابية لابنها: "إياك والنميمة، فإنها تزرع الضغينة، وتفرّق بين المحبين. وإياك والتعرّض للعيوب، فتتخذ غرضا، وخليق ألا يثبت الغرض على كثرة السهام..." إلى غير هذا من العبارات والصور المتعددة التى تحقق المعنى السالف في التحذير.

غير أنّ الكثير من الصور السالفة لا يخضع لأحكام هذا الباب ولا تنطبق عليه ضوابطه وقواعده لأن هذه الضوابط والقواعد والأحكام لا تنطبق إلا على خمسة أنواع اصطلاحية يسمونها: " صور التحذير الاصطلاحي " هى وحدها

المقصودة من هذا الباب بكل ما يحويه، ولا سيما احتمال كل منها على اسم منصوب يُعَرَّب مفعولا به لفعلٍ محذوفٍ مع مرفوعه. وفيما يلي بيان الأنواع الخمسة:

الأول: صورة تقتصر على ذكر المحذّر منه، وهو الأمر المكروه، اسما ظاهرا دون تكرار ولا عطفٍ مثيلٍ له عليه. والمراد بالمثل هنا محذّرٌ منه آخرٌ كتحذير الطفل من النار بأن يقال له: "النار"، وكتحذيره من سيارة بأن يقال له: "السيارة". وحكم هذا النوع جواز نصبه بفعل محذوف جوازا هو ومرفوعه. فكلمة "النار أو السيارة" يجوز نصبها على اعتبارها مفعولا به لفعل محذوف جوازا تقديره مثلا "احذر النار، احذر السيارة"، والفاعل ضمير محذوف أيضا تقديره "أنت". ويجوز تقدير فعل آخر يناسب المعنى والسياق من غير تقيّد بشيء في اختياره إلا موافقة المعنى وصحة التركيب، مثل "اجتنب النار، اجتنب السيارة" أو "حاذِرْ" أو "جانِبْ".

وفي كل هذه الأمثلة يصح حذف الفعل مع فاعله أو ذكرهما، فيقال: "النار، أو اجتنب النار". كما يصح ضبط المحذّر منه ضبطاً آخر غير النصب، كالرفع، فيقال: "النار" على اعتباره مثلا مبتدأ خبره محذوفٌ. لكنه في حالة التصريح بفعله لا يدخل في عداد الأساليب الاصطلاحية الخمسة، وكذلك في حالة ضبطه بغير النصب، إذ الشرط الأساسي في التحذير الاصطلاحي أن يكون الاسم منصوبا على أنه مفعول به، وناصبه محذوف.

الثاني: صورة تقتصر على ذكر المحذّر منه اسما ظاهرا: إمّا مكررا وإمّا معطوفا عليه مثله بالواو، نحو "البردَ البردَ، البردَ والمطرَ". وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم في الصورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبا. ويراعى في تقديره موافقته للمعنى وصحة التركيب، نحو: "احذّر البردَ البردَ، احذّر البردَ والمطرَ"، أو "تجنّبْ" أو "اتّقِ". فحكم هذا النوع وجوب النصب ووجوب حذف العامل ومرفوعه معا. ويتعين في صورة التكرار أن يكون الاسم الثاني توكيدا

لفظيًا، وفي حالة العطف أن يكون حرف العطف هو الواو دون غيرها، وما بعدها معطوف على الاسم قبلها عطف مفردات، لا عطف جمل.

الثالث: صورة تقتصر على ذكر اسم ظاهر مختوم بكاف خطابٍ للمحذّر بحيث يكون هذا الاسم هو الموضع أو الشيء الذي يخاف عليه، سواء أكان مكرراً أم غير مكرر، معطوفاً عليه مثيل له، أى محذّر آخر، أم غير معطوف. ولا بد في صورة العطف أن يكون المعطوف محذّراً أيضاً كالمعطوف عليه كأن يقال لمن يحاول لمس طلاءٍ سائلٍ: "يَدُكَ" أو "يَدُكَ يَدُكَ" أو "يَدُكَ وملا بسك". والتقدير: "أَبْعُدْ يَدُكَ، أَبْعُدْ يَدُكَ وملا بسك" أو "صُنْ يَدُكَ، صُنْ يَدُكَ وملا بسك". ويصح اختيار عامل محذوف آخر يناسب السياق والتركيب.

وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم السابق الذى تكرر، وكذلك المعطوف عليه. والناصب لهما عامل محذوف مع مرفوعه وجوبا، وما بعد الواو معطوف على ما قبلها عطف مفردات. أمّا الذى جاء تكررًا فتوكيد لفظي. فإن كان الاسم منفردًا، أى ليس مكرراً ولا معطوفاً عليه، فحكمه حكم النوع الأول الذى يجوز نصبه بعامل محذوف جوازاً لا وجوباً، فيصح إظهار عامله وحذفه كما يصح ضبطه بغير النصب. فإذا ظهر عامله أو كان الضبط بغير النصب فلن يكون من أساليب التحذير الاصطلاحي كما أوضحنا في ذلك النوع.

الرابع: صورة تشتمل على اسم ظاهر مختوم بكاف خطابٍ للمحذّر، ويكون هذا الاسم كما في النوع السالف هو الموضع أو الشيء الذى يُخاف عليه، ولكن قد عُطِفَ عليه بالواو المحذّر منه، نحو "يَدُكَ والسكينَ، رأسك وحرارة الشمس، مواعيدك والخُلْفَ". فالمعطوف هنا محذّر منه كالمعطوف عليه، بخلافه في النوع السالف الذى يكون فيه المعطوف محذّراً. وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم الظاهر والمعطوف، وأن يكون عامل النصب محذوفاً مع مرفوعه وجوباً. والأيسر والأسهل اختيار عاملين مناسبين أحدهما للمعطوف عليه، والآخر للمعطوف.

ولا يراعى فى اختيارهما إلا مناسبتهما للسياق والتركيب كأن يقال: "صن يدك وأبعد السكين، احفظ رأسك واحذر حرارة الشمس، تذكر مواعيدك وتجنب الخلف" وأمثال هذا مما هو مناسب. وعلى هذا التقدير يكون أسلوب التحذير جملتين تشتمل السابقة منهما على الموضوع أو الشيء الذى يُخاف عليه ويتجه إليه التحذير، وتشتمل المتأخرة على محذّر منه، وبين الجملتين واو العطف تعطف الثانية على الأولى، فيكون العطف عطف جمل لا مفردات.

الخامس: صورة تشتمل على ذكر المحذّر ضميرا منصوبا للمخاطب، هو "إياك" وفروعه، وبعده المحذّر منه اسما ظاهرا مسبوقا بالواو أو غير مسبوق بها أو مجرورا بالحرف: "من". فلا بد فى هذا النوع من ذكر المحذّر ضميرا معينا ثم المحذّر منه. فمثال المسبوق بالواو قول الأعرابية لابنها: "إياك والجودَ بدينك، والبخلَ بهالك". ومثال غير المسبوق بها قولهم: "إياكم تحكيم الأهواء، فإن عاجلها ذميم، وآجلها وخيم. ومن ألمات هواه أحيا كرامته"، وقول الشاعر:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ، فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ، وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

ومثال المجرور بـ "من": "إياك من مؤاخاة الأحمق، فإنه يريد أن ينفك فيضرك"، وقولهم: "إياك من عزّة الغضب الطائش، فإنها تُفْضِي إلى ذلة الاعتذار المهين".

وحكم هذا النوع وجوب ذكر المحذّر منه بعد الضمير: "إياك" وفروعه، ووجوب نصب هذا الضمير باعتباره مفعولا به لفعل واجب الحذف مع مرفوعه تقديره: "أحذّر"، والأصل: "أحذرك"، ثم أريد تقديم الكاف لداعٍ بلاغى هو إفادة الحصر، فمنع من تقديمها أنها ضمير متصل لا يستقل بنفسه، ولا يوجد إلا فى ختام كلمة أخرى. فلم يكن بدّ، عند إرادة تقديمه، من الاستغناء عنه والإتيان بضمير آخر منصوب له معناه ويمتاز بأنه يستقل بنفسه، وهو الضمير: "إياك".

فصار الكلام: "إياك أُنْذِر"، ثم حُذِفَ الفعل والفاعل معا مجازةً للمأثور من الكلام الفصيح الذي يَطْرُد فيه هذا الحذف الواجب.

أما الاسم الظاهر المذكور بعد "إياك" وفروعها فإن سبقتها واو العطف وجب نصبه بفعل محذوف مع مرفوعه وجوبا. والأحسن الأيسر اختيار فعل خاص به يناسبه ويساير المقام، ويكون غير الفعل الناصب للضمير: "إياك" فيجتمع في الأسلوب فعلا محذوفان مع مرفوعيهما. ففي المثالين السابقين: "إياك والنميمة، إياك والتعرُّض للعيوب" يكون التقدير: "إياك أُنْذِر، وأُبغض النميمة. إياك أُنْذِر، وأُقبِح التعرُّض للعيوب" بمعنى: "أُنْذِرُك وأُبغض وأُقبِح". ويصح أن يكون التقدير: "إياك احفظ وأُنْذِر النميمة، إياك احفظ وأترك التعرُّض للعيوب"... وهكذا من غير تقييد بشيء إلا نصب الاسم بعد الواو، واختيار فعل، أي فعل، يناسب المقام ويساير الأسلوب الصحيح. وعلى هذا تكون الواو حرف عطف، والجملة بعدها معطوفة على الجملة التي قبلها. وبالرغم من حذف الفعل ومرفوعه في كل جملة يراعى المحذوف هنا في العطف كأنه مذكور. ففي الأسلوب جملتان الثانية منهما معطوفة بالواو على الأولى.

فإن لم تكن الواو مذكورة فالأسهل إعراب المنصوب بعدها مفعولا به للفعل: "أُنْذِر" المحذوف لأنه قد ينصب مفعولين بنفسه مباشرة. فأول المفعولين هو "إياك" وفروعه، وثاني المفعولين هو الاسم الظاهر الواقع بعد الضمير: "إياك" وفروعه. أما إذا قلنا: "إياك من النميمة. إياك من التعرُّض للعيوب" فإن الجار مع مجروره متعلقان بالفعل المحذوف وجوبا، وهو: "أُنْذِر" لأنه قد يتعدى أيضا لمفعولين ينصب أحدهما بنفسه مباشرة ويتعدى للآخر بحرف الجر: "مِنْ".

وفي جميع الصور السالفة يجوز تكرار الضمير: "إياك" وعدم تكراره، فلا يتغير شيء من الأحكام المتقدمة، ويعرب "إياك" الثاني توكيدا لفظيا للأول. ولا يصح أن يكون الضمير "إيا" المحذّر مختوما بغير علامة الخطاب، فلا يقال: "إياي

ومعاونة الظالم" ولا "إياه ومعاونة الظالم" لأن المتكلم لا يحذر نفسه ولا يحذر الغائب. وقد وردت من هذا النوع الممنوع أمثلة نادرة لا يصح القياس عليها. لكن يصح أن يكون المحذر منه ضميرا غائبا معطوفا على المحذر، نحو "لا تصاحب الأحمق، وإياك وإياه". فالضمير: "إياه" في حكم كلمة "النميمة" في مثال: "إياك والنميمة". ومن هذا قول الشاعر القديم:

فلا تصحب أخا الجهل — — — — —، وإياك وإياه

وعلى هذا لا يكون التحذير بضمير الغائب والمتكلم شاذًا إلا إذا كان محذرًا لا محذرًا منه.

يمكن تلخيص الأحكام السابقة كلها فيما يأتي: ١- إن كان أسلوب التحذير مصدرًا بالضمير: "إياك" وفروعه وجب في كل الأحوال نصب هذا الضمير بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبا، سواء في هذا أن يكون الضمير مكررا أم غير مكرر، عطف عليه أم لم يعطف عليه، جر بعده المحذر منه أم نصب.

٢- إن كان أسلوب التحذير غير مصدر بالضمير: "إياك" وفروعه وجب نصب الاسم الظاهر بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبا بشرط العطف أو التكرار. فإن لم يوجد عطف ولا تكرار جاز النصب بعامل محذوف مع مرفوعه جوازا، فيصح إظهارهما كما يصح ضبط الاسم بغير النصب. وفي حالة إظهارهما أو ضبط الاسم بغير النصب، حيث لا عطف ولا تكرار فيهما، لا يتعين الأسلوب للتحذير. زيادة وتفصيل: ١- تضمنت المراجع المطولة جدلا يصدع الرأس في تقدير عامل النصب المحذوف في التحذير، ولا سيما ناصب الضمير: "إياك" وفروعه. أهو الفعل: أحذر، أم باعد، أم اجتنب، أم اخذ؟ أينصب مباشرة أم لا ينصب إلا على تأويل آخر؟ والأمر لا يحتاج لكل هذا. وخير ما يقال في شأن المحذوف هو ما سجله بعض المحققين، ونصّه: "الحق أن يقال: لا يقتصر على تقدير "باعد" ولا على تقدير "أخذ"، بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض، إذ المقدّر ليس أمرا متعبدا

به لا يُعَدَّل عنه". وهذا رأى نفيس صادق يجب اتخاذه دستورا عند تقدير المحذوف في التحذير وفي الإغراء وفي غيرهما من كل ما يحتاج إلى تقدير.

ب- يقول بعض النحاة إن الضمير: "إياك" وفروعه منصوب بفعل محذوف مع فاعله، وإن فاعله الضمير عاد فاستتر في الضمير: "إياك"، وصار "إياك" مغنيا عن التلغظ بالفعل المحذوف. فإذا قلت: "إياك" فعندنا ضميران: أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب، وهو "إياك"، والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل إليه من الفعل الناصب له. ويترتب على هذا أنك إذا أكدت "إياك" توكيدا معنويا بالنفس أو بالعين قلت: "إياك نفسك" أو "إياك أنت نفسك"، بفصل أو بغير فصل طبقا لقواعد التوكيد المعنوي بالنفس والعين. أما إذا أكدت ضمير الرفع المستكن فيه فإنك تقول مراعاة لتلك القواعد: "إياك أنت نفسك" بالفصل بالضمير المرفوع المنفصل دون ترك الفاصل. ومثل هذا يراعى عند العطف على الضمير المنصوب: "إياك"، فتقول: "إياك والصديق والسفهاء" أو "إياك أنت والصديق والسفهاء" بفصل أو بغير فصل. ومن الأول الذى لا فصل فيه قولهم: "إياكم والكبر والسُّخْفَ والعظمة، فإنها عداوة مجتلبة من غير إحنة". وتقول عند العطف على الضمير المرفوع وحده: "إياك أنت والصديق" بالفصل.

وكل ما تقدم مبنى على أن الضمير الفاعل ينتقل من الفعل المحذوف، ويستتر في "إياك" وإخوته. وهو رأى لا يأخذ به فريق آخر يقرر أن الفعل وفاعله حذفا معا، ولم يرجع الفاعل المحذوف ليستكن في "إياك" وفروعه، فليس معنا إلا ضمير واحد هو الضمير المنصوب البارز: "إياك" وفروعه. والأخذ بهذا الرأى أولى لبعده من التكلف والتعقيد، ولأن الفريق الأول لم يؤيد رأيه، فيما رجعت إليه، بأمثلة من الكلام الفصيح يكون لها وحدها القول الفصل.

ج- يقول الرضى: "إن المحذّر منه المكرر يكون اسما ظاهرا، نحو "الأسد الأسد، وسَيْفَكَ سَيْفَكَ"، ويكون مضمرا كـ "إياك إياك، وإياه إياه، وإياى إياى".

والأحسن العدول عن المضمَر لندرة الأمثلة الواردة منه ندرة لا تبيح القياس عليه، ولا سيما ضمير غير المخاطب.

د- قد يُرفع المكرر والمعطوف في أسلوب التحذير وفي أسلوب الإغراء، وسيأتى قريباً. وفي هذه الحالة لا يكون الأسلوب تحذيراً اصطلاحياً. قال الفراء في قوله تعالى: "نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا": "نُصِبَتْ كلمة "الناقة" على التحذير. ولو رُفِعَتْ على إضمار مبتدأ مثل كلمة "هذه" لجاز، وكان التقدير: "هذه ناقة الله" لأن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير".

هـ- يصح في كثير من أمثلة التحذير المشتملة على الواو أن تكون هذه الواو للمعية إذا استقام المعنى عليها، نحو "يَدُكَ وَالسِّيفَ، أَصَابَعُكَ وَالْحَبَرَ"، فلا مانع هنا أن تكون الواو للمعية، والمراد: "رَاقِبُ يَدُكَ مع السيف، بَاعِدْ أَصَابَعُكَ مع الحبر" أو نحو هذا التقدير. فالاعتبار الأول دائماً هو للمعنى وصحة التركيب. فإن اقتضى العطف وحده أو المعية وحدها أو جوازهما نزلنا على حكمه كما سبق. وألحق بالتحذير والإغراء ألفاظ سنعرضها في آخر الإغراء في قسم الزيادة.

ز- الأغلب في أساليب التحذير أن تكون من نوع الإنشاء الطلبي تبعاً لمعاملها الدال على هذا النوع. فإن لم يكن دالاً على الإنشاء الطلبي فهي خبرية". ولا ريب في أن القارئ قد اعتراه صداع في رأسه وزغللة في عينه واضطراب في عقله وهو يقرأ الكلام الفائق. بل إن عباس حسن نفسه بجلالة قدره، وهو النحوى الكبير، يقول إن للنحاة كلاماً آخر يصدع العقل أضرب عنه صفحاً. فالحمد لله أن فعل ذلك، وإلا طارت أبراج عقولنا كلها وصرنا مجانين. وكل هذا من أجل ماذا؟ يقينا أن الأمر أيسر وأبسط من هذا كله كما وضحنا آنفاً. والتوجيه الذى وجهنا الإغراء والتحذير به هو توجيه منطقي ومباشر ويصيب المحزَّ ويطبَّق المفصل كما كانوا يقولون قديماً في مثل هذا الموقف.

على أن هناك عدة نقاط لا أحب أن أمر بها مرور الكرام، فقد جاء في كلام المرحوم عباس حسن عن الكلام في التحذير بـ "إيا" أن التحذير لا يصح إلا للمخاطب فلا يصلح أن نحذر شخصا غائبا فنقول: "إياه أن يرينى وجهه" مثلا. لكننا كثيرا ما نفعل هذا في العامية فنقول: "إياه يورينى وشه"، أو "على الله يورينى وشه" على سبيل المثال. وأرى أن الفصحى ترحب بهذا التركيب أيما ترحيب، ولا يصح الظن أبدا أنها يمكن أن تكون أضيق عطنا من العامية في تعبير يتماشى مع المنطق تمام التماسى. وعلى هذا فإننى لا أجد بأسا أبدا في أن يقول الواحد منا: "إياه أن يفعل ما نهيته عنه، إياها أن تعصى أمها، إياهما أن يتخطيا (تتخطيا) حدودهما، إياهم أن يتخلفوا عن مواعدهم، إياهن أن يضيعن وقتهن فيما لا يفيد".

ونحن حين نقول ذلك نتخيل الشخص الغائب أماننا، ويكون قصدنا أن يبلغه هذا التحذير كل شخص سمعه. بل قد يكون الغائب المحذّر حاضرا يسمع التحذير لكن المحذّر يتجاهل وجوده ويهدده بهذه الطريقة الملتوية على سبيل التجاهل نكايه فيه وتحقيرا له. وكفى الله المؤمنين شر كثرة الموانع والتخطئات دون داع. وقد ذكر عباس حسن أنه "قد وردت من هذا النوع الممنوع أمثلة نادرة". فالحمد لله أننا لم نأت شيئا إذا. أما تعقيبه بأنه "لا يصح القياس عليها" فهو ما لا أوافقه عليه. وأما تحذير الشخص لنفسه فهو أمر غير متصور أصلا، ولهذا لم أفتح هذا الموضوع، وإن كان من المقبول جدا أن يقول الشخص لنفسه: "إياك يا نفسى أن تفعل كذا"، إذ هو بهذا قد حول نفسه من متكلم إلى مخاطب كما هو واضح، ومن ثم فلا مشكلة.

والنقطة الثانية هى ما نقله المرحوم عباس حسن عن الرضى، وهو أن "المحذّر منه المكرر يكون اسما ظاهرا، نحو "الأسد الأسد، وسيفك سيفك"، ويكون مضمرا كـ "إياك إياك، وإياه إياه، وإياى إياى". والأحسن العدول عن المضمّر لندرة الأمثلة الواردة منه ندرة لا تبيح القياس عليه، ولا سيما ضمير غير

المخاطب". فأما "الأسد الأسد" و "سيفك سيفك" فعلى العين والرأس، فالكلام واضح، وهو أنك تحذر شخصا من الأسد، أو تحذره من أن يجرحه سيفه أو يسرق سيفه أحد مثلا، حسب السياق. لكنى لا أفهم "إياك إياك" ولا "إياه إياه" ولا "إياى إياى"، إذ المراد غامض. نعم إن نحويينا الكبير قد ذكر أن هذه الضمائر هى المحذّر منها. لكن عقلى لا يستطيع هضم ذلك التوجيه، فضلا عن سخف هذه التحذيرات وركاكة العبارة. ولذلك لا أجدها مكانا فى بابنا هذا.

النقطة الثالثة والأخيرة هى قول أ. عباس حسن: "يصح فى كثير من أمثلة التحذير المشتملة على الواو أن تكون هذه الواو للمعية إذا استقام المعنى عليها، نحو "يدك والسيف، أصابعك والخبر"، فلا مانع هنا أن تكون الواو للمعية، والمراد: "راقب يدك مع السيف، باعد أصابعك مع الخبر" أو نحو هذا التقدير. فالاعتبار الأول دائما هو للمعنى وصحة التركيب. فإن اقتضى العطف وحده أو المعية وحدها أو جوازهما نزلنا على حكمه كما سبق". وقد رأى القارئ من قبل أنه لا مكان فى توجيهنا لشيء من هذا كله. إن المشرحة لا ينقصها جثث حتى ندخل فى موشح "الواو"، وهل هى واو عطف أو واو معية؟ لقد قلنا إن المحذّر والمحذّر منه هنا منصوبان على التحذير، وانتهى الأمر عند هذا الحد. إن اللغة إنما خلقت لتيسير التواصل لا لتصديق المخ. ثم هل عبارة "راقب يدك مع السيف" ترتقى لتصل إلى مستوى "يدك والسيف" فى إيجازها وحسمها وجمالها؟ وهل "أصابعك والخبر" تعنى "باعد أصابعك مع الخبر"؟ لو أنه قال: "أبعد أصابعك عن الخبر" لكان أقرب إلى المراد. لكن هذا سوف يغلق الباب أمام الحديث عن واو المعية، مع أنه لا توجد هنا واو معية ولا واو عطف ولا أى واو مما نعرف. الأمر يتلخص فى أن هذه عبارة تحذيرية قالها العرب هكذا ونصبوا فيها المحذّر والمحذّر منه، والسلام. وبهذا ينتهى اللجاج والخصام. وللعلم فابن رشد لا يقول هنا شيئا آخر غير ما يقوله النحاة مع أن هذا هو الباب الذى كان ينبغى لفيلسوف مثله أن يحرص

على الولوج منه إلى علم النحو لتسهيله بدل الإرباك السخيف الذى أحدثه في مشهد ذلك العلم والعسلطة التعبيرية التى تسم كتاباته في هذا المجال خاصة، وفي كتاباته كلها على العموم. وبالمناسبة فهو لا يأتى في الإعراب بشيء غير ما يقوله النحاة ولا يفكر أبدا في تيسير شيء. إنه مغرم بالمخالفة والتصعيب والتعقيد، والسلام.

في التعجب:

فهذا في الإغراء والتحذير. فإذا أردنا الانتقال إلى باب التعجب وصيغتيه المشهورتين: "ما أَفْعَلَهُ" و"أَفْعَلْ بِهِ" ألفينا النحاة وراءنا بتقديراتهم التى ترهق ولا تفيد. نحن نقول مثلا حين نحب أن نبدي إعجابنا بأحد أو تعجبنا منه: "ما أَذْكَى خالداً" و"أَذْكُ بِخالِدٍ" أو "ما أَظْرَفَ إِياداً" و"أَظْرِفُ بِإِيادٍ"، فننصب "خالداً" و"إياداً" في التعبير الأول: "ما أَفْعَلَهُ"، ونجرُّهما في التعبير الثانى: "أَفْعَلْ بِهِ". أما "ما أَفْعَلْ" و"أَفْعَلْ بـ" فأداتا تعجب لا أكثر ولا أقل. وأرى ألا نزيد على القول بأن الاسم الذى يأتى بعد "ما أَفْعَلْ" يكون منصوباً على التعجب، وأن الاسم الذى يأتى بعد "أَفْعَلْ بـ" يكون مجروراً بالباء على التعجب أيضاً. ومن الممكن أن نقول أيضاً من باب التمليح: "ما أَحْيَسْنَ عَمْرًا، وما أَحْيَلَى لالة". وهو، كما نرى، إعراب في غاية البساطة والقصد مباشرة إلى الغرض دون تلوُّ أو تعسف أو لف ودوران أو رغبة في حشو الأذهان بما لا يقدم أو يؤخر أو يفيد، وبما لم تقصده العرب حين نصبتْ وَجَرَّتْ هنا. وسلام عليكم! عليكم السلام! جعل الله حياتنا كلها سلاماً في سلام حتى ننصرف إلى ما هو أجدى وأكثر نفعاً ولا نشغل أنفسنا بخوذة الدماغ التى يبرع فيها النحاة على غير طائل. وهذا من الناحية النحوية، أما الناحية الصرفية فموضوع آخر ليس من شأننا في هذه الدراسة.

وما قلناه هو الصيغة التى نستعملها لو كان التعجب من شىء فى الزمن الحاضر، أما لو كان التعجب من شىء مضى وانقضى فنقول: "ما كان أَبْرَعَ إِيَّادًا"، "ما كان أَهْبَى خَالِدًا"... وهكذا. ولا أذكر أنى قابلت التعبير الثانى: "أَفْعِلْ به" مستعملًا للزمن الماضى. بل إن هذا التعبير أقل استعمالًا بوجه عام من التعبير الأول، بل لا أظنه يخطر على بال أحد منا الآن أن يستعمله. بل إنى لأذكر أن زميلا لنا مدرسا بالجامعة فى أحد أقسام اللغة العربية وآدابها كان يفهم قوله تعالى من سورة "مريم" عن الكافرين يوم القيامة: "أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا. لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ" على اعتبار أنه أمر للقارئ بأن يَسْمَعَهُمْ وَيُبْصِرَهُمْ، أى تعال اسمعهم وشفهم فى هذا الموقف العصيب الشنيع، غير متنبه إلى أن المعنى هو "ما أَسْمَعَهُمْ وما أَبْصَرَهُمْ فى ذلك اليوم على عكس حالهم فى الدنيا حيث كانوا يعيشون فى عَمَى وَصَمَمٍ ولا يريدون أن يسمعوا ما يقوله الرسول ولا أن يبصروا دلائل صدق ما جاء به فيؤمنوا ويقرروا بأن هناك عالما آخر وحسابا وثوابا وعقابا".

لكن ماذا يقول النحاة هنا فى مقابل ما قلناه نحن مما لا يوجد أبسط ولا أيسر منه ولا أبعد عن التكلف والتصنع ووجع القلب؟ مرة أخرى نقل ما كتبه المرحوم عباس حسن فى الجزء الثالث من كتابه: "النحو الوافى" تحت عنوان "التعجب". ولنلاحظ أننى فى النقول التى أخذها منه شاكرًا مقدرًا أكتفى بالمتن وأحذف الهوامش، التى لو أثبتتها لزاد الصداق درجات فوق درجات.

قال رحمه الله عن "التعجب": "يعرفونه بأنه شعور داخلى تنفعل به النفس حين تستعظم أمرًا نادرًا أو لا مثيل له، مجهول الحقيقة أو خفى السبب... وله أساليب كثيرة تنحصر فى نوعين: أحدهما مطلق لا تحديد له ولا ضابط، وإنما يُترك لمقدرة المتكلم ومنزلته البلاغية، ويُفهم بالقرينة. والآخر اصطلاحى أو قياسى مضبوط بضوابط وقواعد محددة. ولا تكاد تختلف فى استعماله أقدار المتكلمين. ومن أمثلة الأول "لله دُرُّ فلان" فى قول القائل:

لله درك! أيُّ جُنَّةٍ خائفٍ ومتاعِ دنيا أنت للحدثان!
ومنها "يا لك، أو يا له، أو يا لي" كقول الشاعر:

فيا لك بحرا لم أجد فيه مشربا وإن كان غيرى واجدا فيه مَسْبَحَا
ومنها "شَدَّ" في نحو "شَدَّ ما يفخر اللئيم بأصوله إن كانت له أصول،
ويتمدح بفعاله إن كان له فعل محمود". ومنها كلمة "عَجَبٌ" مَصْدَرًا ومشتقاته،
مثل "عَجَبٌ" و"عجيب" في نحو قولهم: "عجبت لمن يشتري الممالك بهاله ولا
يشتري الأحرار بكريم فعاله"، وقول الشاعر:

أقاطنُ قومٍ سَلَمَى أم نَوَوَا ظَعْنًا؟ إن يَظْعَنُوا فعجيبٌ عَيْشٌ مَن قَطْنَا
ومنها الاستفهام المقصود منه التعجب، كقوله تعالى: "كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ
وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ؟"، وكقول شوقي يخاطب تمثال أبي الهول:

إلَامَ رَكُوبُكَ مَتْنُ الرِّمَالِ لَطَى الْأَصِيلِ وَجُوبِ السَّحَرِ؟
ومنها "سبحان الله" التي تصاحبها قرينة تدل على أن المقصود منها
التعجب، كقول رجل سئل عن اسمه: "سبحان الله! تجهلنى، والخيل والليل
والبيداء تعرفنى؟... إلى غير ذلك من كل لفظ يدل على التعجب وتفهم منه هذه
الدلالة بقرينة من غير أن يكون من النوع "الاصطلاحى القياسى".

أما النوع "الاصطلاحى أو القياسى" فصيغتان: "ما أَفْعَلَهُ" و"أَفْعَلْ به".
وهذان وزنان يستعملان عند إرادة التعجب من شىء تنفعل به النفس على الوجه
الذى شرعناه. فعند التعجب من الجمال الباهر مثلاً أو الضخامة البالغة أو القصر
المتناهى أو غيره نأتى بأحد أسلوبين قياسيين: أولهما فعل ماض ثلاثى يشتمل على
المعنى الذى يراد التعجب منه، ثم نجعل هذا الماضى على وَزَانِ "أَفْعَلْ" وقبله "ما"
الاسمية التى هى مبتدأ وعلامة التعجب. ولذا تسمى: "ما التعجبية". وتقديمها
على هذا الماضى واجب، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره "هو" يعود على "ما"،

وبعده اسم منصوب هو في ظاهره وفي إعرابه مفعول به، ولكنه في المعنى فاعل، إذ كان في الجملة وفي الحقيقة قبل التعجب فاعلا، نحو "ما أجمل الوردّة الناضرة! ما أضخم هرم الجزيرة! ما أقصر سكان المناطق القطبية!". فكلمة "ما" في هذه الأمثلة وأشباهاها مبتدأ، والجملة الفعلية بعدها خبرها، ثم المفعول به الذي هو فاعل في المعنى. فالأصل "جُمِلَتِ الوردّة، ضُخِمَ الهرم، قُصِرَ سكان المناطق القطبية".

وعند إرادة التعجب من كِبَر قارة آسيا وسعتها وغازة سكانها وعلوّ جبالها... نقول: "ما أكبرها! وما أوسع رقعتها! وما أغزر سكانها! وما أعلى جبالها!". والإعراب كما سبق تماما، وكذلك المفعول به. و"ما" التعجبية في هذه التراكيب ونظائرها هي نوع من "النكرة التامة"، وتتضمن بذاتها معنيين معا، أو أنها ترمز إليهما معا، هما توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب، وأن الذي أوجده أمر عظيم. ويصفها النحاة بأنها "نكرة تامة". والماضي بعدها جامد لا محالة، مع أنه في أصله ثلاثي متصرف، ولكنه يفقد التصرف باستعماله في التعجب رباعياً على وزن "أَفْعَل" كما يفقد في الأرجح الدلالة على الزمن إن لم توجد قرينة تدل على الزمن.

زيادة وتفصيل: ١- لسنا بحاجة إلى الأخذ برأي من يقول إن "ما" التعجبية اسم موصول مبتدأ، والجملة بعده صلتها، والخبر محذوف، ولا برأي آخر يقول إنها نكرة ناقصة تحتاج إلى نعت بعدها، والجملة بعدها نعت لها، والخبر محذوف، ولا استفهامية ولا ولا. فكل هذه الآراء تحمل في طياتها كثيرا من التعسف، وتقوم على الحذف والتأويل من غير داع ومن غير أن تمتاز بمزية تصرفنا عن الإعراب الأول الذي يتضمن كل مزاياها، ويخلو من عيوبها. فعلينا التمسك به وحده وأن نختصر في الإعراب فنقول: "ما" تعجبية، قاصدين مع هذا الاختصار أنها نكرة تامة مبتدأ من غير حاجة للتصريح بما اصطللحنا عليه.

ب- وَرَدَ عن العرب قولهم: "ما أُمْلِحَ فلانا وما أَحْيَسَنَه" بتصغير الفعلين الماضيين: "أَمْلَحَ وَأَحْسَنَ" عند استخدامهما في التعجب، مع أن الأفعال لا تصغر. فهل يصح تصغير غيرهما من الأفعال الماضية المستخدمة في التعجب، والتي على وزن "أفعل" قياسا على هذين الفعلين الماضيين؟ الرأى الشائع عدم الجواز، ولكن سيبويه وبعض البصريين وفريقا من غيرهم يبيحه. وفي الأخذ بهذا الرأى أحيانا تيسير وتوسعة لا ضرر منهما.

ثانيهما فعل ثلاثى لازم مشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه، ونجعل هذا الفعل على وزن "أَفْعِلْ"، وبعده باء الجر تحرر اسما ظاهرا أو ضميرا متصلا بها، وكلاهما هو الذى يختص بمعنى الفعل. ففى الأمثلة السابقة يقال: "أَجْمَلْ بالوردة الناضرة! أَضْحَمْ بهرم الجيزة! أَقْصِرْ بسكان المناطق القطبية! أَكْبِرْ بقارة آسيا! وَأَوْسِعْ برقعتهما! وَأَغْزِرْ بسكانها! وَأَعْلِ بجبالها! أو أَكْبِرْ بقارة آسيا! وَأَوْسِعْ بها! وَأَغْزِرْ بسكانها! وأكثر بهم!".

أما إعراب "أَجْمَلْ بالوردة الناضرة" ففيه وفي نظائره إعرابان: ١- أن نقول: "أَجْمَلْ" فعل ماض على صورة الأمر (أى على شكله الظاهر فقط دون الحقيقة المعنوية)، و"بالوردة": الباء حرف جر زائد. الوردة فاعل مجرور بالباء لفظا، ولكنه فى محل رفع على الفاعلية. الناضرة نعت إمّا مجرور بالكسرة تبعا للفظ الفاعل المنعوت وإمّا مرفوع بالضمة تبعا لمحل المنعوت، ويكون المراد هو "جَمَلَتِ الوردة"، أى صارت ذات جمال عجيب، و"صَحْمَ الهرم"، أى صار ذا ضخامة عجيبة، و"قَصَرَ سكان المناطق القطبية" أيضا. وهكذا باقى صيغ "أَفْعِلْ"، التى جاءت فى ظاهرها على صورة الأمر، وهى فى الحقيقة فعل ماض يراد منه فى ظاهره وفى حقيقته التعجب. ومثل النعت هنا غيره من التوابع. فكل منها يجوز فيه الجر والرفع.

هذا إعراب الفاعل المجرور بالباء حين يكون اسماً ظاهراً معرباً. أما حين يكون اسماً مبنيّاً، كالضمير البارز أو غيره من المبنيات (ومن الأمثلة الآية الكريمة: "أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ" وبعض الأمثلة التي سلفت) فإنه يكون مبنيّاً. ويذكر في إعرابه أنّه "مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها علامة البناء الأصلي في محل رفع". فهو كسابقه في أنه مجرور اللفظ، مرفوع المحلّ، وفي أنه يجوز في تابعه الأمران: الرفع والجرّ.

ب- أو نقول: "أَجْهَلُ" فعل أمر حقيقي، وفاعله ضمير مستتر تقديره "أنت" يعود على مصدر الفعل المذكور (وهو الجمال) و"بالوردة": الباء حرف جر أصليّ، وهى ومجرورها أصليان متعلقان بالفعل. والمراد الملحوظ: "يا جمال، أجهل بالوردة"، أى لازِمُها ولا تفارقها. فالخطاب الملحوظ موجّه لمصدر الفعل المذكور بقصد طلب استمراره ودوام بقائه معه. ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى. والفاعل مفرد مذكر للمخاطب دائماً لأنه ضمير مستتر للمصدر المخاطب في كل الأحوال. والإعرابان صحيحان، والمعنى عليهما صحيح أيضاً، فلا خلاف بينهما في تأدية الغرض، إلا أن الإعراب الثانى أيسر وأوضح، وهو إلى عقول ناشئة المتعلمين أقرب. ويزداد يسراً ووضوحاً حين يكون الفاعل المجرور بالباء اسماً مبنيّاً كالضمير وغيره من المبنيات التى تحتاج في إعرابها إلى تطويل. ويلاحظ أن صيغة "أَفْعَلُ" هذه جامدة كأختها الأولى، مع أن فعلهما الأصلي ثلاثى متصرف، ولكنه يفقد التصرف بسبب استعماله في التعجب كما أوضحنا.

زيادة وتفصيل: ١- همزة الماضى: "أَفْعَلُ" في التعجب هى لتعدية الصيغة التى يكون فعلها الثلاثى إمّا لازماً في الأصل وإمّا متعدياً، ولكنه يفقد التعدية عند أخذ الصيغة منه، فتحل محلها تعدية جديدة تغايرها. فمثال الأول "ما أظرف الأديب!"، فإن الفعل: "ظُرِفَ" لازمٌ أصالةً، فصار متعدياً. ومثال الثانى "ما أنفع الحذر!"، فإن الفعل: "نَفَعَ" متعدّ في أصله. وتزول عند أخذ الصيغة منه، فتتصب

مفعولا به جديدا كان في الأصل فاعلا، إذ الأصل "نفع الحذر. فكلمة "الحذر" فاعل يصير مفعولا به بعد التعجب. أما همزة "أَفْعَلْ" فللصيورة على اعتباره ماضيا على صورة الأمر. ويجب تصحيح العين في الصيغتين إن كانت في غير التعجب تستحق الإعلال بالنقل، مثل "ما أطول النخلة، وأطول بها". ومن هذا قولهم: "ما أحوج الجبان إلى أن يرى ويسمع عجائب الشجعان". وكذلك يجب فكّ "أَفْعَلْ" المضعف، نحو "أَشْدُّ بِحَمْرَةِ الْوَرْدِ" وقول الشاعر:

أَعَزُّ عَلَىَّ بَأْنُ تَكُونِ عَلِيًّا أو أن يكون لك السَّقام نزيلا!

ب- يشيع في هذا الباب ذكر "المتعجب منه" (وهو المعمول المنصوب أو المجرور بالباء)، والتعبير الأنسب هو "المعمول المتعجب من شيء يتصل به" لأن التعجب في مثل "ما أنفع العلم!" إنما هو من نفع العلم لا من العلم ذاته. ولا بأس بالتعبير الشائع على اختصاره المقبول لأن المراد منه مفهوم.

ح. هناك صيغ أخرى للتعجب منها "فَعَلَّ" بضم العين، وهو فعل لازم، نحو "كَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ فَمِ الْجَاهِدِ، وَخَبُثَ لَفْظًا يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ". ومنها "أَفْعَلَّ" بغير "ما" التعجيبة، وأصله فعل ثلاثي زيد في أوله همزة التصيير، نحو "أَحْسَنْتَ قَوْلًا، وَأَبْرَعْتَ عَمَلًا". أي "ما أحسن قولك، وما أبرع عملك". وفعلها الثلاثي حَسَنَ وَبَرَعَ. والمشهور أن الصيغة الأولى قياسية، والثانية سماعية ذكرناها لنذكر أمثلتها المسموعة.

شروط الفعل الذي يبنى منه الصيغتان القياسيتان بناء مباشرًا - يشترط فيه ثمانية شروط: ١- أن يكون ماضيا ٢- ثلاثيًا، فلا يصاغان من فعل زادت حروفه على ثلاثة، مثل "دحرج، تعاون، استفهم" إلا إن كان الرباعي قبل التعجب على وزن "أَفْعَلَّ"، فيجوز في الرأي الأنسب صياغتهما منه بشرط أمن اللبس، كالأفعال: "أعطى، أفقر، أظلم، أولى"، فيقال: ما أعطى التقى! ما أفقر الصحراء! ما أظلم عقول الجهلاء! ما أولى الناصح برَدْعِ نفسه". ومن الشاذ قولهم: "ما أخصر

كلام الحكماء"، فَبَنُوهُ من "اخْتَصِر" الخماسي المبني للمجهول أيضا. ٣- متصرفا في الأصل تصرفا كاملا قبل أن يدخل في الجملة التعجبية. أما بعد دخوله فيها فيصير جامدا، فلا يصاغان من "ليس، عسى، نَعَمْ، بئس" ونحوها من الأفعال الجامدة تماما ولا من نحو "كاد" التي هي من أفعال المقاربة لأن "كاد" هذه ناقصة التصرف ليس لها إلا المضارع في الأغلب. ٤- أن يكون معناه قابلا للتفاضل والزيادة ليتحقق معنى التعجب، فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه، نحو "فَنِي، مات، غَرِقَ، عَمِيَ"، إذ لا تفاوت في الفناء ولا في الموت ولا الغرق ولا العمى. وحيث يمتنع التفاوت والزيادة في معنى الفعل يمتنع الداعي للعجب، إذ يكون المعنى مألوفًا. ٥- ألا يكون عند الصياغة مبنيا للمجهول بناء يطرأ ويزول، كالأفعال: "عرف، علم، فهم" وغيرها مما يبنى للمجهول حينًا، وللمعلوم حينًا آخر دون أن يلزم البناء للمجهول في كل الأحوال. أما الأفعال المسموعة التي يقال إنها تلازم البناء للمجهول، مثل "زُهِيَ، هُزِلَ" فالأنسب الأخذ بالرأى الذي يميز الصياغة منها بشرط أمن اللبس، فيقال: "ما أَزْهَى الطاووس! وما أَهْزَلَ المريض!".

٦- أن يكون تامًا، أى ليس ناسخًا، فلا يصاغان في الرأى الأقوى من "كان، وكاد، وأخواتهما". ٧- أن يكون مثبتًا، فلا يصاغان من فعل منفى، سواء أكان النفى ملازمًا له أم غير ملازم، مثل "ما عاج الدواء" بمعنى "ما نفع"، ومثل "ما حضر الغائب". فالفعل الأول، وهو "عاج" الذى مضارعه "يَعِيج"، ملازم للنفى في أغلب أحواله لا يفارقه إلا نادرا، والفعل: "حضر" فى هذا التركيب وأشباهه مسبوق بالنفى، ويستعمل بغير النفى كثيرا، وكذلك أفعال أخرى متعددة. ٨- ألا تكون الصفة المشبهة منه على وزن "أَفْعَل" الذى مؤنثه "فعلاء"، نحو "عَرَجَ، فهو أعرج، وهى عرجاء"، "خَضِرَ، فهو أخضر، والحديقة خضراء"، "حَمَرَ الجلد، فهو أحمر، والوردة حمراء"، "حَوِرَ، فهو أَحْوَر، وهى حوراء"... وهكذا من كل صفة مشبهة تدل على لون أو عيب أو حلية أو شىء فطريّ.

زيادة وتفصيل: زاد بعض النحاة شرطاً آخر خالف به الأكثرين هو ألا يستغنى عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة، فلا يصح "ما أَقْيَلَهُ!" في التعجب من قيلولته لأنهم استغنوا عنها بقولهم: "ما أكثر قائلته!" ولا يصح "ما أسكره ولا ما أقعدّه ولا ما أجلسه" لأنهم استغنوا عنها بقولهم: "ما أشدّ سُكْرَه، ما أكثر قعوده، ما أحسن جلوسه". والحق أن هذا شرط غير مقبول إذ يقتضينا أن نرهب أنفسنا بالبحث المضني في جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغة القياسية. وهذا تكليف لا يطاق ولا يمكن تحقيقه، وفيه تعويق للتعبير وتعطيل للقاعدة وتحويل للقياس عن معناه السديد.

كيفية التعجب إذا كان الفعل غير مستوفٍ للشروط الثمانية: ١- إن كان الفعل جامداً، مثل "نِعَمَ وَبِئْسَ" أو غير قابل للتفاوت، مثل "مات، فَنِي" فلا يصاغ منه صيغة تعجب. ٢- إن كان الفعل زائداً على ثلاثة، مثل "انتصر وتغلّب" أو كان الوصف منه على "أَفْعَلْ فَعَلَاءً"، مثل "حَوَرَ وَخَضَرَ" لم تجيء منه الصيغة مباشرة، وإنما تجيء من فعل آخر مستوفٍ للشروط صالح لما نريده، نحو "قَوِيَ، ضَعُفَ، حَسُنَ، قُبِحَ، عَظُمَ، حَقُرَ"، فنقول: "ما أقوى، ما أضعفَ، ما أحسنَ، ما أقبحَ، ما أعظمَ، ما أحقرَ، ما أشدَّ، ما أكبرَ، ما أصغرَ" ونحو ذلك مما يناسب، أو نقول: "أَقْوِ، أَضْعِفْ، أَحْسِنْ، أَقْبِحْ، أَعْظِمْ، أَحْقِرْ"، ثم نجىء بعد هذه الصيغة بمصدر الفعل الذي لم يستوفِ الشروط بسبب زيادته على ثلاثة أحرف أو بسبب أن الوصف منه على "أَفْعَلْ فَعَلَاءً" ونضعه بعد صياغة الفعل الجديد المناسب المستوفى، وننصب هذا المصدر بعد "ما أفعل" ونجرّه بالباء بعد "أَفْعَلْ"، نحو "ما أقوى انتصارَ الحقِّ! وما أضعف تغلّبَ الباطل! أقو بانتصار الحق! وأضعف بتغلّب الباطل!"، ونحو "ما أجمل حوَرَ العيون! أجمل بحوَرَ العيون! ما أنضر خضرة الزرع! أنضر بخضرة الزرع!". والأفعال غير المستوفية هي "انتصر، تغلّب، حوَرَ،

خَصِرَ"، أما الأفعال التي تخيرناها للصياغة مكانها فهي "قَوِي، ضَعْف، جَمَل، نَصَر".

٣- إن كان الفعل منفيًا أخذنا الصيغة من الفعل المناسب الذي نختاره بالطريقة السالفة، ووضعنا بعدها مضارع الفعل المنفى مسبوقاً بـ "أن" المصدرية والنفى. ففي نحو "ما فاز الرأى الضعيف" نقول: "ما أجمل ألا يفوز الرأى الضعيف". وفي نحو "ما حضر خطيب الحفل" نقول مثلاً: "ما أقبح ألا يحضر خطيب الحفل". والمصدر المؤول من "أن والفعل" في هذه الأمثلة وأشباهها في موضع نصب مفعول به. وإنما أتينا بـ "أن والفعل" لنستطيع المحافظة على بقاء الفعل الأصلي منفيًا، إذ لو أخذنا منه صيغة التعجب مباشرة لزال نفيه، ولم يظهر الشأن في التعجب: أهو منفى أم غير منفى؟

ويجوز أن نقول في الصور السابقة: أَجْمَلُ بَأَلَا يفوز الرأى الضعيف! أَقْبَحُ بَأَلَا يحضر خطيب الحفل!، فيكون المصدر المؤول مجروراً بالباء. فالمصدر المؤول من "أن والفعل" المنفى وفاعله إما أن يكون في محل نصب بعد "ما أفعل" وإما أن يكون في محل جر بالباء بعد "أفعل". ويجوز في الفعل المنفى أن نجىء بمصدره الصريح، بدلاً من المصدر المؤول، مسبوقاً بكلمة "عَدَم" الصريحة في معنى النفى (أو بما يشبهها) ومجروراً بالإضافة إليها. ففي مثل "ما صرَخَ المتكلم، وما هَمَسَ" نقول: "ما أحسن عدمَ صراخ المتكلم! وما أجمل عدمَ هَمْسِهِ! أَحْسَنُ بعدم صراخ المتكلم! وَأَجْمَلُ بعدم هَمْسِهِ".

٤- إن كان الفعل مبنياً للمجهول بناء عارضاً يطرأ ويزول أخذنا الصيغة من الفعل الذي نختاره بالطريقة التي شرحناها، ووضعنا بعدها الفعل المبنى للمجهول مسبوقاً بـ "ما" المصدرية. ففي نحو "عُرِفَ الحقُّ، وهُدِيَ إليه الضالُّ" نقول: "ما أحسن ما عُرِفَ الحقُّ! وما أنفع ما هُدِيَ إليه الضالُّ! أو أَحْسَنُ بما عُرِفَ الحقُّ! وَأَنْفَعُ بما هُدِيَ إليه الضالُّ!". فالمصدر المؤول من "ما" وصلتها مفعول به

بعد الصيغة الأولى، ومجرور بالباء بعد الصيغة الثانية. وإنما أتينا بـ"ما" المصدرية محافظة على بقاء الفعل مبنياً للمجهول، ولولاها لزال بناؤه للمجهول، فلا يتبين أسلوب التعجب: أَللمجهول هو أم للمعلوم؟ أما الفعل الملازم للبناء للمجهول سمعنا عند من يقول بهذه الملازمة فقد سبق أن الأنسب الأخذ بالرأى الذى يجيز الصياغة من مصدره مباشرة.

٥- وإن كان الفعل ناسخاً، أى غير تام، فإن كان له مصدر وجب أن نضع مصدره بعد صيغة التعجب التى نأخذها من الفعل الآخر الذى نختاره على الوجه المشروح فيما سلف. ففى مثل "كان العربى رَحَّالاً بطبعه" نقول: "ما أكثر كَوْنَ العربى رَحَّالاً بطبعه! أو أَكْثَرُ بكون العربى رَحَّالاً بطبعه!". وإن لم يكن له مصدر أخذنا الصيغة من الفعل الآخر الذى نختاره، ووضعنا بعدها الفعل الأصل الذى ليس له مصدر، وقبله "ما" المصدرية، فبنشأ منها ومن الفعل والفاعل بعدها مصدر مؤول هو مفعول به منصوب بعد "ما أفعل"، ومجرور بـ"الباء" بعد "أَفْعَلْ". ففى مثل "كاد الكذب يُهْلِك صاحبه" نقول: "ما أسرع ما كاد الكذب يهلك صاحبه"... وهكذا.

هذه هى الطرائق الموصلة للتعجب إذا كان الفعل غير مستوفٍ للشروط. أما إذا كان مستوفياً للشروط كلها فإن الصيغتين القياسيتين تؤخذان منه مباشرة. ولا مانع من التعجب منه بالطريق غير المباشر أيضاً، وذلك بالإتيان بفعل آخر مناسب، نحو: "حَسُنَ، قُبْحَ، قَوَى" وغيرها من الأفعال الثلاثية التى تناسب المراد، ثم نأخذ منه الصيغة التعجبية ونجعل بعدها مصدر الفعل المستوفى للشروط: إمّا منصوباً بعد "ما أفعل" وإمّا مجروراً بالباء بعد "أَفْعَلْ". ففى مثل "بَرَعَ الذكى، وسبقَ أُنْدَادَه" نقول: "ما أعظم براعة الذكى! وما أوضح سَبْقَه أُنْدَادَه! أو أَعْظَمُ براعة الذكى! وأَوْضَحُ بسبقه أُنْدَادَه". فليس من اللازم، والفعل مستوفٍ

للشروط، أن نأخذ منه صيغة التعجب مباشرة، وإنما يجوز أن نأخذها منه أو من طريق فعلٍ مختارٍ آخر كما أوضحنا.

الأحكام الخاصة بالتعجب - أشهر أحكامه ما يأتي: ١- وجوب اعتبار فعليه جامدين بعد صياغتهما للتعجب، مع أنهما في أصلهما الثلاثي قبل التعجب مشتقان حتما. ولهذا لا يجوز أن يتقدم عليهما المتعجب منه، فلا يصح "العلم ما أنفع! والجهالة ما أضر!" بتقديم الممولين: "العلم والجهالة". كما لا يصح "بالعلم أنفع! وبالجهالة أضر!" ولا يصح أن تلحقهما علامة تذكير أو تأنيث أو أفراد أو تثنية أو جمع. فلا بدّ من بقائهما على صيغتهما في كل الأحوال من غير زيادة ولا نقص ولا تغيير في ضبط الحروف. ولكن إذا اتصل بآخرهما ضمير بارز يعود على المتعجب منه وجب أن يكون هذا الضمير مطابقا لمرجعه، نحو: "الزارع ما أنفعه! والزارعة ما أنفعها! والجنديان ما أشجعهما! والوالدات ما أشفقهن!".

٢- وجوب أفراد فاعلهما المستتر وتذكيره، فلا يكون لغير المفرد المذكور. وإذا كان ضميرا مستترا فهو واجب الاستتار. ٣- امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله إلا بشبه الجملة أو بالنداء أو "كان" الزائدة بالإيضاح الآتي بعد، فلا يجوز "ما أضيع، حقاً، المودة عند من لا وفاء له! وما أبعد، يقيناً، المجاملة ممن لا حياء عنده". ويجوز "ما أضيع، في بلدنا، المودة عند من لا وفاء له! وما أبعد، بيننا، المجاملة ممن لا حياء له!". كما يجوز "السماحة تدفع إلى أداء الحقوق، والشح يصد عنها. فأكرم، يا أخى، بها! وأقبح، يا زميل، به!".

ومن أمثلتهم في الفصل بالجار والمجرور قولهم: "ما أهون، على النائم القبر، سهر المسهد المكروب"، وقول الشاعر:

بنى تغلب، أعزّز علىّ بأن أرى دياركمو أمست وليس بها أهل
وبالظرف قول الشاعر:

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأُحِر، إذا حالت، بأن أتحوّلا!
ويشترط في شبه الجملة الذى يجوز الفصل به أن يكون متعلقا بفعل التعجب
كالأمثلة السالفة. فلو كان متعلقا بمعمول فعل التعجب أو بغير فعل التعجب لم
يصح الفصل به. ففى مثل "ما أحسن الحليم عند دواعى الغضب! وما أشجع
الصابر على الكفاح!" لا يجوز "ما أحسن، عند دواعى الغضب، الحليم!" ولا "ما
أشجع، على الكفاح، الصابر" لأن الظرف متعلق بكلمة "الحليم"، والجار
والمجرور متعلقان بكلمة "الصابر".

وقد يجب الفصل بالجار ومجروره المتعلقين بفعل التعجب إذا كان معمول
فعل التعجب مشتملا على ضمير يعود على المجرور، نحو "ما أليق، بالطبيب، أن
يتفرق!" و "ما أحق، بالمريض، أن يصبر!". فالمصدر المؤول من "أن والفعل" هو
معمول لفعل التعجب، ومشتمل على ضمير يعود على المجرور. ومنه قول
الشاعر:

خليلى، ما أحرى، بذى اللب، أن يُرى صبوراً! ولكن لا سبيل إلى الصبر
٤- عدم جواز العطف مطلقا على فاعل "أفعل" فى التعجب، وكذلك لا
يجوز إتباعه. فالتوابع كلها ممنوعة إذا كان هو المتبوع وحده، أما إن كان المتبوع هو
الجملة التعجبية كلها: فعلها وفاعلها فلا يمتنع، فيصح عطف جملة جديدة على
الجملة التعجبية، كقول الشاعر:

أولئك قومى بارك الله فيهمو على كل حال. ما أعف وأكرما!
فقد عطف الجملة الثانية المكونة من الفعل الماضى: "أكرم" وفاعلها على
الجملة التعجبية التى تسبقها والتى تتكون من الماضى: "أعف" وفاعلها. وكما يجوز
الإتباع بالعطف بجملة يجوز الإتيان بالتوكيد اللفظى بجملة تؤكد الجملة التعجبية

كلها توكيداً لفظياً. ويجوز الإبدال منها كذلك (بدل جملة من جملة). أما الإتيان بالنعته فلا يصح لأن المتبوع (وهو المنعوت) لا يكون جملة.

٥- وجوب أن يكون المعمول، أى المتعجب منه، معرفة أو نكرة مختصة:

فمثال المعرفة ما تقدم من الأمثلة الكثيرة، وقول الشاعر:

ما أصعب الفعل لمن رامه! وأسهل القول على من أراذ!

ومثال النكرة المختصة بوصف أو إضافة أو غيرهما مما يفيد الاختصاص "ما أسعد رجلاً عرف طريق الهدى فسار فيه! وما أشقى إنساناً تبين الرشد من الغي، فانصرف عن الرشد واتبع الضلال!". ولولا هذا الشرط لكان التعجب لغوا، إذ لا فائدة من قولنا: "ما أسعد رجلاً! ما أشقى إنساناً!". ويتساوى في هذا الحكم معمول "أَفْعَلْ وَأَفْعِلْ".

٦- جواز حذف المعمول المتعجب منه في إحدى حالتين، سواء أكان

منصوباً بـ "أَفْعَلْ" أم مجروراً بالباء بعد "أَفْعِلْ": أولاهما أن يكون ضميراً يدل عليه دليل بعد الحذف، كقول الشاعر:

جزى الله عنى، والجزاء بفضله، ربيعة، خيرا. ما أعف! وأكرما!
أى "ما أعفها وأكرمها"، وقول الآخر:

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرًا بكاءً على عمرو. وما كان أصبراً!
أى أصبرها. ثانيتهما أن تكون صيغة التعجب هى "أَفْعِلْ"، وقد حذف معمولها المجرور وحذف معه حرف الجر، وقبلها صيغة للتعجب على وزن "أَفْعِلْ" أيضاً، وهذه الصيغة الأولى معمول مذكور مماثل للمعمول المحذوف مع حرف الجر، وقد عطف الصيغة الثانية مع فاعلها على الأولى مع فاعلها عطف جملة على جملة، كقوله تعالى: "أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ"، أى "وأبصر بهم". ونحو "أَحْسِنْ بِصاحب المروءة وأكرم!"، أى "وأكرم بصاحب المروءة"، وقول الشاعر:

أَعَزُّزْ بِنَا وَأَكْفِ إِنَّ دُعَيْنَا يَوْمًا إِلَى نَصْرَةِ مَنْ يَلِينَا

٧- تجرد فعل التعجب في الأغلب من الدلالة على زمن لأن الجملة التعجبية كلّها إنشائية محضة الغرض منها إنشاء التعجب، فتركت الدلالة الزمنية وانسلخت منها واقتصرت على تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله، وهو الإنشاء غير الطلبى المقصود منه إعلان التعجب كما أسلفنا.

٨- جواز الفصل بين "ما" التعجبية وفعل التعجب بـ "كان" الزائدة، كقول الشاعر يحنّ إلى أهله ورفاقه:

ما كان أجمل عهدهم وفَعَالَهُمْ! مَنْ لى بعهد فى الهناء تصرّما؟
وقول الآخر:

ما كان أحوج ذا الجمال إلى عيب يوقّيه من العين!
وقد تقع "كان" التامة المسبوقة بـ "ما" المصدرية بعد صيغة التعجب، نحو "ما أحسن ما كان الإنصاف".

٩- جواز حذف الباء الداخلة على معمول "أَفْعَلْ" بشرط أن يكون ما تجره مصدرا مؤولا من "أن" المصدرية والفعل أو "أن" مع معموليها، نحو "أَحِبَّ أَنْ تكون المقدّم!"، وقول الشاعر:

أَهْوَنُ عَلَى إِذَا امْتَلَأْتُ مِنَ الْكَرَى أَنْى أَيْتُ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ!
والأصل "بأن تكون... وبأنى...".

زيادة وتفصيل: ١- عرفنا أن صيغة "أَفْعَلْ" تحتاج إلى معمول بعدها منصوب يُعْرَبُ مفعولا به، وأن صيغة "أَفْعَلْ" تحتاج إلى معمول بعدها مجرور بالباء، وأنها يحتاجان أحيانا إلى شبه جملة بعدهما، وقد يفصل شبه الجملة بينهما وبين معمولهما. وقد تحتاج صيغة التعجب إلى معمولات أخرى غير التى سبقت، كالحال والتمييز والاستثناء... وقد تحتاج إلى معمول مجرور بحرف جر معيّن مجازاة لفعلها الأسمى

قبل التعجب، ويصير الجار والمجرور متعلقين بها، أى بصيغة فعل التعجب. لكن ما هو هذا الحرف المعين من حروف الجرّ؟

إن كان فعل التعجب دالا على حب أو كره أو ما بمعناها كالود والبغض فحرف الجر المناسب هو "إلى" بشرط أن يكون ما بعد "إلى" فاعلا في المعنى لا في اللفظ، وما قبلها مفعولا في المعنى لا في اللفظ، نحو "ما أحبّ العلم إلى النابغين! وما أبغض النقص إلى القادرين!". ففعل التعجب: "أَحَبَّ" قد نصب مفعوله، واحتاج إلى جار ومجرور تبعا لأصله، فجاء بهما. وحرف الجر هو "إلى" لأن فعل التعجب دال على "الحب"، وما بعد "إلى" مجرور بها. لكنه فاعل معنوى لا نحويّ لأنّ النابغين والقادرين هم الفاعلون لحب العلم وبُغض النقص. وما قبل "إلى": "العلم، النقص" هو المفعول المعنوى لا النحويّ لأنه الذى وقع عليه الحب والبغض.

ولهذا ضابط سبق بيانه هو أن يحذف فعل التعجب ومعه "ما التعجبية" إن وجدت، ويوضع مكانهما فعل آخر من مادته ومعناه يكون فاعله النحوى هو الاسم المجرور بـ "إلى"، ومفعوله هو الاسم الواقع بينها وبين فعل التعجب. فإن استقام المعنى على هذا صح مجيء "إلى"، وإلا وجب تغييرها. ففى المثال السابق نقول: "أَحَبَّ أو يحب النابغون العلم، ويكره القادرون النقص". وقد استقام المعنى، فدلّت استقامته على صحة مجيء "إلى".

فإن كان ما بعدها ليس فاعلا في المعنى، وإنما هو مفعول معنوى، وما قبلها هو الفاعل المعنوى، وجب الإتيان بـ "لام الجر" بدلا من "إلى"، نحو "ما أحبّ الوالدة لمولودها!". فالوالدة هى الفاعل المعنوى لا النحويّ الذى فعل الحب أو قام به الحب، والمولود هو المفعول المعنوى لا النحويّ الذى وقع عليه الحبّ لصحة قولنا: "أحبت أو تحب الوالدة مولودها". فمعنى "إلى" و "اللام" فى مثل

هذا الموضع هو "التبيين"، أى بيان الفاعل المعنوى والمفعول المعنوى، وتمييز كل منهما من الآخر.

ب- إن كان أصل فعل التعجب فعلا متعديا بنفسه لواحد فإنه يصير لازما يتعدى بحرف جر خاص هو "اللام" كذلك، مثل "ما أضرب الناس للجاسوس!". وإن كان أصل فعل التعجب فعلا لازما يتعدى إلى معموله بحرف جر معين وجب أن يجارى أصله فى التعدى بهذا الحرف إلى معموله، نحو "ما أغضب الناس على الخائن"، وقول شوقي:

ما أجمل الهجرة بالأحرارِ إن ضنّت الأوطان بالقرارِ!
لأنه يقال: "غَضِبَ الله على الكافر، جَمَلَ المرءُ بخلقه".

ج- قد يصاغ فعل التعجب من فعل ينصب بنفسه مفعولين، مثل "كسا، وظنَّ" فى نحو "كسا الغنىَّ الفقيرَ ثيابا، ظنَّ البخيلُ الجودَ تبذيرا". ولفعل التعجب الذى يصاغ من المتعدى لمفعولين أربع حالات: الأولى أن يكتفى بفاعل المتعدى فينصبه مفعولا به، نحو "ما أكسى الغنىَّ! ما أظنَّ البخيلَ!". فكلمتا "الغنىَّ والبخيلَ" كانتا فى الأصل قبل التعجب فاعلا، فصارتا بعده مفعولا به لفعل التعجب، الذى اكتفى بهذا المفعول به، واقتصر عليه. الثانية أن يزيد على الفاعل السابق الذى صار مفعولا به أحد المفعولين الأصليين مجرورا باللام، فنقول: "ما أكسى الغنىَّ للفقير! ما أظنَّ البخيلَ للجود!". فكلمتا "البخيلَ والجودَ" كانتا قبل التعجب مفعولين للفعل المتعدى لاثنين، ثم صارتا بعد التعجب مجرورين باللام، ومتعلقين مع مجرورهما بفعل التعجب. الثالثة أن يزيد على الحالة السابقة المفعول الأصلى الثانى، فنقول: "ما أكسى الغنىَّ للفقيرَ ثيابا! ما أظنَّ البخيلَ للجودَ تبذيرا!". الرابعة حذف لام الجر السابقة ونصب الثلاثة مباشرة بشرط أمن اللبس، نحو "ما أكسى الغنىَّ الفقيرَ الثيابَ! وما أظنَّ البخيلَ الجودَ تبذيرا!". فإن خيفَ

اللبس أدخلت لام الجر على المفعولين الأصليين، نحو "ما أَظَنَّ الرجلَ لأخيك لأبيك"، والأصل "ظَنَّ الرجلَ أخاك أباك".

لكن "أَفْعَلَ" في التعجب لا ينصب إلا مفعولا به واحدا. وفي الأمثلة السابقة استوفى حقه بنصبه المفعول به الذي كان في الأصل فاعلا. فما الذي نصب المفعول الثانى، إن وجد، وكذلك الثالث؟ إن البصريين يقدرّون فعلا أو ما يشبهه ينصب المفعول الثانى إن وجد، وكذلك الثالث، ويسترشدون في تقديره بفعل التعجب المذكور قبله، فيقولون في تأويلهم: "ما أكسى الغنىَّ يكسو الفقير! أو ما أكسى الغنىَّ يكسو الفقير ثيابا! ما أَظَنَّ الغنىَّ يظن الجود، أو ما أَظَنَّ الغنىَّ يظن الجود تبذيرا!". والكوفيون لا يقدرّون محذوفا ولا يتأولون، ويقولون: حقا أن "أَفْعَلَ" في التعجب لا ينصب إلا مفعولا به واحدا، لكنه في هذه الصور وأمثاله ينصب أكثر من مفعول به واحد. ولا أثر للخلاف في المعنى، ولكن في رأى الكوفيين يُسَرُّ وقبولُ لبعده من التكلف والحذف والتقدير.

ونلاحظ من هذا النقل المطول أن معظم ما يقوله النحاة في هذا الباب هو في الواقع عبء باهظ على العقل. لماذا؟ لأن هذا الأسلوب قليل الاستعمال عموما، وبخاصة في صورته الثانية: "أَفْعَلَ به". كما أن كثيرا من الصور التى يعرضها النحويون في هذا السياق هى صور نظرية ليس لها انعكاس في الواقع. كذلك فكثير مما أَرهق النحويون فيه أنفسهم وأرهقونا معهم يمكن تشربه من أساليب كبار الكتاب لا من حفظ القواعد الشديدة التفصيل التى تقوم على التخيل في كثير من الأحيان. وفوق هذا فإن كثيرا مما يرفضه النحويون يمكن أن يكون صحيحا: على الأقل في بعض السياقات الخاصة. فمثلا يقول النحويون إنه لا يصح أن يقال: "ما أَمُوتَه!" على اعتبار أن الموت ليست له درجات. ولكن ماذا عن شخص يمثل في مسرحية أو فيلم أنه ميت، وأدى الدور تأدية رائعة، فقال المخرج تعليقا على تلك البراعة في تمثيل دور الميت: "ما أَمُوتَه"، يريد أن يقول إنه فعلا يوهم من يرونه أنه

ميت بحق وحقيق ولا يمثل الموت؟ أو ماذا عن شخص قال أهله عنه إنه ميت، ولكن الأطباء يتصورون أنه مَغْشَى عليه مثلا ويمكن إعادته إلى وعيه مرة أخرى، ثم يتضح لهم أنه ميت فعلا؟ ألا يصح أن يقولوا عنه في هذه الحالة: "ما أموته!" بمعنى أنه ميت فعلا، ولا يمكن إعادته إلى وعيه أبدا؟

أنا أرى أن ذلك ممكن، ولو من باب المجاز. بل من الممكن جدا أيضا أن يقال على سبيل الدعابة. أم ترى اللغة لا تعرف الدعابة؟ إن كثيرا جدا من اللغة دعابة وهزل وسخرية وتهكم. أم إن سادتنا النحويين لا يحبون الفكاهة؟ إن كانوا فتلك مشكلتهم بل مصيبتهم لا مشكلتنا نحن ولا مصيبتنا. وكنا نقرأ في كتب الصرف، ونحن صغار بالأزهر، أنه لا يصح أن يقال: "ما أبيض بَشْرَةَ فلان"، و"ما أَحْوَرَ عَيْنَ فلانة"، و"ما أعرجَ قدمَ علان" و"ما أهبَقَ بشرةَ ترتانة" على اعتبار أن "أبيض، أحور، أعرج، أهبق" هنا سوف تلتبس بالصفة المشبهة من البياض والخور والعرج والبهاق: "أبيض، أحور، أعرج، أهبق". لكن بالله عليكم مَنْ ذلك الذى يمكن أن يلتبس عليه مثل ذلك الأمر؟ أنا إذن مع القائلين بأن هذا التركيب يصح تماما، ولا داعى للتنوُّق والتنطُّس.

وهناك الفصل بين أداة التعجب والمتعجب منه. والنحويون يضعون شروطا كثيرة صعبة تكاد أن تغلق الطريق على هذا الفصل. بيد أنى لا أجد ذوقيا ما يمكن أن يُؤْخَذَ على "ما أحسنَ، والله، حُبَّ زيد للعلم!" أو "ما أجمل، يقينا (أو حقا)، منظر هذه الحديقة!" أو "ما أَحْسَنَ، عند دواعى الغضب، الحليم!" أو "ما أَشْجَع، على الكفاح، الصابر". بالله أَوْ مَنْ قال بخطأ هذا التركيب قد اقتبس التخطئة من كتاب سماوى؟ وحتى لو اقتبسه من كتاب سماوى هل يستطيع أن يجزم بأن فهمه للاقتباس هو فهم صحيح، فضلا عن أن يكون هو الفهم الصحيح الوحيد؟

ترى هل يظن النحويون أن الشاعر الذى استعمل لأول مرة تركيب "ما أَعَفَّ وأَكْرَمًا" قد وقف وتردد وفكَّر وقَدَّر ونظر وعَبَسَ وبَسَرَ قبل أن يستعمله؟

بطبيعة الحال لم يفعل ذلك بل قالها على الطائر بكل ثقة واطمئنان. لماذا؟ لأنه سبق أن انغمر طويلا جدا جدا في أشعار الشعراء وخطب الخطباء وردّد الأمثال وسمعها مرارا وتكرارا، حتى تشرب لغته تشربا، وصار قادرا على أن يبدع ويفترع ويأتى بما لم يأت به أحد من قبل. صحيح أنه قد تهزّز يده قليلا فلا يحسن التعبير تمام الإحسان كما وقع مع الشاعر الذى قال:

أرى أمّ عمرو دمعها قد تحدّرا بكاءً على عمرو. وما كان أصبرا!
 أى ما كان أصبرها على الشدائد، إذ لم تكن قبلا تبكى ولا تدمع بهذه السهولة. لكن هذا الاهتزاز قليل، وسرعان ما يعود إلى ثباته ورباطته. وسر هذا الاهتزاز هو أن الشاعر يتكلم عن امرأة هي أم عمرو، لكن عبارة "وما كان أصبرا" توحى بأن الكلام عن رجل. ذلك أن "كان" هنا ذكرية لا أنثوية، كما أن صيغة "أصبر" التعجيبة توهم أن الكلام عن رجل رغم أن هذه الصيغة لا تتغير أبدا مع رجل أو امرأة، أو مفرد أو مشنّى أو جمع. إلا أن الضمير المنصوب بعد "ما أفعل"، وهو الضمير الذى كان من شأنه أن يزيل هذا اللبس، قد حُذِف. وما دفع الشاعر إلى هذا إلا أنه يقرض شعرا ولا يلقي خطبة. والشعر، كما نعرف، هو كالمشى على الحبل حيث لا نتظر من البهلوان الذى يسير عليه أن يمشى بكل اتزان واطمئنان وسرعة كما يسير الماشى على الأرض، إذ هذا هو المستحيل بعينه. إن أمام الشاعر بيتا واحدا فقط يلقي فيه شحنته التعبيرية أو على الأقل: جانبا منها كاملا متكاملا، وإلا فلو أكمل الكلام فى البيت التالى دون نظام لفسد الشعر بل ربما لا يعود شعرا. ونحن النقاد نعرف هذا، ومن ثم كثيرا ما نغضى الطرف عن مثل تلك الهنات. لكنها تظل مع ذلك هنات. المهم: لو أن الشاعر من هؤلاء تردد وفكر وأطال التفكير وركبه الوسواس ما استطاع أن ينجز شيئا. أما لو وضع فى ذهنه طوال الوقت أن هناك طائفة من الناس اسمها "النحاة" تقف له بالمرصاد وتنوى أن

تسلخ جلده لو خرج على قيودها وكُبِّولها فقل: "عليه السلام"، واقرأ عليه "الفاحة".

ومما قيل عن فعلی التعجب أيضا أنه "لا يجوز أن يتقدم عليهما المتعجب منه، فلا يصح "العلم ما أنفع! والجهالة ما أضر!" بتقديم المعمولين: "العلم والجهالة". كما لا يصح "بالعلم أنفع! وبالجهالة أضر!". هذا ما قرأناه في النص المنقول من كتاب النحوى الشهير، ولكنى أقرأ الأمثلة التالية فأجد لها نداوة على القلب، وحلاوة في الفم، ونشوة في النفس، فأقول: دعك مما يقوله بعض النحاة أحيانا. ومن ذلك قول عبد اللطيف الصيرفي، وهم محام مصري توفي أول القرن العشرين:
وَكُلِّ مَا فِيهِ مَا أُحْيِلُ! مَحَاسِنُ شَرُّهَا يَطْوُلُ
ومن شعر خليل مطران:

هَذَا اخْتَفَالٌ مَا أُحْيِ — لِي فِي مَقَامٍ مَا أَجَلُّ!
وقال على الجارم:

ونزهتك البديعة ما أُحْيِلُ وما أبهى اتساقا وانسجاما
وهذا في "ما أفعل". أما "أفعل بـ" فقد صادفت منها هذا المثال لابن زيدون. وهو إن لم يكن ما نريد فهو قريب منه:

عُقُوبَةُ أَحْسَنَ بِهَا سُنَّةٌ فِي مِثْلِهِ مِنْ حَسَنِ مُذْنِبٍ
إن الأمر لا ينحسم بالقواعد الجامدة فحسب، بل هناك الذوق المدرَّب المصقول المتربَّى على الغالى من أساليب كبار الكتاب والأدباء. ثم بالله من ذا الذى يستطيع أن يستوعب كل ما يقوله النحويون في ذاكرته ويحفظه هناك ويستدعيه متى أراد؟ إن هذا هو المستحيل عينه. إننا ننسى كثيرا جدا مما ندرسه في النحو ولا يبقى فى الغالب، أو لا يبقى كاملا فى الذهن، إلا ما نستعمله مرارا وتكرارا وإلا الأبواب الأساسية منه، وبالذات ما يقابلنا فيما نقرأ ونكتب كثيرا. وبطبيعة الحال

يختلف الأمر بالنسبة لأساتذة النحو، إذ هم يبدئون ويعيدون قراءته دون توقف. وهم بهذا يحفظون قواعده، ولكن بعضهم لا يمتلك الحس الأسلوبى الجميل. وفي عصرنا نحويون لا يتمتعون بجمال الأسلوب، إذ معرفة النحو شىء، وحلاوة الأسلوب شىء آخر. معرفة النحو عقل، أما جمال الأسلوب فموهبة أدبية فى المقام الأول تصقلها قراءة فحول الأسلوبيين. ولست أقصد من هذا أبدا أن النحو غير مهم. لا يقول بهذا إلا جهول. فالنحو هو ميزان الكلام، وبدون تطفح البثور على وجه الأسلوب. ولا بد من دراسته والتعمق فيه، ولكن بعيدا عن التحذلق الفارغ وتبييض الديك والضرب فى بيداء الافتراضات الوهمية والتصعيب على خلق الله. ولى فى الدفاع عن النحو كتابات متعددة.

أما قولهم إن "أملح" وأشباهه فى "ما أملح البنت" مثلا هو فعل ماض، وإن "ما" مبتدأ بمعنى "شىء عظيم"، ويكون المعنى: "شىء عظيم أملح زيدا"... إلى آخر هذا الهراء فهو يذكّرنا بالرّفّة التى يستدعون بها شمهورش وأصحابه من عالم الشر والخفاء إلى عالمنا الذى لا يقل إن لم يزد شرا عن عالمهم. وتعالوا نتأمل كلام أساتذتنا النحاة هنا: ترى هل قولنا: "شىء عظيم أملح البنت" بالله عليكم يؤدى معنى التعجب البديع الذى نفهمه من "ما أملح البنت!"؟ لا طبعاً. فهذا كلام رائع، وذلك كلام متهافت ركيك سمج. ثانياً: من قال إن أى فعل نتعجب منه يمكن أن نصرّفه بزيادة همزة قطع فى أوله للتعدية؟ ترى لو قلنا مثلاً: "ما أضرب زيدا!" هل يصح أن نقول إن شيئاً عظيماً "أضرب" زيدا؟ كيف بالله عليكم؟ ومثلها "ما أشرب فلاناً!" للتعجب من كثرة شربه مثلاً، و"ما أقتل فلاناً" للتعجب من براعته فى القتل إذا كان البعيد مثلاً جلادا يقتل المحكوم عليهم بسيفه من ضربة واحدة لا تخطئ ولا تضعف ولا تهزّيده بها... إلخ إن كان لذلك من آخر؟ إنهم يقولون إن الفعل إذا كان لازماً فإن الهمزة تُعدّيه، وإذا كان متعدياً فإنه يفقد تعدّيه ويصير لازماً ثم تأتى الهمزة فتخلع عليه التعدية مرة أخرى. الله الله على هذا

التساخف. ترى من أين أتى النحاة الطيبون بهذا الكلام؟ من وادى الأوهام بكل يقين. ولم يوقعهم في هذا السخف الفاضح إلا تنطعهم وإصرارهم على إعرابهم هذا الركيك.

ولدينا أيضا صيغة "ما أُمِّلِحَ"، وهم يقولون إنه تصغير مع أنهم صدعوا أدمغتنا في باب "التصغير" بأن التصغير لا يلحق الأفعال ولا الحروف. فإذا ردوا بأنه يلحق الأفعال فهل يقبلون أن نصغر أي فعل نحب تصغيره؟ فلماذا لم يضعوا القواعد المنظمة لهذا الباب إذن؟

ونأتى إلى إعراب "أَجْمَلُ" بالوردة الناضرة" مثلا فنراهم يقولون إن فيه وفي نظائره إعرابين: ١- أن "أَجْمَلُ" فعل ماض على صورة الأمر (أى على شكله الظاهر فقط دون الحقيقة المعنوية)، و"بالوردة": الباء حرف جر زائد. "الوردة" فاعل مجرور بالباء لفظا، ولكنه في محل رفع على الفاعلية. "الناصرة" نعت، إمّا مجرور بالكسرة تبعا للفظ الفاعل المنعوت، وإما مرفوع بالضممة تبعا لمحل المنعوت، ويكون المراد هو "جَمَلَتِ الوردةُ"، أى صارت ذات جمال عجيب. فانظروا بالله عليكم إلى شغل الحواة في توجيه الكلام. الفعل الماضى صار فعل أمر، ولكن في الظاهر فقط، أما في الحقيقة فهو يظل ماضيا. كيف؟ لا أدري! ولنلاحظ أن صيغة الأمر هنا ليست امتدادا لصيغة الماضى: فالماضى ثلاثى مجرد، أما الأمر فثلاثى مزيد بالهمزة. ثم ماذا تفعل الباء هنا؟ الحق أنه ليس لها مكان ولا وظيفة، ولكنه التنطع النحوى. وكيف يكون الاسم الواقع بعد الباء فاعلا مع أن موقعه يوحى بأنه مفعول غير مباشر؟ ولماذا لا يصح لنا إذن أن نصنع ذلك في كل كلامنا لا في التعجب فقط؟

أما الإعراب الثانى فأساسه، كما رأينا، توجيه كلمة "أَفْعَلُ" على أنها صيغة أمر فعلا بحيث يكون المقصود: "يا جمال، أَجْمَلُ بالوردة!" بما يفيد أنك تنادى الجمال ليأتى سيادته ويَجْمَلُ الوردة. ومعنى هذا أن الوردة ليست جميلة، لكنك

تستدعى الجمال ليجعلها جميلة. فكيف يقال إننا نتعجب من جمالها؟ أنتعجب من شيء غير موجود؟ ودعنا من الخبل العقلي الذي يسول للواحد منا أن ينادى الجمال. ترى أين يقبع الجمال حتى نضبط طبقة صوتنا عند مناداته، فنرفعها إذا كان بعيدا، ونخفضها لو كان قريبا، ونهمس همسا إذا كان لصيقا بنا؟ وماذا لو لم يستجب الجمال وأعلن إضرابه عن عمليات التجميل، وبخاصة في بلاد العالم الثالث التى يسودها القبح وكل ما يدعو إلى النفور والاشمئزاز؟ إن طلابنا لو سمعوا هذا الكلام لظنوا بنا الظنون وكتبوا فى الفيس بوك أن الدكاترة يخاوون الجن ويكلمون المعانى المجردة التى لا وجود لها إلا فى أوهامهم وهلاوسهم، فيأتى رجال مستشفى العباسية ويقبضون علينا ويلبسونا أقمصه الكتاف. والحمد لله لن يتعبوا، فنحن وهم جيران: الباب جنب الباب!

وبالنسبة للشرط الإضافى الذى يشترطه بعض النحاة لدن استعمال صيغة التعجب، وهو ألا يستغنى عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة، فلا يصح "ما أَقْبَلَهُ!" فى التعجب من قيلولة الشخص لأنهم استغنوا عنها بقولهم: "ما أكثر قائلته!" مثلما لا يصح "ما أسكره ولا ما أقعده ولا ما أجلسه" لأنهم استغنوا عنها بقولهم: "ما أشدَّ سُكْرَه، ما أكثر قُعودَه، ما أحسن جُلُوسَه"، بالنسبة لهذا الشرط أجدنى متفقا تمام الاتفاق مع الأستاذ عباس حسن فى حكمه على هذا الكلام بأنه "شرط غير مقبول، إذ يقتضينا أن نرهق أنفسنا بالبحث المضنى فى جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغة القياسية. وهذا تكليف لا يطاق ولا يمكن تحقيقه، وفيه تعويق للتعبير وتعطيل للقاعدة وتحويل للقياس عن معناه السديد" كما يقول وكما كنت وما زلت أقول منذ وقت طويل قبل أن أطلع على كلام الأستاذ الكبير.

وأضيف إليه سببا آخر هو أننا، فى الحالات التعجبية التى تتحقق فيها كل الشروط كما فى قولنا مثلا: "ما أجمل الوردة"، يمكننا أن نقول إلى جانب ذلك: "ما أشد جمال الوردة، ما أعظم جمال الوردة، ما أبهج جمال الوردة". فمن هذا المنطلق

إذن نقول بالفهم الملائم: فليكن عندنا في تلك الحالات التي أوردوها أكثر من طريقة للتعجب، فنقول: "ما أكثر قائلته" ونقول معها أيضا إذا أردنا: "ما أطول قائلته، ما أطول قيلولته، ما أَقِيلَه، ما أَوْخَم قائلته، ما أَوْخَم قيلولته، ما أَضَرَّ قائلته، ما أحسن تقييله، ما أحسن مَقِيلَه، ما أسرع قِيلَتَه، ما أَهْدَأ قِيلَتَه، ما أقصر قِيلَه، ما أحلى تَقْيِيلَه" ... إلخ. وزيادة الخيرين خيران وثلاثة وأربعة وخمسة وعشرة وعشرون ومائة وألف. ترى لماذا نضيق واسعا، والله قد وسَّعها على عباده؟

وهناك من أمثلة التعجب التي أوردتها عباس حسن، رحمه الله، ما لا يطاق من ركاكته والتوائه. وليس من حصافة العقل أن ندخل التعجب الاصطلاحي كما هو دون تصرف أو تلوين في كل عبارة لنا حتى لنقول مثلا في من يظن أن أخى هو أبى: "ما أَظَنَّ الرجلَ لأخيك لأبيك"، والأصل "ظَنَّ الرجل أخاك أباك". ذلك أنه ليس كل ما يمكن حدوثه يكون مقبولا. إننى مثلا يمكن أن أمسك بالمكنسة في الشارع وأشتغل كناسا، وهى مهنة شريفة. لكن هل يصح أن أترك عملى كأستاذ جامعى ومؤلف يتصور نفسه عالما عبقريا عظيما (في المشمش طبعاً) وأذهب فأشتغل كناسا؟ ترى يا إلهى من يؤلف الكتب العبقرية (في المشمش) من بعدى؟ ويمكن أن نعبر عن المعنى السابق على النحو التالى: "ما أخطأ ظن فلان حين تصور أن أخى هو أبى، أو ما أخطأ ظن فلان فى تصويره أن أخى هو أبى". وبالمناسبة فإن قولنا عن فلان: "ما أَظَنَّهُ" لا يعنى، فيما أفهم، أنه تعبير عن ضيقى بظنه، بل عن إعجابى بظنونه وتحققها. ولهذا يرانى القارئ قد قلت: "ما أخطأ ظن فلان حين تصور أن أخى هو أبى أو فى تصويره أن أخى هو أبى" ولم أقل: "ما أَظَنَّ فلانا حين تصور أن أخى هو أبى أو فى تصويره أن أخى هو أبى".

وفى الشروط التى ينبغى توافرها فى المتعجب منه حتى يصح التعجب أن يكون المتعجب منه معرفة أو نكرة مختصة بوصف أو إضافة مثلا. وقد ضرب الأستاذ عباس حسن مثالا على النكرة المختصة قائلا: "ما أسعد رجلا عرف طريق

الهدى فسار فيه! وما أشقى إنسانا تبين الرشد من الغي فانصرف عن الرشد وأتبع الضلال!". ثم أتبع كلامه قائلا: ولولا هذا الشرط لكان التعجب لغوا، إذ لا فائدة من قولنا: "ما أسعد رجلا! ما أشقى إنسانا! ويتساوى في هذا الحكم معمول "أَفْعَلْ وَأَفْعَلْ"....". هذا ما قاله نحوينا الكبير، وإنى أتساءل، وأتساءل ليس إلا: ألا يصح أن نستعمل مثل ذلك التركيب الأخير في حالة التعريض والتكنية عتابا أو تقريرا وما أشبه، فنقول مثلا ونحن نقصد شخصا بعينه قريبا منا يسمعنا جيدا ونريد أن نوصل إليه رسالة: "ما أشقى إنسانا!" مثلا بمعنى أن ها هنا شخصا يُشقى نفسه بالباطل، إذ يشعر بالشقاء دون داع أو طائل غير الاستسلام لسوداويته وتشاؤمه الذى لا معنى له؟ مجرد تساؤل!

في "نِعَم" و"بِئْسَ" و"حَبْذا" و"لا حَبْذا":

يقول الأستاذ عباس حسن تحت عنوان "ألفاظ المدح والذم، ومنها "نِعَم" و"بِئْسَ" وما جرى مجراها: "في اللغة ألفاظ وأساليب كثيرة تدل على المدح أو الذم: بعضها يؤدي هذه الدلالة صريحة لأنه وُضِعَ لها من أول الأمر نصًّا، وبعضها لا يؤديها إلا بقرينة. فمن الأول الذى يؤديها صريحة قولك: "أَمْدَحُ، أَثْنِي، أَسْتَحْسِنُ، أَذُمُّ، أَهْجُو، أَسْتَقْبِحُ" وأشباهها، وما يشاركها في الاشتقاق، نحو: "أَمْدَحُ في الرجل تجلده وحسن بلائه، وَأَذُمُّ فيه يأسه وفتور عزيمته. أَثْنِي عليك بما أحسنت، وَأَهْجُو مَنْ قَبَضَ يده عن الإحسان". ومنها "الجميل، العظيم، الفاضل، الماجد، البخيل، الحقود، الخائن وغيرها من ألفاظ المدح والذم الصريحين".

ومن الثانى الذى يحتاج لقرينة وَفَرَّةٌ لا تكاد تُعَدُّ، في مقدمتها أساليب النفي والاستفهام والتعجب والتفضيل ونحوها، فإنها أساليب قد تضم أحيانا إلى معناها الخاص دلالتها على المدح أو الذم بقرينة، كقولك في إنسان يتحدث الناس بفضائله

ومزاياه أو بنقائصه وعيوبه: "ما هذا بشرا". تريد في حالة المدح أنه مَلَكٌ مثلاً، وفي حالة الذم أنه شيطان. ومثل قول شوقي:

هل المثلُّك إلا الجيش شأنًا ومظهرًا؟ ولا الجيش إلا ربّه حين يُنسَبُ؟
وقوله:

إِلَامَ الخُلُف بينكمو؟ إلاما؟ وهذى الضَّجَّةُ الكبرى علاما؟
وفيم يكيّد بعضكمو لبعضٍ وتُبْدُون العداوة والخصاما؟
وقول المتنبي: "ما أبعد العيب والنقصان من شرفي!"، وقوله في ذم قائد الجيش الرومي:

فَأَخْبِثْ بِهِ طَالِبًا فَهَرَهُمْ! وَأَخْبِبْ بِهِ تَارِكًا مَا طَلَبَ!
وقول أعرابي سئل عن حاكِمَيْن: "أما هذا فَأَحْرَصُ الناس على الموت في سبيل الله، وأما ذاك فَأَحْرَصُ الناس على الحياة في سبيل الشيطان".

ومن النوع الأول الصريح: "نَعَمْ" و"بِئْسَ" وما جرى مجراهما من الألفاظ التي تدلّ نصًّا على المدح العام أو الذم العام. وتمتاز "نعم وبئس" من باقى نوعهما الصريح بأحوال وأحكام خاصة بهما دون نظائريهما من النوع الصريح. وأشهر هذه الأحوال والأحكام ما يأتى: ١- دلالة "نَعَمْ" على المدح العام، و"بِئْسَ" على الذم العام، واعتبار كل لفظ منهما في هذه الحالة وحدها فعلا ماضيا لازما جامدا لا بد له من فاعل. ومع أن كلا منهما يُعَرَّبُ فعلا ماضيا فإنه متجرد من دلالة الزمنية، ومنسلخ عنها بعد أن تكوّنت منه ومن فاعله جملة "إنشائية غير طلبية" يقصد منها إنشاء المدح العام أو الذم العام من غير إرادة زمن ماض أو غير ماض. فكلاهما انتقل إلى نوع خاص من "الإنشاء المحض غير الطلبى" لا دلالة فيه على زمن مطلقا، نحو "نَعَمْ أَجْرُ المخلصين، بئس مصيرُ المتجبرين".

ولجمودهما في هذه الحالة وحدها لا يكون لهما مضارع ولا أمر ولا شيء من المشتقات. وتلحقهما تاء التأنيث جوازا إذا كان فاعلهما اسما ظاهرا مؤنثا، ويصح حذفها بكثرة ولو كان الفاعل مؤنثا حقيقيا، نحو "نِعَمَ أو نِعِمْتُ فتاةُ العمل والنشاط، وبِئْسَ أو بِئْسَتْ فتاةُ البطالة والخمول". أما في غير هذه الحالة الخاصة بالمدح والذم فهما فعلاَن ماضيان متصرفان دالان على زمن مضى، نحو "نِعَمَ العيش يَنعَم، فهو ناعم. أى لان واتسع. وبِئْسَ المريض يَبْأَس، فهو بائس".

٢- قَصُر فاعلهما على أنواع معينة أشهرها ما يأتي: أ- المَعْرِف بـ "أل" الجنسية أو العَهْدِيَّة، نحو "نعم الوالد الشفيق، وبئس الولد العاق"، وقول الشاعر:

حياة على الضَّيْمِ بئس الحياة! ونعم الممات إذا لم نَعِزْ!

ب- المضاف إلى المَعْرِف بـ "أل" السابقة، نحو "نعم رجل الحرب خالد! وبئس رجل الجبن والكذب مسيلمة!". ح- المضاف إلى المضاف إلى المَعْرِف بها، نحو "نعم قارئ كتب الأدب! وبئس مُهْمِلُ أمر اللغة!". د- الضمير المستتر وجوبا بشرط أن يكون ملتزما بالإفراد والتذكير وعائدا على تمييز بعده يفسر ما في هذا الضمير من الغموض والإيهام، نحو "نِعَمَ قوماً العربُ! وبِئْسَ قوماً أعداؤهم!". ففى كل من "نعم" و"بئس" ضمير مستتر وجوبا تقديره "هو" مرادا منه الممدوح أو المذموم، ويعود على التمييز: "قوما". أى "نعم القوم قوما، وبئس القوم قوما".

ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناهما، أى لا بد من مطابقتها لما يسمى: "المخصوص" بالمدح أو الذم، بحيث يتطابقان تذكيرا وتأنيثا، وإفرادا وغير أفراد، نحو "نعم رجلين القائدُ والجندى! نعم رجالا الحلِيم والصبور والمتواضع! نِعَم، أو نِعِمْتُ، فتاةُ المجاهدة! نِعَم، أو نِعِمْتُ، فتاتين المجاهدتان! نعم، أو نِعِمْتُ فتياتِ المجاهدات!". ولا بد أن يكون التمييز صالحا لقبول "أل" المَعْرِفَة، فلا يصلح أن يكون من الكلمات المتوغلة غالبا في الإيهام، ككلمة "غير ومثل وشبه".

ويجوز، في الرأي الراجح، أن يجتمع في أسلوب المدح أو الذم الفاعل الظاهر والتمييز، نحو "نعم الشجاع رجلاً يقول الحق غير هيّاب"، وقول الشاعر:

نعم الفتاة فتاةً هنداً لو بذلت ردّ التحية نطقاً أو بإيماء!

هـ- كلمة "ما" أو "مَنْ"، نحو "نعم ما يقول الحكيم المجرب! وبئس ما يقول الغرّ الأحمق!"، ونحو: "نعم مَنْ تصحبه عزيزاً! وبئس مَنْ ترافقه منافقاً!". وقيل: إن "ما" تمييز، والفاعل ضمير مستتر تفسره "ما"، وكذلك "مَنْ". و- "الذى" (اسم موصول)، نحو "نعم الذى يصون لسانه عما لا يحسن! وبئس الذى يغتاب الناس!". ز- النكرة المضافة لنكرة أو غير المضافة، كقول الشاعر:

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفّان!
ومثل "نعم قائد أنت!". والنوعان الأخيران (وهما "الذى والنكرة") أقل الأنواع استعمالاً وسمواً بلاغياً مع جوازهما.

(٣) عدم نصبهما المفعول به لأن كلا منهما في هذا الاستعمال فعل ماض جامد لازم كما تقدم. ولكن يصح زيادة "كاف الخطاب" الحرفية في آخرهما، نحو "نعمك الرجل عثمان! وبئسك الرجل زياد!". وهذه الكاف حرف محض لمجرد الخطاب فلا يُعرب شيئاً، ولكنه يتصرف على حسب نوع المخاطب. وزيادته، مع جوازها، قليلة في الأساليب البليغة.

زيادة وتفصيل: أ- إذا كانت "أل" جنسية في مثل "نعم الوالد على!" ونظائره طبقاً لما أوضحناه فقد يراد منها الدلالة على الجنس حقيقة، فكأنك تمدح كل والد، ويدخل في هذا التعميم على، ثم تذكره بعد ذلك خاصة، فكأنك مدحته مرتين: إحداها مع غيره، والأخرى وحده. وقد يكون المراد الجنس مجازاً، فكأنك جعلت الممدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح. أمّا إذا كانت "أل" للعهد فقد تكون لشيء معهود في الذهن لم يُذكر خلال الكلام، فتكون للعهد الذهني. فإن ورد في الكلام فهي للعهد الذكري كالذى في قولهم:

خير أيام الفتى يوم نَفَعُ فأتبع الحق، فنعم المتبّع!

و"أل" الجنسية أقوى وأبلغ في تأدية الغرض، والعهدية أوضح وأظهر.

ب- إذا وقعت كلمة "ما" بعد "نعم وبئس" جاز فيها إعرابات كثيرة، وأشهرها ما يأتي: ١- إعرابها حين يليها اسم منفرد، مثل "الزراعة نعم ما الحرفة!"، إما نكرة تامة: فاعلا، وإما نكرة تامة: تمييزا. وفاعل "نعم"، و"بئس" في هذه الصورة ضمير مستتر يعود على هذا التمييز. وتعرب الكلمة المنفردة التي بعدها، وهي الاسم المنفرد، خبرا لمبتدأ محذوف أو مبتدأ، والجملة قبلها خبر عنها كما سنعرف في إعراب المخصوص. ٢- إعرابها حين يليها جملة فعلية، مثل "نعم ما يقول العقلاء! وبئس ما يقول السفهاء!"، إما نكرة ناقصة: تمييزا، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها، والجملة بعدها صفة لها، وإما معرفة ناقصة: فاعلا، والجملة بعدها صلتها. ٣- إعرابها حين تنفرد فلا يليها شيء، نحو "الرياضة نِعَمًا! والإسراف فيها بئسًا!"، إما أن تكون نكرة تامة: فاعلا، وإما تمييزا، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها.

ففى كل الأحوال السابقة يجوز أن يكون الفاعل ضميرا مستترا يعود على "ما": لا فرق بين أن تكون نكرة تامة، وناقصة، ومعرفة تامة. كما يجوز أن تكون "ما" باعتباراتها المختلفة فاعلا. فإذا اعتبرناها نكرة ناقصة فالجملة بعدها صفتها، وإذا اعتبرناها معرفة ناقصة فالجملة بعدها صلتها. وإذا وقع بعدها كلمة منفردة أو لم يقع بعدها شيء فهي تامة تعرب فاعلا، أو تعرب تمييزا، والفاعل ضمير.

ولما كان كل نوع من أنواع "ما" مختلفا في دلالاته اللغوية عن النوع الآخر، كان تعدد هذه الأوجه الإعرابية جائزا حين لا توجد قرينة توجه المعنى إلى أحدها دون الآخر، فإذا وجدت القرينة وجب الاقتصار على ما تقتضيه. فليس الأمر على إطلاقه كما قد يتوهم بعض المتسرعين. ففى مثل "لا أجد ما أتصدق به إلا اليسير"، فيجيب السامع: "نعم ما تجود به!" تكون "ما" هنا نكرة موصوفة، فكأنه يقول:

"نعم شيئاً أى شىء تجود به!". وفى مثل "أعطيتك الكتاب الذى طلبته"، فتقول: "نعم ما أعطيتنى!" فكلمة "ما" موصولة... وهكذا، وإلا كانت الألفاظ ودلالاتها فوضى، والقرائن والأسرار اللغوية لا قيمة لها. ومثل هذا يقال فى "أل" السابقة من ناحية أنها للعهد أو الجنس، وفى غيرها من كل ما يجوز فيه أمران أو أكثر، وتقوم بجانبه قرينة توجه إلى واحد دون غيره.

٤- امتناع توكيد فاعلها المفرد الظاهر توكيدا معنوياً، فلا يصح "نعم الرجل كلهم محمد! ولا بئس الرجل أنفسهم على!". كما لا يصح "نعم الرجل كله محمد! ولا بئس الرجل نفسه على!". فإن كان فاعلها مثنى أو جمعا جاز، نحو "نعم الصديقان كلاهما: محمد وعلى!"، نعم الأصدقاء كلهم: محمد وعلى وحامد!". ومثلها المثنى والجمع للمؤنث. أما التوكيد اللفظى فلا يمتنع، وكذلك البدل والعطف. وأما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح والكشف لا التخصيص، كقول الشاعر:

لَعَمْرِي، وما عمرى عَلَى بهيّن لبئس الفتى المدعوّ بالليل حاتم!
وقال الآخر:

نعم الفتى المرئى أنت، إذا همو حضروا لدى الحجرات نار الموقد!
فإن كان الفاعل ضميراً مستتراً فلا يجوز أن يكون له تابع من نعت أو عطف أو توكيد أو بدل.

٥- حاجتهما، فى الغالب، إلى اسم مرفوع بعدهما هو المقصود بالمدح أو الذم، ويسمى: "المخصوص بالمدح والذم". وعلامته أن يصلح وقوعه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التى قبله مع استقامة المعنى، نحو "نعم المغرد البلبل! بئس الناعب الغراب!"، ف"البلبل" هو المخصوص بالمدح، و"الغراب" هو المخصوص بالذم،

وكلاهما يصلح أن يكون مبتدأ، والجملة الفعلية قبله خبره، فنقول: "البلبل نعم المغرد! الغراب بئس النّاعب!".

ويشترط في هذا المخصوص أن يكون معرفة أو نكرة مختصة بوصف أو إضافة أو غيرهما من وسائل التخصيص، وأن يكون أخص من الفاعل لا مساويا له ولا أعم منه، وأن يكون مطابقا له في المعنى، فيكون مثله في مدلوله تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا، وأن يكون متأخرا عن الفاعل، فلا يتوسط بينه وبين فعله. ويجوز تقدمه على الفعل والفاعل معا، كما يجب تأخره عن التمييز إذا كان الفاعل ضميرا مستترا له تمييز، نحو "نعم رجلا المخترع!". أما إذا كان الفاعل اسما ظاهرا فيجوز تقديم "المخصوص" على التمييز وتأخير، فنقول: "نعم العالم رجلا إبراهيم! أو نعم العالم إبراهيم رجلا!". وإذا كان المخصوص مؤنثا جاز تذكير الفعل وتأنيثه، وإن كان الفاعل مذكرا، نحو "نعم الجزاء الهدية! ونعم الشريك الزوجة!" أو "نعمت" فيهما. والتذكير في هذه الحالة أحسن ليطابق الفاعل.

حذف المخصوص: يجوز حذف "المخصوص" إن تقدّم على جملته لفظ يدل عليه بعد حذفه، ويُغْنِي عن ذكره متأخرا، ويمنع اللبس والخفاء في المعنى. ويسمى هذا اللفظ بـ"المُشْعِر بالمخصوص"، سواء أكان صالحا لأن يكون هو "المخصوص" أم غير صالح. ويعرب على حسب الحالة، مثل "سمعت شعرا عذبا لم أتعرف صاحبه، ثم تبينت أنه البحترى، فنعم الشاعر!"، أى "فنعم الشاعر البحترى!"، وقوله تعالى في نبيّه أيوب: "إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا. نَعْمَ الْعَبْدُ!"، أى "نعم العبد الصابر!"، ويصح "نعم العبد أيوب!". وعلى التقدير الأول يكون "المشعر"، وهو كلمة "صابرا"، من النوع الذى لا يصلح أن يكون "مخصوصا" لأنه نكرة غير مختصة، بخلافه على التقدير الثانى.

إعراب المخصوص: المشهور إعرابان: أحدهما أن يكون مبتدأ مؤخرا، والجملة الفعلية التى قبله خبر عنه، كما فى المثالين السالفين. وثانيهما اعتباره خبرا

لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره "هو" أو "هى" أو غيرهما مما يناسب المعنى، ويقتضيه السياق، فيكون فى المثالين السابقين مثلاً "نعم المغرد هو البلبل! وبئس الناعب هو الغراب!". أى الممدوح البلبل، والمذموم الغراب. فالمراد من الضمير هنا "الممدوح" أو "المذموم". وهناك إعراب ثالث هو أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف تقديره "الممدوح" أو "المذموم". تلك هى الأوجه الثلاثة المشهورة، ويلاحظ أن كلا منها قائم على الحذف والتقدير أو التقديم والتأخير مع الركاقة والضعف، مع أن هناك رأياً قديماً آخر أولى بالاعتبار لخلوه من تلك العيوب وغيرها هو إعراب المخصوص "بدلاً من الفاعل، فيكون "البلبل" بدلاً من "المغرد"، ويكون "الغراب" بدلاً من "الناعب"... وهكذا. وحبذا الأخذ بهذا الرأى السهل الواضح فى تقديرنا!

يجوز فى هذا المخصوص أن تعمل فيه النواسخ، نحو "نعم مداويا كان الطيب"، فهو اسم "كان"، والجملة قبلها خبرها. ومن النوع الأول الصريح الفعل: "حَبَّ" يكون للمدح العام مع الإشعار بالحب، ويكثر أن يكون فاعله كلمة "ذا" التى هى اسم إشارة، نحو "حبذا الموسيقى إسحاق!"، وقول الشاعر:

يا حبذا النيل على ضوء القمر! وحبذا المساء فيه والسَّحَر!

فإن جاء بعده الفاعل: "ذا"، وقبله "لا" النافية، كان للذم العام، نحو "لا حبذا البخیل مَادِرُ!". وإنما كان معنى الفعل: "حَبَّ" هو المدح مع الإشعار بالحب والقرب من القلب لأنه فعل مشتق من مادة "الحب"، وفاعله اسم إشارة للقريب، وهو ينفرد بهذه المزية دون "نَعَم".

ومما يدل على الذم العام الصريح أيضاً الفعل: "ساء". تقول: "ساء البخیل مَادِرُ!"، كما تقول: "بئس البخیل مَادِرُ!"، وقول الشاعر:

أألوم من بخلت يدها وأغتدى للبخل تَرْبَا؟ ساء ذاك صنيعا!

فمعناها واحد هو الذم العام، وكذلك أحكامهما.

ومما تقدم نعلم أنّ "حَبَّذا" جملة فعلية على الرأى الأرجح، الفعل فيها "حَبَّ"، وهو هنا ماض جامد، وفاعله هو كلمة "ذا"، اسم الإشارة، مبنية على السكون في محل رفع. و"الموسيقى" هو المخصوص بالمدح، ويعرب مبتدأ خبره الجملة التى قبله، أو خبرا لمبتدأ محذوف، أو غير هذا مما فصلناه في إعراب مخصوص "نعم وبئس" إلا البذل، فلا يصح هنا.

ومن أحكام هذا المخصوص أيضا أنه لا يصح تقدمه على الفاعل وحده دون الفعل ولا على الفعل والفاعل معا، فلا يصح "حَبَّ عَلَى ذَا"، ولا "عَلَى حَبَّذا" لأن تقدمه غير مسموع في الكثير الفصيح من كلام العرب، فصارت "حبذا" معه ثابتة الموضع والصورة كالمثل، والأمثال لا تتغير مطلقا. هذا إلى أن تقدمه قد يوهم، في مثل الصورة الثانية التى يكون فيها المخصوص مفردا مذكرا، أن الفاعل ضمير مستتر، وأن "ذا" مفعول لا فاعل. وفي هذا إفساد للمعنى. لكن يصح أن يتقدم على التمييز أو يتأخر عنه، نحو "حبذا رجلا العصامي!"، أو "حبذا العصامي رجلا!". ويصح الفصل بالنداء بينه وبين "حبذا"، كما يصح حذفه إن دلّت عليه قرينة لفظية أو حالية كقول الشاعر:

ألا حبّذا! لولا الحياء، وربما منحتُ الهوى ما ليس بالمتقارب
والأصل مثلا: "ألا حبّذا أخبار الحبّ أو النساء لولا الحياء"، ولا يصح أن تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص "نعم" كما سبق.

ومثل الإعراب السابق يقال في "لا حبذا البخيل مادرا!"، مع إعراب "لا" حرف نفى. فليس ثمة خلاف بين الصيغتين في شيء إلا في وجود "لا" النافية قبل "حبذا" مباشرة، أى بغير فاصل مطلقا. وبسببها تصير الجملة لإنشاء الذم لا المدح. ولا يصح أن يحل حرف نفى آخر محل "لا" في هذا الموضع. ومن الأمثلة الجامعة للصورتين قول الشاعر:

ألا حبّذا عاذرى في الهوى! ولا حبّذا الجاهل العاذل!

وقول الآخر:

ألا حبّذا أهل الملا! غير أنه إذا ذُكرت مَيُّ فلا حبّذا هِيَا!
 وإذا كان فاعل "حبّ"، في حالتَيِ النفي وعدمه، هو كلمة "ذا" وجب
 أمران: فتح الحاء في "حبّ"، وأن يبقى الفاعل: "ذا" على صورة واحدة لا تتغير في
 الحالتين هي صورة الإفراد والتذكير مهما كان أمر المخصوص من الإفراد أو الثنية
 أو الجمع أو التذكير أو التأنيث، نحو "حبذا الطيبة فاطمة! حبذا الطبييتان
 الفاطمتان! حبذا الطبييات الفاطمات! حبذا الطبيب محمد! حبذا الطبييان
 المحمدان! حبّذا الطبييون، أو الأطباء، المحمّدون!"، فلا يصح إخراج "ذا" عن
 الإفراد والتذكير لأنها دخلت في أسلوب يشبه المثل، والأمثال لا تتغير مطلقا، ولا
 تخالف الصورة الأولى التي وردت بها عن العرب.

فإن كان فاعل "حبّ" اسما آخر غير كلمة "ذا" فإنه لا يلتزم صورة واحدة،
 وإنما يساير المعنى، فيكون مفردا أو غير مفرد، مذكرا أو غير مذكر: كل هذا على
 حسب ما يقتضيه المعنى. وعندئذ يجوز رفعه أو جره بباء زائدة في محل رفع، كما
 يجوز في "حاء" الفعل: "حبّ" أن تضبط بالفتحة أو الضمة، مثل "حبّ المضىء
 القمر، حبّ المضيئان القمران، حبّت المضيئات الأقمار" ... وهكذا لأنه يجري على
 "حبّ" من ناحية ضبط فائها وعينها ما يجري على مثلها من الفعل الذي يحول إلى
 "فَعْل". وسيجىء الكلام عليه.

هذا ما نقرؤه في "النحو الوافي" للمرحوم عباس حسن. وأول ما نقول في
 هذا الكلام هو أن "نعم وبئس" مجرد أداتين للمدح والذم على التوالي، وليستا
 فعلين، وأن الممدوح أو المذموم بهما يرفع. وتنتهى المشكلة. ستقول لى: كيف
 تخالف ما قاله النحاة العظام، وأنت لست نحوجيا؟ فأقول: قد يضع الله سره في
 أجهل خلقه. وربما كان عدم تخصصي في النحو مع حبي الشديد الهائل له وللغة
 القرآن العظيم هو الذى ساعدنى على أن أنعتق من التقاليد النحوية التى ينقلها

الخلف عن السلف ويرددونها كما هي دون أن يفكر أحد، إلا في النادر، في التوقف أمامها وإعمال العقل النقدي فيها ومحاولة النظر من جديد إليها.

ولماذا نضيع وقتنا في الجدال النظرى؟ تعالوا إلى ما قاله عباس حسن رحمه الله في فعلية هاتين الأداتين. وخلاصته أن النحاة يعدون كلا من هذين اللفظين في هذه الحالة فعلا ماضيا لازما جامدا لا بد له من فاعل، ومع هذا فإنه متجرد من دلالة الزمنية ومنسلخ عنها بعد أن تكونت منه ومن فاعله جملة "إنشائية غير طلبية" يُقصد منها إنشاء المدح العام أو الذم العام من غير إرادة زمن ماض أو غير ماض. فكلاهما انتقل إلى نوع خاص من "الإنشاء المحض غير الطلبى" لا دلالة فيه على زمن مطلقا، نحو "نعم أجز المخلصين! بئس مصير المتجبرين!".

ثم مضى رحمه الله قائلا إن هذين الفعلين، "لجمودهما في هذه الحالة وحدها، لا يكون لهما مضارع ولا أمر ولا شيء من المشتقات، وتلحقهما تاء التأنيث جوازا إذا كان فاعلهما اسما ظاهرا مؤنثا، ويصح حذفها بكثرة ولو كان الفاعل مؤنثا حقيقيا، نحو "نعم أو نعمت فتاة العمل والنشاط! وبئس أو بئست فتاة البطالة والخمول!". أما في غير هذه الحالة الخاصة بالمدح والذم فهما فعلا ماضيان متصرفان دالان على زمن مضى، نحو "نعم العيش ينعم، فهو ناعم. أى لان واتسع. وبئس المريض يبئس، فهو بائس".

وأولا "نعم وبئس" لا يجريان على أى وزن من أوزان الأفعال الماضية (ولا حتى المضارعة ولا أفعال الأمر أيضا)، إذ ليست هناك صيغة فعلية على وزن "فعل". كما أن هذين اللفظين اللذين يقال إنها فعلا ماضيان لا يتصرفان، ومن ثم ليس لأى منهما صيغة مضارعة ولا صيغة أمرية، إلى جانب أنها لا تدلان على زمان ولا على حدث. وزيادة على ذلك قد يكون فاعلهما مؤنثا حقيقيا لا يفصل بينه وبينها فاصل، ويظل كلاهما مع هذا ملازما لصيغة التذكير، وهو ما لا تعرفه الأفعال، إذ الأفعال يجب تأنيثها مع المؤنث الحقيقى الذى لا تفصل بينه وبينها

فاصل. وهذا مما يعرفه كل من شدا شيئاً من النحو. وثالث الأمور قول نحويينا إن هذين الفعلين، في غير هذه الحالة، ينقلبان إلى فعلين متصرفين يتم الاشتقاق منهما كما يتم مع أى فعل آخر ويدلان على حدث وزمن. ولا أريد أن أقف عند هذا بل عند الصيغتين اللتين تتلبسان الفعلين في هذه الحالة، وهما "نَعِمَ يَنْعَمُ فهو ناعم، وَيَبْسُ يَبْسُ فهو بئس"، إذ "نَعِمَ يَنْعَمُ، وَيَبْسُ يَبْسُ" شيئان مختلفان تماماً عن "نَعِمَ وَيَبْسُ": مختلفان في الوزن كما هو واضح، ومختلفان كذلك في المعنى. فـ"نَعِمَ وَيَبْسُ" تدلان على المدح والذم، أما "نَعِمَ وَيَبْسُ" فيدلان على حدوث النعيم والبؤس، وشتان الأمران حسبما يراهما كل من له في وجهه عينان.

ورابع الأمور أن الفعل الماضي تدخل عليه "قد" و"هل" و"ما" النافية"، ويتصدر جملة حالية كما في المثال التالي: "رأيت الطائرة وقد احترقت تماماً"، لكن "نعم وبئس" لا يمكنهما شئ من هذا بتاتا. وفوق ذلك فإذا تقدم المخصوص بالمدح أو الذم على "نعم وبئس" فإن "نعم وبئس" تظلان على صيغة الأفراد، فلا يقال مثلاً: "المحمدان نعم الصديقان" ولا "الزيانِبِ بئس الزوجات" بل يقال: "المحمدان نَعِمَ الصديقان!" و"الزيانِبِ بئس الزوجات!"، بخلاف ما لو استعملنا الفعلين الطبيعيين، إذ نقول حينئذ: "المحمدان نَعِمًا في حياتهما الجديدة، والزيانِبِ يَبْسُنَ بعد الطلاق". ليس هذا فحسب، إذ لا يشترط مع فاعل أى فعل ما يشترطه النحاة في ما يقال إنه فاعل "نعم أو بئس" من أنه لا بد أن يكون معرفاً بـ"أل" أو مضافاً إلى معرف بـ"أل" أو مضافاً إلى مضاف إلى معرف بـ"أل" ... إلخ.

ونصل لبند آخر، إذ يقول النحاة إن فاعل "نعم وبئس" قد يكون ضميراً مستتراً وجوباً، وفي هذه الحالة يشترط، كما يقولون، أن يكون ملتزماً بالإفراد والتذكير وعائداً على تمييز بعده يفسر ما في هذا الضمير من الغموض والإبهام، نحو "نعم قومًا العرب! وبئس قومًا أعداؤهم!". وفي إعراب هذا التركيب يقولون إن فاعل كل من "نعم" و"بئس" ضمير مستتر وجوباً تقديره "هو" مراداً منه

الممدوح أو المذموم، ويعود على التمييز: "قوما"، أى "نعم القوم قوما، وبئس القوم قوما". والأسهل والأبسط والمنطقى بدلا من هذا كله أن نقول فى إعراب قوله تعالى: "بئس مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا!"، وهو يجرى على نفس التركيب الذى نحن بصددده، إن "بئس" أداة ذم، و"مثلا" تمييز منصوب، و"القوم" مذموم "بئس" مرفوع بالضممة. أما "الذين كذبوا بآياتنا" فنعتٌ لـ"القوم" مكونٌ من الاسم الموصول وصلته: "كذبوا بآياتنا". وفى إعراب "نعم رجلين القائد والجندى!" نقول: "نعم" أداة مدح، و"رجلين" تمييز منصوب، و"القائد والجندى" الممدوح بـ"نعم" والمعطوف عليه على الترتيب. وفى قول الشاعر:

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ردَّ التحية نطقاً أو بإيحاء!

يجرى الإعراب على النحو التالى: "نعم" أداة مدح، و"الفتاة" ممدوح "نعم" مرفوع بالضممة، و"فتاة" تمييز منصوب، و"هند" بدل من "الفتاة" مرفوعة بضممة واحدة لمنعها من التنوين للعلمية والتأنيث... وهلم جرا. ونخرج من هذا كله بأن "نعم وبئس" ليسا فعلين بل أداتى مدح وذم على التوالى، ويرتفع الممدوح والمذموم بهما.

فهذا عن "نعم وبئس"، أما الممدوح والمذموم بهما فلا أرى إلا أن نقول إنهما يرفعان على المدح والذم ليس إلا. ففى قولنا: "نعم الأستاذ!" نقول: "نعم" أداة مدح، و"الأستاذ" مرفوع على المدح بـ"نعم". وهذا أحد التراكيب التى يتخذها أسلوب "نعم وبئس"، وهو أبسطها. وهناك التركيب التالى: "نعم الأستاذ محمد"، وإعراب "محمد" أنه بدل من "الأستاذ" مرفوع مثله. وثم تركيب ثالث أكثر تعقيدا: "نعم الأستاذ محمد صديقا"، فـ"صديقا" تمييز بمعنى أنه ممدوح من جهة إخلاصه مثلا فى صداقته. أما فى قوله تعالى عن إبليس وذريته واتخاذ الكافرين إياهم أولياء من دون الله: "بئس للظالمين بدلا" فالمذموم، كما هو واضح، إبليس وذريته رغم أنهما ليسا مذكورين فى العبارة، إذ قد سبق ذكرهما فيما مضى من الآية

نفسها: "وإذ قلنا للملائكة: اسجدوا لآدم، فسجدوا إلا إبليس. كان من الجن، ففسق عن أمر ربه. أفتخذونه وذريته أولياء من دوني، وهم لكم عدو؟ بئس للظالمين بدلا". أما "بدلا" فتميز كما هو الحال مع "صديقا" في المثال السابق.

ولكن ماذا عن "ما" في مثل قولنا: "نعم ما اللعبة كرة القدم، و"بئس ما الولد حاتم!". لقد قرأنا ما جاء في كلام المرحوم عباس حسن من أنها في هذه الحالة تصح أن تكون نكرة تامة فاعلا أو تمييزا، وفاعل "نعم"، و"بئس" في هذه الصورة ضمير مستتر يعود على هذا التمييز، وتعرب الكلمة المنفردة التي بعدها، وهي الاسم المنفرد، خبرا لمبتدأ محذوف أو مبتدأ والجملة قبلها خبر عنها كما سنعرف في إعراب المخصوص". وهذا مجرد اجتهد من النحويين مشكور ومقدور، لكني أرى أن "ما" هنا هي كـ "ما" في قوله تعالى مثلا: "فبما رحمة من الله لنت لهم": وظيفتها التأكيد. سيقال: من أين لك بهذا؟ والجواب: من المكان الذي جاء منه النحويون بقولهم إنها زائدة في الآية القرآنية وأشباهها، ونكرة تامة فاعلا أو تمييزا في الأمثلة التي ضربناها. وليس لديهم دليل على أن ما يقولونه صواب، إذ العرب قالت ومضت، ثم جاؤوا هم فاستخلصوا قواعد اللغة مما قالت العرب، فأحسنوا كثيرا، لكنهم أساءوا في بعض الأحيان أيضا، ومنها هذان الموضعان في توجيه "ما" فيما أرى.

وثم كلام كثير حول "ما" المصاحبة لـ "نعم وبئس" إذا ما أتى بعدها جملة. وهذا نص ما قاله المرحوم عباس حسن: "إعرابها حين يليها جملة فعلية، مثل "نعم ما يقول العقلاء! وبئس ما يقول السفهاء!"، إما نكرة ناقصة تمييزا، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها، والجملة بعدها صفة لها، وإما معرفة ناقصة فاعلا، والجملة بعدها صلتها. وإعرابها حين تنفرد فلا يليها شيء، نحو "الرياضة نعمة! والإسراف فيها بئس!"، إما أن تكون نكرة تامة فاعلا، وإما تمييزا، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها. ففي كل الأحوال السابقة يجوز أن يكون الفاعل ضميرا مستترا يعود على

"ما": لا فرق بين أن تكون نكرة تامة وناقصة، ومعرفة تامة. كما يجوز أن تكون "ما" باعتباراتها المختلفة فاعلا. فإذا اعتبرناها نكرة ناقصة فالجمله بعدها صفتها، وإذا اعتبرناها معرفة ناقصة فالجمله بعدها صلتها. وإذا وقع بعدها كلمة منفردة أو لم يقع بعدها شيء فهي تامة تعرب فاعلا، أو تعرب تمييزا، والفاعل ضمير.

ولما كان كل نوع من أنواع "ما" مختلفا في دلالاته اللغوية عن النوع الآخر كان تعدد هذه الأوجه الإعرابية جائزا حين لا توجد قرينة توجه المعنى إلى أحدها دون الآخر، فإذا وجدت القرينة وجب الاختصار على ما تقتضيه. فليس الأمر على إطلاقه كما قد يتوهم بعض المتسرعين. ففي مثل "لا أجد ما أتصدق به إلا اليسير"، فيجيب السامع: "نعم ما تجود به!" تكون "ما" هنا نكرة موصوفة، فكأنه يقول: "نعم شيئا أى شيء تجود به!". وفي مثل "أعطيتك الكتاب الذى طلبته"، فتقول: "نعم ما أعطيتنى!" فكلمة "ما" موصولة... وهكذا، وإلا كانت الألفاظ ودلالاتها فوضى، والقرائن والأسرار اللغوية لا قيمة لها. ومثل هذا يقال فى "أل" السابقة من ناحية أنها للعهد أو الجنس وفى غيرها من كل ما يجوز فيه أمران أو أكثر، وتقوم بجانبه قرينة توجه إلى واحد دون غيره.

والأمر عند العبد لله أبسط وأيسر وأسهل من هذا كثيرا كثيرا، إذ هذه الـ "ما" هى اسم موصول، وهذا الاسم الموصول هو المقصود بالمدح: فقولنا: "نعم ما يقول العقلاء، وبئس ما يقول السفهاء" معناه "نعم الذى يقوله العقلاء، وبئس الذى يقوله السفهاء"، وكفى الله الكاتبين والقارئین شر التعقيدات والهلوس النحوية المزعجة. ترى ما وجه الخطأ فى هذا؟ كلام مباشر ومستقيم ويجرى مع المنطق إلى الغاية التى ليست بعدها غاية. فلماذا نتكبه ونجرى لاهثين خلف كلام النحويين المفعم فلسفة سخيصة ليس لها محصول لا من المعنى ولا من الذوق اللغوى.

كذلك ففى مثل قولنا: "نعم العبد أيوب!" يقول النحويون: هناك عدة إعرابات أحدها أن يكون أيوب مبتدأ مؤخرا، والجملة الفعلية التى قبله خبر عنه. وثانيها اعتباره خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره "هو"، أو "هى" أو غيرهما مما يناسب المعنى، ويقتضيه السياق. وهناك إعراب ثالث هو أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف تقديره "الممدوح" أو "المذموم". ثم يعقب الأستاذ عباس حسن ملاحظا أن "كلا من هذه الإعرابات قائم على الحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير، مع الركافة والضعف، مع أن هناك رأيا قديما آخر أولى بالاعتبار لخلوه من تلك العيوب وغيرها هو إعراب المخصوص "بدلا" من الفاعل". ثم أنهى كلامه فى هذه النقطة بقوله مشكورا: "وحبذا الأخذ بهذا الرأى السهل الواضح فى تقديرنا". وهو ما كنت أرى منذ وقت طويل أنه هو الإعراب السليم والمنطقى، إذ هو مباشر ومنطقى ولا يحوج إلى تقديرات ولا تعليقات سخيفة كالتى رأيناها فى كلام النحاة هنا، ومنها مثلا أن يُعَرَّب "أيوب" فى "نِعَمَ العبدُ أيوبُ!" على أنه مبتدأ رغم تقدم الجملة الفعلية عليه. فكيف يكون ذلك يا ترى؟ إننا، حين نقول: "أحمدُ تفوّق فى عمله"، يكون لدينا جملة اسمية مكونة من مبتدأ (هو "أحمد") وخبرٍ جملة فعلية (هو "تفوّق فى عمله")، ولكن حين نقدّم هذه الجملة الفعلية على "أحمد" ويصير التركيب: "تفوّق فى عمله أحمدُ" تكون لدينا جملة فعلية مكونة من فعل وشبه جملة وفاعل، ولا يعود هناك مكان لمبتدأ وخبر. ذلك أن النحاة، كما نعرف، يقولون بأن "نعم الرجل" جملة فعلية.

ولدينا فى موضوع المدح والذم أيضا أداتان أخريان هما "حبذا ولا حبذا". وقد قرأنا قبل قليل ما يقوله النحاة فى هذا الباب، وكله تعقيد مزعج ولف ودوران مرهقان. ويرى العبد لله أن كل ذلك تكلف لا لزوم له، وينبغى أن يقال بدلا منه إن "حبذا" كلها أداة مدح، والطبيبة "مرفوعة على المدح، و"فاطمة" بدل من "الطبيبة". وبهذا نغلق ذلك الباب المزعج الذى لا ينتج عنه سوى إرهاق الذهن

في غير طائل. إن في الحياة أمورا لا حصر لها تناديننا للاهتمام بها والتفكير فيها وإنجازها، ولا يصح أن نضيعها في هذه اللغلفات التي لا تحل شيئا بل تزيده تعقيدا وإزعاجا.

مع أسلوب "لا سيما":

كتب عباس حسن عن "لا سيما" في الجزء الأول من كتابه: "النحو الوافي":
 "يتضح معنى "ولا سيما" من الأمثلة التالية: "المعادن أساس الصناعة، ولا سيما الحديد. تجود الزروع بمصر، ولا سيما القطن. نحترق الأشرار، ولا سيما الكذاب".
 فالمثال الأول يتضمن أن الصناعة تقوم على أساس هو المعادن كالنحاس والرصاص والفضة... وكالحديد أيضا. فالحديد يشاركها في وصفها بأنها "أساس"، ولكنه يختلف عنها في أن نصيبه من هذا الوصف أكثر وأوفر من نصيب كل معدن آخر. وفي المثال الثاني حُكِّمَ بالجودة على ما ينبت في مصر من قمح وذرة وقصب... ومن قطن أيضا. فهو يشاركها في الانصاف بالجودة، ولكنه يخالفها في أن نصيبه من هذه الجودة أوفى وأكبر من نصيب كل واحد من تلك الزروع. وفي المثال الثالث نحكم بالاحتقار على الأشرار، ومنهم اللص والقاتل والمنافق... ومنهم الكذاب أيضا. فهو شريكهم في ذلك الحكم، وينطبق عليه الوصف مثلهم، ولكن نصيبه منه أكبر وأكثر من نصيب كل فرد منهم.

مما سبق نعرف أن الغرض من الإتيان بلفظ "ولا سيما" هو إفادة أن ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمر واحد، ولكن نصيب ما بعدها أكثر وأوفر من نصيب ما قبلها. ولذا يقول النحاة: إن "لا سيما" معناها "لا مثل" يريدون أن ما بعدها ليس مماثلا لما قبلها في المقدار الذي يخصه من الأمر المشترك.

١- وبسبب هذه المخالفة في المقدار يذكر بعض النحاة لفظ "ولا سيما" في باب المستثنى لما في الاستثناء من مخالفة ما بعد الأداة لما قبلها في إثبات الحكم أو

نفية. فبين المخالفتين نوع تشابه من بعض الوجوه دون بعض، إذ المخالفة بعد "ولا سيما" تكون في المقدار وحده، مع الاشتراك في الأمر نفسه. أما في الاستثناء فالمخالفة تقع في الحكم كله: نفياً أو إيجاباً. ولا مشاركة فيه بين ما وقع بعد الأداة وما وقع قبلها. وبعض آخر يذكرها في باب "الموصول" لاشتغالها على "ما" التي يصح أن تكون اسم موصول.

٢- يعارض فريق من النحاة في نصب المعرفة. ومن التيسير الأخذ بالرأى الآخر. راجع المطولات، ومنها "شرح الكافية" / ج ١ / ص ٢٤٩، و"حاشية الصبان" / ج ٢ في آخر باب الاستثناء عند الكلام على "لا سيما" و"الهمع" في هذا الباب أيضاً / ج ١ / ص ٢٣٤.

٣- (ولهذه الأداة عدة صيغ) منها الاستغناء عن الواو فقط أو الاستغناء عنها وعن "لا" معاً، ومنها تخفيف الياء في كل لغاتها.

وفيما يلي إعراب "ولا سيما أقلام" (L) مثلاً حسبما جاء في كتاب المرحوم عباس حسن: ف"الواو" للاستئناف. و"لا" نافية للجنس لا محل لها من الإعراب لأنها حرف. وهذا الإعراب يصدق في كل الحالات الإعرابية. ثم يبدأ الاختلاف فيما بعد ذلك. ففي حالة رفع الاسم الواقع بعد "سيما" نقول: "سَيِّ" اسمها منصوب، لأنه مضاف. و"ما" اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه ويحتاج لصلة. و"أقلام" خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره "هو". والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. وخبر «لا» محذوف تقديره مثلاً "موجود". أما في حالة نصب "أقلاماً" فيكون الإعراب كالتالي: "سَيِّ" اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب. "ما" زائدة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. أقلاماً: تمييز منصوب. أما خبر "لا" فمحذوف تقديره: موجود... أو ما يشبه هذه الكلمة. ويتبقى جر الاسم الواقع بعد "سيما"، والإعراب في هذه الحالة يجري على النحو التالي: "سَيِّ" اسم "لا" منصوب لأنه مضاف في هذه

الصورة. "ما" زائدة. "أفلام" مضاف إليه مجرور. وخبر "لا" محذوف تقديره "موجود" أو ما يشبهها.

وإعراب المعرفة في حالتى الرفع والجر كإعراب النكرة فيها، أما في حالة النصب فتعرب النكرة تمييزاً كما أوضحنا، وتعرب المعرفة مفعولاً به. ففى مثل "أتمتع برؤية الأزهار، ولا سيما الورد" يصح أن يكون الإعراب كما يلى: "الواو" للاستثناء. "لا" نافية للجنس. "سى" اسمها منصوب ومضاف. "ما" نكرة تامة بمعنى "شئ"، وهى مضاف إليه مبنية على السكون فى محل جر. وخبر "لا" محذوف تقديره "موجود" مثلاً. و"الورد" مفعول به لفعل محذوف تقديره "أخص أو أعنى" ... والفاعل مستتر وجوباً تقديره "أنا". ومثل هذا يقال فى كلمة "الهرم والقمر" وأشباههما.

وقد تقع الحال المفردة أو الجملة بعد "ولا سيما"، نحو "أخاف الأسد، ولا سيما غاضباً أو وهو غاضب" ... وقد تقع الجملة الشرطية بعدها، وغير الشرطية أيضاً، نحو "النمر غادر، ولا سيما إن أبصر عدوه". أما أخوات "ولا سيما" فقد نقل الرواة منها "لا مثل ما" و"لا سوى ما". فهذان يشاركان "لا سيما" فى معناها وفى أحكامها الإعرابية التى فصلناها فيما سبق.

والآن جاء دورى للتعقيب على كلام الأستاذ عباس حسن. وقد رأيناه يتحدث عن "ولا سيما" على أنها أداة من أدوات "الاستثناء". أما أنا فلا أستطيع أن أوافق النحويين الذين يرونها بهذه العين، إذ هى إنما تفيد الاسم الواقع بعدها تأكيد الحكم الواقع على الاسم السابق عليها لا استثناءه منه. إننا حين نقول: "أُحِبُّ الفواكه، ولا سيما التفاح" لا نستثنى التفاح من حبنا للفواكه بل نختصه بتأكيد وقوع هذا الحب عليه. وعلى هذا فهى لا تُخْرِجُ ما بعدها مما قبلها بل تزيده دخولا فيه. ذلك أن معنى "أُحِبُّ الفواكه، ولا سيما التفاح" أننى أحب الفواكه، وأحب التفاح أكثر شئ فى هذه الفواكه. والدليل على أنها ليست للاستثناء أننا لا يمكن

أن نستبدل بها أية أداة استثنائية أخرى فلا نقول مثلاً: "أحب الفواكه إلا/ سوى/ عدا التفاح". كما أن ترجمة "لا سيما" تختلف عن ترجمة أدوات الاستثناء: فهي تترجم بـ "in particulier" بالإنجليزية، و "en particulier" بالفرنسية، أما أدوات الاستثناء فتترجم بـ "except, saving- sauf, à l'exception de"، وهذا غير ذاك.

كذلك فإن طائفة من النحويين تقول برفع الاسم التالى لـ "لا سيما" أو خفضه أو نصبه إذا كان نكرة، ورفعه وخفضه ليس غير إذا كان معرفة. وقد كنت منذ وقت طويل أنادى بنصب الاسم الواقع بعد "لا سيما" فى حالتى التنكير والتعريف لا فرق بين هذا وذاك، إذ من ذا الذى سوف يتذكر هذا الفرق الدقيق بين الاسمين على الدوام؟ وها هم أولاء نحويون كبار قدماء يقولون بهذا. فالحمد لله أن كان هناك بين كبار النحويين من يقول قبلى بما كنت أقول به منذ عشرين سنة إراحة لأدمغة الطلاب والكتّاب وتيسيرا لتعلم العربية بدلا من كثرة التفصيلات والشذوذات المرهقة للأذهان والتى من شأنها تنفير الناس من لغة كتاب الله الكريم.

كذلك فجرياً على منوالى فى تعاملى مع النحو لا أحبذ أبدا هذه الإعرابات المعقدة والمتكلفة والتى لا شىء يجبرنا على القول بها. وكما أقول دائما: لقد نظقت العرب الاسم الذى بعد "ولا سيما" مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا، وهذا كل ما هنالك. أما أن "ما" هى بمعنى كذا وكذا، وأن "لا" هى "لا" المفيدة للجنس وما إلى ذلك فتكلف لا داعى له. كل ما هو مطلوب من الكتاب والقراء أن ينصبوا أو يجروا أو يرفعوا الاسم الواقع بعد "ولا سيما"، ولهم جزيل الشكر على هذا. أما ما عدا ذلك فهو إسراف وتفلسف لا يفيد بشىء، اللهم إلا إذا كان تصديع المخ وتنفير الناس من لغة كتاب الله شيئا مفيدا.

بالله عليكم ماذا يفيد القول بأن "ما" يمكن أن تكون اسما موصولا يجب حذف صدر جملة ولو كانت قصيرة كما في قولنا: "أنزلوا الناس منازلهم، ولا سيما العالم"، حيث يكون "العالم" خبرا لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، أي "ولا سى الذى هو العالم"، وهو كما ترى كلام ركيك مصنوع صناعة رديئة، أو أن تكون "ما" نفسها نكرة موصوفة بمعنى "شئ"، والجملة بعدها صفة لها في محل جر، والخبر محذوف تقديره "موجود" مثلا؟ هذا حشو لا معنى له ولا جدوى منه، علاوة على أن هذه أول مرة نسمع أن "ما" قد تكون نكرة، وأن الاسم الموصول الذى صلته جملة اسمية يصح بل يجب حذف مبتدئها بحيث يكون الكلام بعد تحويل "ما" الاسم الموصول المبهم إلى اسم موصول محدد كالآتي: "أحب الطلاب ولا سيما الذى ذكى". هذا كلام خواجات لا كلام عرب كرام. ثم لماذا هذا كله؟

نحن لسنا في مصارعة نقاشية يحرص كل طرف فيها على إظهار براعته في الجدل والفسفسطة لطحن الطرف المقابل بل في مقام عِلْمٍ وتَعَلُّمٍ. وتعلّم العربية لا يحتاج إلى شئ من هذا بتاتا. كل ما يحتاج أن يعرفه الواحد منا هو أن "ولا سيما" معناها "خصوصا" وأنها قد تحذف واوها فتصير "لا سيما" بل قد تحذف "لا" مع الواو أيضا فتكون "سيما" فقط، بل قد تحذف الشدة والفتحة اللتان على الياء وتصير الياء مجرد مدة لكسرة السين، وأن الاسم الواقع بعدها يكون مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا، وأنه ليس شرطا أن يكون ما بعدها اسما، بل كثيرا ما تعقبها جملة حالية أو شرطية أو شبه جملة كما في الأمثلة التالية: "أفضّل البطيخ لا سيما والجو حارًّا، أفضل البطيخ لا سيما إذا كان الجو حارًّا، أفضل البطيخ لا سيما في الجو الحار..."، ثم نحمد الله سبحانه حمدا كثيرا على أن وفقنا إلى هذا التيسير.

مع النداء:

يقول الأستاذ عباس حسن في متن كتابه: "النحو الوافي" في باب "النداء" (المتن فقط دون الهوامش) ما نصه: "النداء هو توجيه الدعوة إلى المخاطب وتنبيهه للإصغاء وسماع ما يريد المتكلم. وأشهر حروفه ثمانية: الهمزة المفتوحة: مقصورة أو ممدودة، يا، أيّا، هيّا، أيّ (آي): مفتوحة الهمزة المقصورة أو الممدودة مع سكون الياء في الحالتين. ولكل حرف منها موضع يستعمل فيه: ١- فالهمزة المفتوحة المقصورة لاستدعاء المخاطب القريب في المكان الحسيّ أو المعنوي كالتى في قول الشاعر ينصح ابنه أُسَيْدًا:

أُسَيْدُ، إِنَّ مَالًا مَلَكَ — تَ فسر به سيرًا جميلاً

وكالتى في قول الآخر: أَرَبُّ الكون، ما أعظم قدرتك، وأجل شأنك! ب- ستة أخرى (هى آ، يا، أيّا، هيّا، أيّ بسكون الياء مع فتح الهمزة مقصورة وممدودة) لاستدعاء المخاطب البعيد حسّا أو معنى، والذي في حكم البعيد كالنائم والغافل. فمثال "يا" قول الشاعر في مدح الرسول عليه السلام:

كيف تَرْقى رُقَيْكَ الأنبياءَ يا سماءَ ما طَوَّلَتْها سماءُ؟

ومثال "أيّا" قول بعضهم: "أيّا متوانياً، وأنت سليل العرب الأبطال، لا تنس مجدهم على الأيام". ومن الممكن وضع حرف آخر من الأحرف الباقية موضع "أيّا" في هذا المثال. أما تحديد القرب والبعد فمتروك للعرف الشائع، سواء أكانا حسيين أم معنويين. ج- "وا" وتستعمل لنداء المندوب كقول الشاعر في الرثاء:

وا محسنًا مَلَكَ النفوسَ ببرِّه — وجرى إلى الخيرات سبَّاقَ الخطأ

وقول الآخر: "وا حرَّ قلباه ممَّنْ قلبه شَبِمْ". د- وقد تستعمل "يا" للندبة بشرط وضوح هذا المعنى في السياق وعدم وقوع لبسٍ فيه كآلية الكريمة التى

تحكى قول العاصي يوم القيامة: "يا حَسْرَتًا على ما قَرَّطْتُ في جَنبِ الله"، وقول الشاعر في رثاء الخليفة عمر بن عبد العزيز:

مُحِلَّتْ أَمْرًا عَظِيمًا، فَاضْطَبَّرَتْ لَهُ وَقَمَّتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا
فإنشاء الشعر بعد موت عمر العادل دليل على أن "يا" للندبة. فإن التبس الأمر بين أن تكون "يا" للندبة أو لا تكون وَجَبَ تَرَكُّ "يا"، والاقتصار على "وا" كأن تقول في ندبة عمر: "وا عمر"، ولا يصح مجئ "يا" إذا كان أحد الحاضرين يسمى: عمر.

حذف حرف النداء: ١- يصح حذف حرف النداء: "يا" دون غيره حذفًا لفظيًا فقط مع ملاحظة تقديره، كقول الشاعر في رثاء زعيم وطني شاب:
رَيْنَ الشَّبَابِ وَزَيْنَ طُلَّابِ الْعُلَا هَلْ أَنْتَ بِالْمُهْجِ الْحَزِينَةِ دَارِي؟
وقول الآخر:

إِنَّمَا الْأَرْضُ وَالسَّمَاءُ كِتَابٌ فَاقْرَأُوهُ مَعَاشِرَ الْأَذْكَيَاءِ
التقدير: "يا زين الشباب، يا معاشر الأذكياء". ب- وهناك مواضع لا يصح فيها حذف الحرف: "يا"، أشهرها ١- المنادى المندوب كالأمثلة السالفة. ٢- نداء لفظ الجلالة غير المختوم بالميم المشددة، نحو "يا أله". ٣- المنادى البعيد كقول الشاعر:

يَا صَادِحًا يَشْدُو عَلَى فَنَنِ رُحْمَاكَ! قَدْ هَيَّجْتَ لِي شَجَنِي
٤- المنادى النكرة غير المقصودة، نحو: "يا محسنًا، لا تكدر إحسانك بالمن".
٥- المنادى المستغاث، كقول الشاعر:

يَا لَقَوْمِي لِعِزَّةٍ وَفَخَارٍ وَسَبَاقٍ إِلَى الْمَعَالِي وَسَبْقِ
٦- المنادى المتعجب منه، نحو "يا لفضل الوالدين!" للتعجب من كثرة فضلهما. ٧- المنادى ضمير المخاطب عند من يجيز نداءه، كقول الشاعر:

يا أنت يا خير الدعاة للهدى، لبيك داعيًا لنا وهاديا

أما ضمير غير المخاطب فلا ينادى مطلقا.

ج- ويقلّ الحذف مع جوازه إن كان المنادى اسم إشارة غير متصل بكاف الخطاب أو كان اسم جنس لمعين. فمثال الأول قول أعرابي لابنه: "هذا، استمع لقول الناصح ولو أغضبك قوله. فمن أحبك هناك، ومن أبغضك أغواك"، وقول آخر لأولاده: "هؤلاء، اعلموا أن أقوى الناس من قاوم هواه، وأشجعهم من حارب الباطل"، أى "يا هذا، يا هؤلاء". ومثال الثانى قول بعض الأدباء وقد برّح به السّهر: "ليل، أما لك آخر يدنو؟ وهل للحزن آخر؟ صبح، أما لك مقدّم يُرجى؟ وهل فى الفجر مطمّع؟"، أى "يا ليل، يا صبح" لليل وصبح معينين. ومن هذا قول العرب: "أطرق كرا. إن النعام فى القرى" أى: يا كروان.

زيادة وتفصيل: أ- يمتاز الحرف: "يا" بأنه أكثر أحرف النداء استعمالا وأعمّها لدخوله على أقسام المنادى الخمسة. ولهذا يتعين تقديره دون غيره عند الحذف، كما يتعين فى نداء لفظ الجلالة: "الله"، وفى المستغاث، وفى نداء "أيّها"، وأيتها"، إذ لم يشتهر عن العرب أنهم استعملوا فى نداء هذه الأشياء حرفا آخر. ب- يجوز مناداة القريب بما للبعيد، والعكس، وذلك لعلّة بلاغية كتنزيل أحدهما منزلة الآخر، وكالتأكيد. ج- الأصل فى النداء أن يكون حقيقيا، أى يكون فيه المنادى اسما لعاقل كى يكون فى استدعائه وإسماعه فائدة. وقد ينادى اسم غير عاقل لداع بلاغى، فيكون النداء مجازيا كقوله تعالى: "وقيل: يا أرض، ابلعى ماءك، ويا سماء، أفلعى"، وقول الشاعر:

يا ليل طُل. يا نوم زُل يا صبح قِف، لا تطلّع

وقد يقتضى السبب البلاغى دخول حرف النداء على غير الاسم، كأن يدخل على حرف أو جملة فعلية أو اسمية: فمثال الأول قوله تعالى: "يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي"، وقول الشاعر:

فِيَا رَبِّمَا بَاتَ الْفَتَى وَهُوَ آمِنٌ وَأَصْبَحَ قَدْ سُدَّتْ عَلَيْهِ الْمَطَالِعُ
ومثال الثانى قول الشاعر:

قُلْ لِمَنْ حَصَّلَ مَالًا وَاقْتَنَى: أَقْرِضِ اللَّهَ، فَيَا نَعْمَ الْمَدِينُ!
وقول الآخر يخاطب ليل:

فِيَا حَبِّذَا الْأَحْيَاءُ مَا دَمَتِ حَيَّةً! وَيَا حَبِّذَا الْأَمْوَاتُ مَا ضَمَّكَ الْقَبْرُ!
وفى هذه الحالات يكون حرف النداء إما داخلا على منادى محذوفٍ مناسبٍ للمعنى، فيقال فى الآية: "يا رب، أو يا أصحاب" أو نحوهما، وهذا عند من يجيز حذف المنادى، وإما اعتباره حرف تنبيه عند من لا يجيز حذف المنادى. والرأىان مقبولان، ولكن الثانى أولى لصلاحه لكل الحالات، ولو لم تُستوفَ الشرط الآتى الذى يتمسك به كثير من النحاة، وهو عدم حذف المنادى قبل الفعل الذى دخل عليه حرف النداء إلا إذا كان الفعل للأمر أو للدعاء أو صيغة "حبذا": فمثاله قبل الأمر قراءة مَنْ قرأ قوله تعالى: "أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ"، وقبل الدعاء قول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمَى يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنَى بَدْرٍ إِذَا كَانَ حَتَّى قَاعِدًا آخَرَ الدَّهْرِ
وقبل "حبذا" غير مثالها السابق قول الشاعر:

يَا حَبِّذَا النِّيلُ عَلَى ضَوْءِ الْقَمَرِ! وَحَبِّذَا الْمَسَاءُ فِيهِ وَالسَّحَرُ!
فإن لم يتحقق الشرط عند المتمسكين به فلا منادى محذوف ولا نداء، ويكون الحرف المذكور هو للتنبيه.

د- يعتبر النحاة حرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب برغم أنها قبل النداء خبرية، فهي تتحول معه إلى إنشاء طلبى جملة فعلية. فالأصل في مثل: "يا صالح" هو "أنادى أو أدعو صالحاً": حذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر، وناب عنهما حرف النداء، وبقي المفعول به، وصار منادى واجب الذكر غالباً. وقيل: إن المحذوف هو الفعل وحده، وناب عنه حرف النداء، واستتر الفاعل في حرف النداء. وقيل غير هذا. ولا قيمة للخلاف في أصل الجملة الندائية. فالذى يعيننا هو أنها صارت فعلية تفيد الإنشاء الطلبى، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية. هـ- ولما كان حرف النداء نائباً عن العامل الأصلى المحذوف صح أن يكون لهذا الحرف بعض المعمولات الخاصة التى يؤثر فيها نيابة عن ذلك العامل المحذوف، وأشهرها شبه الجملة، كقول الشاعر:

يا دارُ بين النَّقا والحَزْنِ، ما صنعتُ يدُ النَّوى بالألَى كانوا أهاليك؟
وقول الآخر:

يا للرجال لقومٍ عَزَّ جانبُهُم واستلهموا المجدَ من أصلٍ وأعراقٍ
فليس فى المثالين وأشباههما ما يصلح لتعلق شبه الجملة إلا "يا". وجعلوا من المعمولات المصدر فى مثل قول القائل: "يا هند، دعوة صَبِّ دائِمٍ دَنَفٍ". فالمصدر: "دعوة" متعلق بالحرف: "يا" النائب عن "أدعو". والتقدير: "أدعو هنداً دعوة صَبِّ".

أقسام المنادى الخمسة، وحكم كُلِّ - القسم الأول: المفرد العَلَم. ويراد بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف. فيشمل المفرد الحقيقى بنوعيه المذكر والمؤنث، ويشمل مثناه وجمعه، نحو: "فَضْل (علم رجل)، الفضلان، الفَضْلُون، الفُضُول - عائدة (علم امرأة)، العائدتان، العائدات، العوائد"، ويشمل كذلك الأعلام المركبة قبل النداء، سواء أكان تركيبها مزجياً كـ "سيبويه" (علم إمام

النحاة المشهور) أم إسناديًا كـ "نَصَرَ الله"، أو "شاء الله" (علمين) أم عددًا كـ "خمسـة عشر". فكل هذه الأعلام وأشباهها تسمّى: "مفردة" في هذا الباب، وتعريفها بالعلَمِيَّة قبل النداء يلزمها بعده على الأصح، فلا يزيله النداء ليفيدها تعريفًا جديدًا أو تعيينًا، وإنما يقوَّى التعريف السابق، ويزيد العلَمِيَّة وضوحًا وبيانًا. ويلاحظ حذف "أل" وجوبًا من صدر المنادى علَمًا وغيره إن لم يكن المنادى من المواضع المستثناة التي يصح تصديرها بـ "أل".

حكمه: ١- الأكثر بناؤه على الضمة بغير تنوين أو على ما ينوب عنها، ويكون في محل نصب دائمًا، لأن المنادى في أصله مفعول به، نحو "يا فضل، كلّ شيء يحتاج إلى العقل، والعقل يحتاج إلى التجربة. يا فضلان... يا فضلون... يا فضول... - يا عائدة... يا عائدتان... يا عائدات... يا عوائد...". فالمفرد العلم في هذه الأمثلة وما شابهها مبني على الضمة في المفرد الحقيقي وفي جمع التكسير وجمع المؤنث السالم، ومبني على الألف في المثني، وعلى الواو في جمع المذكر السالم. وهو في أكثر أحواله مبني لفظًا على الضمة وفروعها، منصوب محلاً.

ولا فرق بين أن تكون الضمة ظاهرة كالتى في بعض الأعلام السالفة، أو مقدرة كالتى في آخر الأعلام المختومة بحرف علة كـ "موسى" في قوله تعالى: "يا موسى، لا تخف. إني لا يخاف لَدَى الْمُرْسَلُونَ" وكالتى في آخر الأعلام المركبة التى ذكرناها، ومنها "سيبويه"، وكالتى في آخر الأعلام المنقولة المبنية أصالةً قبل علميتها وندائها مثل الكلمات: "منذ، كيف، قطام" وغيرها من كل لفظ سُمّي به وصار علَمًا، وكان مبنياً أصالةً قبل أن يصير علماً منادى. فتبقى علامة البناء الأصلية السابق على حالها، وتقدر على الآخر علامة البناء الجديدة التى جلبها النداء، ويكون المنادى فى كل ذلك فى محلّ نصب. ويلحق بالمفرد العلم المبنى أصالةً قبل النداء، فى حكم البناء على الضمة المقدرة، كلّ ما ينادى من المعارف الأخرى المبنية أصالةً قبل النداء وليست أعلاماً، كأسماء الإشارة، نحو "هذا، هؤلاء"، وأسماء

الموصولات غير المبدوءة بـ "أل"، نحو "مَنْ، ما"، وضمير المخاطب، نحو "أنت، إِيَّاكَ". أما غير المخاطب فلا ينادى كما عرفنا.

ملاحظة: ما تقدم من حكم الضمة المقدرة في آخر الأعلام المبنية أصالة قبل النداء وفي آخر ما ألحق بها هو الرأى الشائع عند أكثر النحاة كما أشرنا. وفيه، مع صحته وشيوعه، نوع من التضييق والتعقيد لأن بعض المحققين يتوسع فيقول: "إِذَا نَقَلْتَ الكلمةَ المبنيةَ وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب". يريد: "فالواجب اعتبارها معربة بعد النقل وقبل مناداتها، وتَنَاسَى البناء السابق، ويُراعَى عند نداءها هذا الاعتبار الجديد الذى يجعلها فى حكم الأسماء المعربة الأصلية الإعراب قبل مجئ النداء". وبناء على هذا الرأى الشامل للضمير والإشارة وغيرهما صرح بعض النحاة بـ "أنك تقول فى "كيفَ، وهؤلاءِ، وكمَ، ومنذُ" (أعلامًا): "يا كيفُ، يا هؤلاءِ، يا كمَ، يا منذُ" بضمّة ظاهرة، فهى متجددة للنداء". وفى هذا الرأى توسعة وتيسير محمودان لأنه يجعل حكم المنادى "المفرد العلم" مُطَرِّدا يعم ويشمل صورا كثيرة بغير تفرقة ولا تشتيت. ومن ثم كان الأخذ به أفضل من الأخذ بالرأى الأول.

وإنما يبنى المفرد العلم وملحقاته إذا لم يكن معربا مجرورا باللام فى "الاستغاثة والتعجب" مع ذكر "يا" كما فى نحو "يا لَعَلِّ للضعيف" (للاستغاثة بعلِّ فى نصر الضعيف)، و"يا لعلِّ المحسن" (للتعجب من كثرة إحسانه). فالمنادى فيهما معرب وجوبا كما كان قبل النداء، مجرور باللام فى محل نصب لأنه خرج بسبب الجار من قسم "المفرد العلم"، ودخل فى قسم "المضاف" تأويلا. وكذلك يجب إعرابه ولا يصح بناؤه إذا كان هذا العلم المفرد منقولا من أحد الأعداد المتعاطفة، بالتفصيل الموضح فى مكانه. وهناك صورة يجوز فيها الإعراب والبناء، وستجىء.

هذا ما قاله نحويينا الكبير في المنادى وأدواته وإعرابه في متن كتابه دون الهوامش، وهى كثيرة وغزيرة. ونبدأ بما قاله رحمه الله عن أداة النداء وأنها قد تحذف. وفي هذا لا خلاف بيننا على هذا الذى قال، وهو بطبيعة الحال لم يقل سوى ما قاله النحويون من قبل. لكن الخلاف ينشأ حين يضيف قائلًا إن الأداة التى تحذف هى "يا" دون غيرها. ولا أدرى من أين جاء النحويون بهذا. ذلك أننا إذا ما نادينا شخصًا فقلنا: "محمد، تعال هنا" وأردنا إرجاع أداة النداء للكلام فهل ثم مانع من أن نقول: "أى محمد، تعال هنا" أو "أيا محمد، تعال هنا" أو "هيا محمد، تعال هنا" أو "أيها المحمد، تعال هنا" أو "أحمد، تعال هنا" أو "آحمد، تعال هنا"؟ لا، لا يوجد أى مانع على الإطلاق. فلماذا التشرُّط والتحيك والتضييق الذى لا معنى له ولا حاجة بنا إليه والذى على العكس من ذلك يكظ أذهان الطلاب والمتعلمين ويرهقهم ويشتت ذاكرتهم بما لا يغنى ولا يسمن؟

نقطة ثانية: يقول النحويون إن المنادى يعرب مفعولاً به لفعل مقدر هو "أنادى". ومرة أخرى لماذا هذا التقدير الذى من شأنه إرباك العقول وإثارة المشاكل، وفي نفس الوقت لا يوجد أى لزوم له؟ فأولاً أنا حين أقول: "يا محمد" لا أخبر من حولى أنني أنادى محمداً بل أنا أناديه فعلاً. وهذا غير ذاك. إن جملة "أنادى محمداً" هى جملة خبرية، أما جملة "يا محمد" فهى جملة إنشائية. فكيف نضع أبا قرش على أبى قرشين؟ وثالثاً لو أن ثم فعلاً مقدرًا هو "أنادى"، ومفعوله هو المنادى، فكيف يُبنى هذا المنادى فى بعض الحالات على ما يُرفع به؟ ولم هذه الحالات بالذات؟ ولم البناء على ما يرفع به على وجه الخصوص؟ وبالله منذ متى كان المفعول به المعرب يبنى، ويبنى على ما يرفع به؟ ولماذا لم يبنِ العرب المنادى على ما ينصب به ما دام المنادى، كما يقول النحاة، فى حكم المفعول به، والمفعول به منصوب، وبالتالي يكون هناك اتساق؟

وهنا نصل إلى النقطة الثالثة، ألا وهي أنه ينبغي من ثم ضَرْبُ الذِّكْرِ صَفْحًا عن التوجيه الإعرابي الذي يقترحه النحويون للمنادى ونقول بكل بساطة: إن المنادى إذا كان نكرة مقصودة أو عَلَمًا فإنه يُبْنَى على ما يُرْفَع به، وإذا كان نكرة غير مقصودة أو مضافا أو شبيها بالمضاف فإنه يُنْصَب. وكفى الله المتعلمين شر الصداق. هكذا نطقت العرب المنادى في حالاته المختلفة، وهكذا نتعامل مع ضروب المنادى كما تعاملوا، ولا لزوم لفلسفة ما فعلوه، وبخاصة إذا ما أَخَذْنَا التفلسف بعيدا في أودية الضياع. ذلك أن النحو ينبغي أن يكون في خدمة الكتابة والقراءة الصحيحة لا أن يتحول إلى غرض في حد ذاته حتى إن كثيرا من المتعلمين ليحفظون قواعده، ثم هم لا يقدرّون للأسف على قراءة أى نص أو كتابة أى شيء قراءة أو كتابة سليمة.

وبقيت نقطة رابعة، وهي أن "(يا) أيها، (يا) أيتها" في "(يا أيها المؤمنون"، و"(يا) أيتها المؤمنات" لا ينبغي، في رأيي، اعتبارها منادى كما يعربها النحويون، بل أداة نداء للاسم المحلّى بـ"أل". فالواقع أنى لست مقتنعا أبدا بما يقوله النحويون من أن كلا من "أى" و"أية" هي المنادى وأن هذا المنادى مبني على الضم لأنه نكرة مقصودة، و"ها" حرف تنبيه زائد زيادة لازمة لا تفارقهما، و"المؤمنون، والمؤمنات" نعت لـ"أى". والطريف أن "أى" ليست نكرة مقصودة ولا عَلَمًا، فلماذا تبني على ما ترفع به؟ كما أننا لا يمكن أن ننادى "أى" وحدها كأي نكرة فنقول: "يا أئى، يا أئيا" ونسكت مثلما نقول: "يا رجل، يا رجلا" ويكون النداء صحيحا مائة في المائة. ثم لماذا يأتى حرف التنبيه مع "أى/أية" وحدها بالذات دون بقية أنواع المنادى؟ كذلك فحرف التنبيه إنما يأتى في أول الكلمة لا في نهايتها كما في "هذا، هناك، هذه، هذى، هاته، هاتى، هذان، هاتان، هؤلاء، هأنذا، هأنذى، ها نحن، هان، هانحن، هانحن أولاء، هانتذا، هانتذى، هانتما، هانتما تان، هانتهم أولاء، هانتن أولاء، ها هو ذا، ها هي ذى، ها هما، هان، ها هما تان، ها هم أولاء، ها

هن أولاء". ثم إن السؤال هنا هو: إذا كانت "ها" تنبيهاً فتنبه إلى ماذا، والسامع قد تنبه فعلاً بمجرد شروع المتحدث في الكلام؟

على أن الاضطراب لا ينتهي عند هذا الحد، بل نرى النحويين يقولون إن "المؤمنون" و"المؤمنات" نعتان: الأولى نعت لـ "أى"، والثانية نعت لـ "آية"، وإيهما مضمومان بضمّة واحدة، وإن كانا في الحقيقة منصوبين لأنهما نعت لمنصوبٍ محلاً، وإن سرّ ضمهما هو أن يكون هناك تجانس بين ضمة المنادى وضمة نعته. وهو كلام مضطرب أشد الاضطراب. فالمنادى هنا مبنى على ما يرفع به، وهو الضم، رغم أنه منصوب المحل. فلم؟ هو كذلك، والسلام. وقد ترتب على هذا أن النعت قد بُنِيَ هو أيضاً على ما يرفع به لتكون هناك مجانسة بينه وبين منعوته، الذي هو في الأساس منصوب، لكنه بُنِيَ لسبب غير معروف لأحد. فانظر إلى سلسلة الأخطاء الآخذ بعضها برقاب بعض والمترب بعضها على بعض دون أى داع أو لزوم، وتَعَجَّبَ كما يحلو لك. والغريب أنه يقال إن الرفع الذي عليه النعت هنا لا هو إعراب ولا بناء، وهو ما يدعو إلى السخرية. فَرَفَعُ ماذا إذن، وليس عندنا في العربية إلا إعراب وبناء؟

ثم إن الأمر لا يتوقف عند هذا، إذ نراهم يعربون كلا من "المؤمنون" و"المؤمنات" في "يا) أيها المؤمنون" و"يا) أيتها المؤمنات" نعتاً لـ "أى/ آية"، و"أى/ آية" نكرة، ومعروف أنه لا بد أن يكون ثم تجانس بين النعت والمنعوت في التعريف والتذكير، فكيف يجوز هنا أن نجعل "المؤمنون/ المؤمنات"، وهما معرفتان، نعتاً لـ "أى/ آية"، وهما نكرتان؟ كما نسمع المحاضر في ندوة عامة في بداية كلامه يتجه بحديثه إلى الموجودين قائلًا: "الحاضرون الكرام" مثلاً. فلو كانت "أى" هي المنادى لكان معنى ذلك أن المحاضر قد حذف أداة النداء والمنادى جميعاً، واكتفى بنعت المنادى. فهل يصلح التركيب على هذا النحو؟

من هنا أرى، وهو ما كنت أتصوره منذ درست النحو في الأزهر في صباى، أن "(يا) أيها" و"(يا) أيتها" كلتاها أداة نداء، مَثْلُهَا مَثَلُ "يا، هيا، أى، أيا، أ، وا"، وأن المنادى بها لا يكون إلا محلىً بـ"أل" أو اسم إشارة مجردا من ها التنبيه ومتبوعا باسم محلىً بـ"أل" كما في "أيها ذا الرجل، اقترب من فضلك" مثلاً، ويبنى على ما يرفع به كما تبنى النكرة المقصودة والعلم. كذلك فإنى أريد أن يأتينا أحدهم بـ"أى" منعوتة في غير هذا التركيب كما يُنَعَتُ أى اسم نكرة مثل "رجل ظريف" و"بنت جميلة" مثلاً، وله المثوبة من الله سبحانه.

ولكن قد ينبرى أحد الباحثين معترضاً بأن لدينا في "يا أيها"، بناء على توجيهى لها، أداتى نداء متعاقبتين هما "يا" و"أيها/ أيتها"، وهذا لا يصح. وفات من يقول هذا أن لدينا في "أيا" أيضاً أداتى نداء هما الهمزة و"يا"، ولدينا كذلك في "كَمْثَل" (في قوله عز شأنه: "ليس كمثله شىء") أداتى تشبيه متعاقبتين، ولدينا في "ما إن" (في "ما إن هببتُ من النوم حتى فوجئت باللص واقفاً فوق رأسى ومعه مسدس" مثلاً) حرفى نفى متعاقبين هما "ما" و"إن"، ولدينا في قوله تعالى: "فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون" أداتى تأكيد متتابعتين هما "كلهم" و"أجمعون"، ولدينا في "شاهدته هو" ضميرين للغائب المفرد المذكر متعاقبين بنفس المعنى هما الهاء و"هو"، ولدينا في قول إبراهيم الطباطبائى الشاعر العراقى الحديث أداتى استفهام متعاقبتين:

هل كيف يعذر عن مديحك شاعر فى النظم راكب همّة عذراء؟
وبالإضافة إلى ما سبق فإن "يا" تأتى، بعيداً عن النداء والاستغاثة، للشفقة، مثل "يا للأسف!"، "يا له من ولدٍ مسكين!"، "يا ويلتنا! أعجزتُ أن أكونَ مثَلَ هذا الغُرابِ؟"، وللإعجاب: "يا بأبى أنت!"، وقد تسبق الاستفهام، مثل "يا تُرى هل وصل فريق الكرة؟"، "يا مَنْ رأى هاتفى الضائع؟"، "يا ليت شعرى هل يُقرضنى إسماعيلُ هذا المبلَغ الكبير؟"، وقول ابن زيدون:

يا هَلْ أَتَى مَنْ ظَنَّ بى، فَظَنُونَهُ شَتَّى تَرَجَّعُ بَيْنَهَا الْأَضْدَادُ،
 أَتَى رَأَيْتُ الْمُنْذِرِينَ كِلَيْهِمَا فِي كَوْنٍ مُلْكٍ لَمْ يُحْلِهِ فَسَادُ؟
 وقد تتقدم "رُبَّ" كما فى قول إبراهيم الطباطبائى: "يا رُبَّ صِلِّ يَنْفُثِ السَّمْ
 مطرِقا"، وقد تتقدم التحسُّر والتوجع والتمنى، مثل "يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ!"، "يا
 للشَّقاء!"، وقول ورقة بن نوفل للرسول فى بداية الدعوة: "يا ليتنى أكون حيا إذ
 يخرجك قومك!"، وقد تأتى مع الدعاء، مثل "يا رعاك الله!"، وقول ذى الرمة:
 "ألا يا اسْلَمَى يا دارَ مَيِّ على البلى!"، وقد تأتى مع "ما أفعله"، مثل "يا ما أحلى
 الخوخ المصرى!"، "يا ما أرقَّ النسيم"، وقد تأتى تعبيرا عن الإعجاب أو الخوف،
 حسب السياق، فى قولنا: "يا أله!"، وقد تأتى مع الترحيب فى "يا أهلا وسهلا!"،
 ومع "ربما" كما فى قول ابن الرومى:

وَسَوْسَى الْحِلْمِ، وَيَا رَبِّمَا أَصْبَحَ يَحْكِي كُلُّهُ كَلِمَى
 وقد تأتى مع "اللَّهُمَّ"، التى هى منادى (الله) وأداة نداء (الميم التى فى آخر
 الكلمة حسبما يقول النحويون) معا، وعندئذ يكون معنا أداتا نداء ("يا" و "الميم"
 التى فى آخر الكلمة) لمنادى واحد، وهو لفظ الجلالة، كما فى قول أبى خراش:
 إِنِّى إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ
 وقد تأتى وحدها مع المنادى المحلّى بـ "أل" دون "أيها/ أيتها":
 عباسُ يا المَلِكُ المتَوَجَّعَ والذى عرفتُ له بيتَ العلا عدنانُ
 ... فوجودها بعد ذلك كله مع "أيها/ أيتها" لا يدعو إلى الاستغراب إذن.
 وبهذا تنتهى من تلك الحَوْتَةُ، ونتفرغ لما هو أهم.

أما بالنسبة إلى النقطة السادسة فقد رأى القراء الأمثلة الافتراضية المضحكة
 التى يتصور النحاة فيها أن بعض الأشخاص يُسَمَّونَ: "منذ، وكيف، وكَمْ،
 وهؤلاء" وما إلى ذلك، وهى أمثلة متكلفة غاية التكلف، وتجعل المتعلمين

يسخرون من النحو العربى، إذ لا أحد يسمى ابنه أو بنته: "منذ ولا كيف ولا كم ولا هؤلاء ولا الذى ولا حيثما ولا رُبَّ ولا إذا ولا أيَّان ولا حتى ولا اخلولق ولا ما زال" إلا إذا كان نحويًا مجنونًا، والجنون لا يقاس عليه. إننا نسخر أشد السخر من الأسماء الغربية الشاذة المنتشرة بين العوام مثل "حمكشة، وضِيضًا، وزَعْبَلَّة، وأطاطة، وخيشة، وحبوصة، وحمو"، لكن النحويين يَأْبُونَ إلا أن يسخر الناس منا ومنهم، فنحن محسوبون عليهم، وهم محسوبون علينا، إذ كلنا فى مركب واحد هو مركب خدمة اللغة العربية: كلُّ بطريقته. والحمد لله أنهم لم يقولوا إن بعض الناس قد يسمُّون أبناءهم: "مفعولا مطلقا، وتمييزا، ومفعولا لأجله، واستثناء، واستغاثة... إلخ"، فينادى هذا هذه قائلا: "يا آنسة استغاثة"، لترد عليه قائلة فى صوت منغم كله دلالة وابتهاج: "نعم يا أستاذ مفعول لأجله"... وهكذا. ارحمونا، فالرحمة حلوة يا ناس!

نقطة سابعة تتعلق بمجىء "يا" فى قوله تعالى مثلا: "يا ليت قومى يعملون * بما غفر لى ربى وجعلنى من المكرمين"، وهو ما يقول فيه عباس حسن: "قد يقتضى السبب البلاغى دخول حرف النداء على غير الاسم، كأن يدخل على حرف أو جملة فعلية أو اسمية: فمثال الأول قوله تعالى: "يا لَيْتَ قَوْمِ يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لى رَبِّى"، وقول الشاعر:

فيا ربِّما بات الفتى وهو آمنُ وأصبح قد سُدَّتْ عليه المطالعُ
ومثال الثانى قول الشاعر:

قل لمن حصَّلَ مالا واقتنى: أقْرِضِ الله، فيا نِعَمَ المدينِ!
وقول الآخر يخاطب ليل:

فيا حبَّذا الأحياء ما دمت حيَّة! ويا حبَّذا الأموات ما ضَمَكِ القبر!

وفي هذه الحالات يكون حرف النداء إما داخلا على منادى محذوف مناسب للمعنى، فيقال في الآية: "يا رب، أو يا أصحاب" أو نحوهما، وهذا عند من يجيز حذف المنادى، وإما اعتباره حرف تنبيه عند من لا يجيز حذف المنادى. والرأيان مقبولان، ولكن الثانى أولى لصلاحه لكل الحالات". وأنا معه فى أن الأفضل اعتبارها تنبيها. ومن الممكن أيضا النظر إليها على أنها لتأكيد المعنى، وتزيين العبارة بشيء طريف. وكم فى اللغة من مدهشات مشابهة. وكانت لنا زميلة بالجامعة أبوها من معارف العقاد، فكان العقاد إذا رآه سائرا أمامه فى الطريق لحق به وخطبه على ظهره فى وُدِّ قائلها: "يا محاسن الصُّدَف، يا تَمَام!". وأنا حين أتألم جسديا من أمر لا أستطيع حياله شيئا أقول ضاحكا للتخفيف عن نفسى: "آه يا أنا!". وقد نسمع "يا ما شاء الله!"، ولابن الخياط (ق ٨-٩هـ):

أَيَا مَا أَحْسَنَ الْمُتَشَوِّ رَ مَنْظُومًا وَمَتَشَوِّرًا!

ولابن سودون، وهو من أهل القرن التاسع الهجرى:

يَا مَا أَحْيَلَى الْمَوْزَ وَهُوَ مُقَشَّرٌ يُرْخَى عَلَيْهِ الْقَطْرُ وَالْعَسْلُولُ!
وله أيضا:

يَا مَا أَحْسَنَ الرِّبْعَ فِيهِ النَّدَى لَهُ بِمَشُورِ الزَّهْوَرِ انْتِظَامُ!
ولبهاء الدين الصيادى، وهو متصوف عراقي عاش فى القرن التاسع عشر الميلادى:

يَا مَا أَحْيَلَى يَوْمَ جَاءَ رُكْبُهُمْ كَأَنَّمَا كُلُّ رَدِيفٍ يُوشَعُ!
ولعلى بن محمد الحبشى الحضرمى (ت ١٩١٥م):

يَا مَا أَحْيَلَى التَّخَلَّى بِالْحَبِيبِ، وَقَدْ أُدِيرَ كَاسُ حُمَيَّا لَيْسَ مِنْ عَنَبٍ!
وله كذلك:

فِيَا مَا أَحْيَلَى وَضَلْنَا بِحَبِيبِنَا وَمَشْهَدُنَا بِدُرِّ الْهَدَى فِي مَحَلِّهِ!

وقال أيضا:

لى فى الأجارع أحبابٌ وَلَعْتُ بهم يا ما أحيلى أُوَيِّقَاتى إذا زاروا!

ولحسن قشاقش، وهو لبنانى عراقى توفى سنة ١٩٤٨ م:

فخارُك فى نحر العُلا نِيطَ دُرَّةً فيا ما أحيلى الدُرَّ نِيطَ على النَّحر!

ولرشيد أيوب الشاعر المهجرى:

فيا ما أحيلى الموتَ بعد حيبى!

وله أيضا:

يا ما أحيلى النجمَ إن لاحا والثلج يكسو الأرض أشباحا!

مع الاستثناء:

لو أراد أى منا، حين يكتب، ألا يخطئ فى باب الاستثناء دون الدخول فى تفاصيله بل متاهاته يمكنه أن يتبع الآتى: ينصب كل مستثنى بـ "خلا، عدا، حاشا، ما خلا، ماعدا، ما حاشا" وكذلك كل مستثنى بـ "إلا" ما عدا الاستثناء المفرغ، مثل "ما/ هل نام إلا سعيد؟" ("سعيد" فاعل مرفوع)، ما/ هل رأيتُ إلا سعيداً؟ ("سعيداً" مفعول به منصوب)، ما/ هل أثبتتُ إلا على سعيد؟ ("سعيد" مجرور بحرف الجر: "على"). والاستثناء المفرغ هو الاستثناء المنفى أو المستفهم عنه ولا يوجد فيه مستثنى منه. ثم فليكن بعد ذلك تركيب الاستثناء ما يكون: "نجح الطلاب إلا طالين، ما نجح الطلاب إلا طالين" ("أو إلا طالين" على البديل. لكن ذلك لا يهمننا هنا، إذ المهم أنك إذا نصبت فأنت فى الأمان)، نامت الحميرُ إلا الحمَّارَ (ويسمون هذا: "استثناء منقطعاً" لأن الحمَّار ليس من الحمير، فهو منقطع عنهم لا يدخل فى جنسهم، وإن كان يصاحبهم دائماً)، صاحتُ إلا ديكاً الديوكُ، ما صاحت إلا ديكاً الديوكُ.

أما المستثنى بـ "غير" و "سوى" فيُجَرُّ دائماً في أى وضع: "أكل الضيوف غير حاتم / سوى حاتم، ما أكل الضيوف غير حاتم / سوى حاتم، هل أكل غير حاتم / سوى حاتم؟ ما أطعمت غير حاتم، سوى حاتم، هل أطعمت غير حاتم؟ / سوى حاتم؟، ما رضىت على غير حاتم / على سوى حاتم، هل رضىت على غير حاتم؟ / على سوى حاتم؟". أما "غير" و "سوى" أنفسهما فتأخذ كل منهما إعراب المستثنى بغيرها كما ينبغى أن يكون قد لاحظ القارئ من ضبطى لـ "غير" فى كل صورة من صور الاستثناء، أما "سوى" فلم أضبطها لأنه لا يمكن أن يظهر على ألفها شىء.

تيسير بعض الأساليب النحوية

"بين" واستعمالاتها:

هناك من يخطئون تكرير "بين" مع اسمين ظاهرين كما هو الحال مثلاً في قولنا: "ثمة خصومة بين ماهر وبين حاتم"، إذ يرون أنه يجب حذف "بين" الثانية فنقول: "ثمة خصومة بين ماهر وحاتم". وقد وجدت الحريري منذ قرون يخطئ تكرير "بين" مع اسمين ظاهرين. وهذا نص كلامه: "ويقولون: "المال بين زيد وبين عمرو" بتكرير لفظة "بين" فيوهمون فيه. والصواب أن يقال: "بين زيد وعمرو" كما قال سبحانه: "من بين فرث ودم"..." وهو يقصد أن تكرير "بين" لا يكون إلا إذا كان طرفا البَيِّنَةِ كلاهما ضميرين أو كان أحدهما على الأقل ضميراً. وهذا تعنت لا معنى له. أما عدم مجيء ذلك في القرآن فلا ينبغي أن يتخذ دليلاً على عدم صحته، إذ القرآن ليس كتاباً في قواعد اللغة. وقد وردت "بين" عشرات المرات مع اسمين ظاهرين في الشعر الجاهلي والمخضرم والإسلامي والأموي، وكذلك العباسي المبكر، ودعنا مما جاء بعد هذا. ونكتفي بالشواهد التالية من الشعر الجاهلي وحده، وهي كثيرة كما ترى. فما بالنال لو أتينا بكل الشواهد التي تنتمي إلى ما يسمونه بـ"عصور الاحتجاج"؟ يقول الأسود بن يعْفَرُ النهشلي:

لا أهُتدى فيها لموضع تَلْعَةٍ بين العراق وبين أرض مُرَادٍ

ويقول الشنفرى:

خَرَجْنَا مِنَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنَ مِشْعَلٍ وَبَيْنَ الْجَبَا. هِيَهَاتَ أَنْشَأْتُ سُرْبَتِي

وتقول أم سنان:

مِنْ بَيْنِ مَقْتُولٍ وَبَيْنِ هَالِكٍ وَلَا يَكُونُ الرُّزُّ إِلَّا ذَلِكَ

ويقول امرؤ القيس:

فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعَجَةٍ وَبَيْنَ شَبُوبٍ كَالْقَضِيمَةِ قَرْهَبٍ

فَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ حَامِرٍ وَبَيْنَ إِكَامٍ. بُعْدَ مَا مُتَّأَمِّلُ!

فَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ وَبَيْنَ تِلَاعٍ يَثْلَثُ فَالْعَرِيضِ

ويقول تأبط شرا:

قِفَا بِدِيَارِ الْحَى بَيْنَ الْمَثَلَمِ وَبَيْنَ اللَّوَى مِنْ بَيْنِ أَجْزَاعِ جَهْرَمِ

ويقول حاتم الطائي:

أَيُّهَا الْمُوْعِدَى، فَإِنَّ لُبُونِي بَيْنَ حَقْلٍ وَبَيْنَ هَضْبٍ ذُبَابِ

ويقول عبيد بن الأبرص:

إِلَى ظُغْنٍ يَسْلُكُنَ بَيْنَ تَبَالَةٍ وَبَيْنَ أَعَالَى الْحَلِّ لَاحِقَةِ التَّالِي

ويقول عدى بن زيد:

وَجَاعِلُ الشَّمْسِ مَصْرًا لَا خَفَاءَ بِهِ بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا

ويقول عنتره:

تَرَكْنَا ضِرَارًا بَيْنَ عَانٍ مُكَبَّلٍ وَبَيْنَ قَتِيلٍ غَابَ عَنْهُ النَّوَائِحُ

طَالَ الثَّوَاءُ عَلَى رُسُومِ الْمَنْزِلِ بَيْنَ اللَّكِيكِ وَبَيْنَ ذَاتِ الْحَرْمَلِ

وتقول هند بنت الحس:

وَأُقْسِمُ لَوْ خُيِّرْتُ بَيْنَ لِقَائِهِ وَبَيْنَ أَبِي لَاخْتَرْتُ أَلَا أَبَا لِيَا

ومن ذلك يتبين لنا أن لغويا وكاتبا كبيرا فحلا كالحريرى يمكن أن يقع في

الغلط فيخطئ الصواب اعتمادا على دليل واه بل على غير دليل في الواقع سوى أنه لم

يخطر بباله وهو يقول هذا أن في الشعر القديم شواهد كثيرة على صحة هذا التركيب الذى يراه خاطئاً. ذلك أن مثل الحريرى لا بد أن يكون مطلعاً على الشعر القديم اطلاعاً واسعاً، وبخاصة الشعر الجاهلى أول الشعر العربى وأساسه.

ولهذا الموضوع قصة طريفة وعجيبة مفعمة بالدروس. فقد دار بينى وبين أحد أساتذة اللغة المصريين المعروفين، فى النصف الأخير من ثمانينات القرن الماضى، مناقشة حول تكرير "بين" مع اسمين ظاهرين، وإذا به ينبى مخطئاً بكل قوة وتحمس هذا الاستعمال، ومستشهداً بالقرآن المجيد على صحة ما يقول. وقد رددت عليه بأن ما جاء فى القرآن هو قمة البلاغة لكن ليس شرطاً أن يكون غيره خطأ، إذ القرآن ليس كتاب نحو، وقلت ضمن ما قلت إن هناك تراكيب توجب تكرير "بين" مع الاسمين الظاهرين، مثل "نشبت مشادة بين سعد وأحمد وطارق وسالم وبين سيد وحافظ وعلى وخالد"، إذ لو حذفنا "بين" الثانية فلن نعرف كيف كان وضع المعركة، وبين من ومن بالضبط: أكانت بين فريقين؟ فما أسماء كل فريق منهم إذن؟ أم بين كل واحد منهم والآخرين؟ وهذا مجرد مثال، وإلا فالتراكيب التى تستلزم تكرير "بين" مع اسمين ظاهرين كثيرة، وبخاصة حين تطول الجملة أو تتعقد ويصعب على القارئ الربط بين طرفى البنية. لكن الأستاذ المذكور أصر على موقفه، فسكتُ.

ثم حدث أن صادفت، فى بعض ما كنت أقرأ من كتب أيامئذ، بيتين شعريين أحدهما جاهلى والآخر مخضرم تكررت فيهما "بين" مع اسمين ظاهرين. ولما أخبرته أبدى سروره بأن أوافيه بالبيتين، وهو ما فعلته. ثم وجدت نصاً فى كتاب آخر يقول إن تكرير "بين" مع اسمين ظاهرين صواب ولكنه غير حسن. فأبدى رغبته الشديدة فى أن أزوده بهذا النص، وهو ما فعلت. ثم مر نحو عامين، وكنت أحاضر طلابى فى قسم اللغة العربية وأثيرت مسألة هذا التركيب، فردوا جميعاً تقريباً فى نفس واحد قائلين إنه خطأ. فسألتهم ضاحكاً، وأنا أكاد أعرف الجواب

سلفاً: من قال لكم هذا؟ قالوا: فلان الفلانى. قلت لهم: ألم يذكر لكم ما دار بينى وبينه من مناقشات ويُشَرُّ إلى ما أحضرته له من نصوص؟ قالوا: لم يتطرق إلى هذا الموضوع. قلت: كان أجدر به أن يطلعكم على الأمر كله لا أن يتجاهله على هذا النحو. فهكذا ينبغي أن يمضى العلم والبحث العلمى. ثم سكنت المسألة مرة أخرى عند هذا الحد، مع استغرابى الشديد لما وقع من الأستاذ الدكتور بعد أن زودته بنصين مهمين فى الموضوع.

ثم حدث أن سافرت للعمل فى جامعة أم القرى (فرع الطائف) من عام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٥، فكان من ضمن المقررات التى أُسْنِدَ إلىَّ تدريسها مقرر "المكتبة العربية"، فاخترت عشرة كتب متنوعة التخصص، ومن بينها كتاب "معجم البلدان" لياقوت الحموى. وكنت أكتب عن كل كتاب من هذه الكتب نحو ثلاثين صفحة. ولما انتهيت من كتابة الفصل الخاص بـ "معجم البلدان" وظننت أنى فرغت منه، وشرعت أجهز لكتابة الفصل الذى يليه أشرقت فى ذهنى بغتة وأنا أُخِلِدُ للنوم فى تلك الليلة فكرة خطيرة، وهى أن أعيد تفلية كتاب ياقوت بمجلداته الخمسة صفحة صفحة بحثاً عن أبيات الشعر التى تحدد الأمكنة بـ "بين الموضع الفلانى والموضع العلانى" كى أرى هل كرر الشعراء الجاهليون ومن كانوا قريبى عهد بهم "بين" مع اسمين ظاهرين أو لا. وقضيت خمسة أيام بلياليها فى التفتيش والتنقير، فعثرت على أكثر من عشرين شاهداً على ذلك الاستعمال، وأثبتتها فى الكتاب الذى ألفتة للطلاب آنذاك بعنوان "من ذخائر المكتبة العربية".

ثم عدت من الإعارة بعد ست سنوات، ففتحت الموضوع مع الأستاذ الدكتور، وقلت له إننى وجدت فى "معجم الأدباء" وحده أكثر من عشرين شاهداً، فباغتني بقوله إن ياقوتا مشهور بتزييف الأشعار ونحلها للشعراء. فضحكت قائلاً وأنا ضيق الصدر: أتراه كان يريد إغاظتك يا دكتور؟ ترى ما الذى يدفع ياقوتا إلى هذا الكذب والتدليس، ولم نسمع عنه شيئاً من ذلك؟ فقال: كان

ينبغي أن ترجع إلى دواوين الشعراء ذاتها. فتبين لى أن الرجل إنما يكابر دون داع، فأغلقت النقاش واشترت دماغى. وهأنذا قد رجعت إلى دواوين الشعراء وكتب الأدب، فوجدت شواهد أكثر على هذا الاستعمال، والله الحمد والمنة.

وكنت قد قرأت فى تفسير الطبرسى للآية الخامسة من سورة "الفاتحة" أن تكرير "بين" فى هذا التركيب هو للتأكيد. وكان الطبرسى قد تعرض لتكرير "إياك" فى قوله تعالى: "إياك نعبد وإياك نستعين" عَوْضًا عن "إياك نعبد ونستعين"، فاستطرد قائلا: "قيل: إنه جمع بينهما للتأكيد كما يقال: "الدار بين زيد وبين عمرو"، ولو اقتصر على واحد فقليل: "بين زيد وعمرو" كان جائزا. قال عَدِيّ بن زيد:
وَجَاعِلُ الشَّمْسِ مِصْرًا لَا خَفَاءَ بِهِ بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا
وقال أَعَشَى هَمْدَان:

بَيْنَ الْأَشَجِّ وَبَيْنَ قَيْسٍ بَاذِخٍ بَخْ لَوَالِدِهِ وَلِلْمَوْلُودِ
وقد رجعت الآن بعد كتابة ما كتبه هنا عن "بين"، سواء ما سبق أو ما سيأتى، إلى ما كتبه عباس حسن عن هذه الكلمة فى مبحث "الظروف" فى الجزء الثانى من كتابه: "النحو الوافى" فوجدته يقول فى الهامش إن "تكرارها بين المتعاطفين الضميرين واجب، أما بين المتعاطفين الظاهرين فجائز للتوكيد، فيصح أن يقال: "المال بين محمود وبين على" بزيادة "بين" الثانية للتأكيد كما قاله ابن برى وغيره، وبذلك يُرَدُّ على منع الحريرى تكرارها (راجع "حاشية ياسين على شرح التصريح" / ج ٢، وكذا "الصبيان" / أول باب عطف النسق فيها عند الكلام على واو العطف). ويؤيد ما سبق ورودها مكررة فى بعض الأحاديث الشريفة التى نقلها وشرحها صاحب "المواهب الفتحية" (ج ٢)، وفى كلام آخر لعمر بن عبد العزيز، وهو ممن يحتج بكلامهم. وكذلك وردت فى شعر يحتج به نقله الطبرسى (فى كتابه: "مجمع البيان" / ج ١ / ص ٤٥) ونصه: "قال عَدِيّ بن زيد:

وَجَاعِلُ الشَّمْسِ مِصْرًا لَا خَفَاءَ بِهِ بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا
(المصر: الحاجز)، وقال أعشى همدان:

بَيْنَ الْأَشَجِّ وَبَيْنَ قَيْسٍ بَاذِخٍ بَخْ بَخْ لَوَالِدِهِ وَلِلْمَوْلُودِ

وهو نفس ما قلته تقريبا قبل عدة عقود للأستاذ الدكتور، وبالذات البيتان الشعريان وكلام الطبرسي فيهما. إلا أن عباس حسن لم يورد سوى البيتين اللذين استشهد بهما الطبرسي، أما أنا فقد كان هذان البيتان بداية رحلة طويلة مع هذا التركيب انتهت باكتشافى عدة عشرات من الشواهد عليه من عصور الاحتجاج. وما دام الأمر كذلك، وما دامت كتب النحو قد تعرضت منذ هذا الزمن البعيد لتلك النقطة وقالت نفس ما قلته، وإن كانت الشواهد التى أوردتها أنا أكثر كثيرا جدا، فكيف غاب هذا عن الأستاذ الدكتور، وهذا تخصصه؟ ثم كيف ظل يكابر رغم ما رَفَذَتْهُ به من نصوص نظرية وشواهد تدل على صحة هذا الاستعمال؟ الحق إن هذا لأمر عجيب!

ثم إنى، بعد الانتهاء من هذا المبحث عَنِّى أن أراجع محمد العدنانى وما قاله فى "معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة"، فألفيته يرفض تكريرها مع اسمين ظاهرين: ومن حججه أن "بين" معناها "وسط"، ولا يصح أن يقال مثلا إن سعيدا كان جالسا بين أحمد وبين صالح، لأنه لا يصح أن نقول إنه كان جالسا وسط أحمد ووسط صالح. والرد على هذا أن ذلك الرد يسرى على قولنا: "كان جالسا بينى وبين صالح" وأمثالها، إذ لا نقول إنه لا يصلح أن نقول إنه كان جالسا وسطى ووسط صالح. وما دمنا لا نثير هذه النقطة هنا فلا ينبغى أن نثيرها هناك. ومن حججه أيضا أن القاموس المحيط لم يستعملها سوى مرة واحدة على سبيل الخطأ المطبعى. فما قوله فى استعمال الثعالبي، وهو من هو فى النص التالى من كتابه: "أبو الطيب المتنبي - ماله وما عليه": "كقوله فى الجمع بين مدح سيف الدولة وقد

فارقه، وبين مدح كافور وقد قصده"، وقول الدقيقى فى كتابه: "اتفاق المباني وافتراق المعانى": "وذا فرق بين تاء "أرأيتم إن أخذ الله سمعكم؟" وبين هذه التاء"، وقول ابن الجوزى فى "أخبار الحمقى والمغفلين": "والله ما كان المقتدر يفرق بين كفاءتى وبين أحسن كتابى مع المال الحاضر"، وقول أبى بكر الصولى فى "أخبار الراضى بالله والمتقى لله": "ووقع بين أصحابه وبين أهل الموصل حرب"، وهو كثير عنده، وقول عبد القاهر الجرجانى فى "أسرار البلاغة فى علم البيان": "ثم إن الفرق بين هذا الضرب وبين الأول أن الاشتراك هنا فى صفة توجد فى جنسين مختلفين"، "فإن قلت: فإذن لا فرق بين استعارة "طار" للفرس وبين استعارة "الشفة" للفرس..."، "بل القصد شبهة عقلية بين المرأة الحسنة فى المنبت السوء وبين تلك النابتة على الدمنة، وهو حسن الظاهر فى رأى العين مع فساد الباطن"، وهو عنده كثير، وقول ابن السكيت فى "إصلاح المنطق": "وفلج: موضع بين البصرة وضرية، ويقال بين البصرة وبين مكة"، وقول ابن الأبار فى "إعتاب الكتاب": "وجرى بين ابن ثوبة وبين أبى الصقر إسماعيل بن بلبل كلام فى دار صاعد بن مخلد الوزير"، وقول أبى الفرج الأصفهاني فى "الأغانى": "والنخل الذى عناه: نخل كان لسعيد هناك بين قصره وبين الجماء"، "وجرى بين محمد خاصة وبين أصحاب ابن الزبير فيه قول كثير"، "كان بين عائشة بنت طلحة وبين زوجها عمر بن عبيد الله بن معمر كلام"، وقد تكرر هذا عنده كثيرا جدا، وقول أبى حيان التوحيدى فى "الإمتاع والمؤانسة": "وهذا لأن الإنسان صغير الحجم ضعيف الحول لا يستطيع أن يجمع بين شهواته وأخذ حظوظ بدنه وإدراك إرادته وبين السعى فى طلب المنزلة عند ربه بأداء فرائضه والقيام بوظائفه"، "فانقسمت الأحداث بين ما هو على جديلة واحدة معروفة وبين نادر لا يدوم العهد به"، وهو كثير عنده، وقول أبى عبيد القاسم بن سلام فى "الأمثال": "حتى وقعت الحرب بين قومه وبين قومها"، "وأصله أن يخلّى بين الكلاب وبين بقر الوحش"، وقول

الجاحظ في "البخلاء": "ومن لا يفصل بين الشهى الغذى وبين الغليظ الزهم؟"،
 "وما كان بين قدوم فلان وبين البعثة بتلك الدجاجة إلا يوم"، وقول الجاحظ أيضا
 في "البغال": "وكذلك الخلاسى من الكلاب الذى بين الكردى وبين السلوقى"،
 وقول الجاحظ كذلك في "البيان والتبيين": "والعامّة وأكثرُ الخاصّة لا يَفْصِلُون بين
 ذِكْرِ المطر وبين ذكر الغَيْث"، "فَرَّقَ بَيْنَ صدر خطبة النكاح وبين صَدْر خُطْبَةِ
 العيد"، وهذا أيضا كثير عنده، وقول أبى هريرة: "كَانَ بَيْنَ خالد وبينَ عبدِ الرَّحْمَنِ
 بنِ عوفٍ بعضٌ ما يَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ"، وقول عائشة عن النبى فى مرضه الأخير:
 "فَخَرَجَ وهو بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ تَحُطُّ رِجْلَاهُ فى الأَرْضِ: بَيْنَ عَبَّاسِ بنِ عبدِ الْمُطَّلِبِ وبينَ
 رَجُلٍ آخَرَ"، وقول على: "وهذه أخرى قد فعلتموها، إذ حُلْتُم بين الناس وبين
 الماء؟" ولو مضيت فى جمع الأمثلة على هذا الاستعمال فى كتابات فحول الأدب
 العربى وأقوالهم ما انتهيت. ثم قبل ذلك كله هناك قول الرسول صلى الله عليه
 وسلم: "أتانى آتٍ من ربى فخيرنى بين أن يدخل نصف أمتى الجنة وبين الشفاعة،
 فاخترت الشفاعة"، "إن المؤمن بين مخافتين: بين أجلٍ قد مضى لا يدرى ما الله
 صانعٌ به وبين أجلٍ قد بقى لا يدرى ما الله قاضٍ فيه".

والغريب أن العدنانى يرفض الاعتماد على استعمال الشعراء الجاهليين له
 مُرَجِّعاً هذا الاستعمال إلى الضرورات الشعرية، ناسيا أن الشواهد الشعرية فى
 النحو إنما تستقى من الشعر الجاهلى فى المقام الأول. كما أن الأبيات التى استشهدنا
 بها تخلو تماما من إكراه الضرورة الشعرية كما هو واضح. وهل يظن العدنانى أن
 حذف "بين" الثانية من تلك الأبيات يعجز الشعراء عن تداركه وصياغة أبياتهم
 بدونها صياغة جميلة؟ ذلك أمر مضحك. كذلك يظن أن الأبيات الأربعة التى
 أوردتها على هذا الاستعمال هى كل ما هنالك من شواهد، على حين أننى، كما
 وضحت قبلا، قد عثرت على بضع عشرات من تلك الشواهد. لهذا كله أرفض
 موقف الأستاذ العدنانى ولا ألتفت إليه.

ثم إنى وجدت تراكيب أخرى لـ "بين" لم أكن ألفت إليها من قبل منها "بين
 كذا إلى كذا" و "بين كذا فكذا"، ولن أورد هنا إلا ما كان من شعر الجاهليين مثلما
 فعلت مع "بين... وبين..." مع اسمين ظاهرين. ونبدأ بالشواهد المتعلقة بـ "بين...
 إلى...". قال الحصين بن حمام الفزارى:

مَنَازِلُنَا بَيْنَ الْجَرِيبِ إِلَى الْمَلَا إِلَى حَيْثُ سَأَلْتُ فِي مَدَائِعِهَا نَحْلُ
 وقال المرقش الأكبر:

فَكَأَنَّ حَبَّةَ فُلْفُلٍ فِي عَيْنِهِ مَا بَيْنَ مُصْبَحِهَا إِلَى إِمْسَائِهَا
 وقال بشر بن أبى خازم:

بِكُلِّ فُضَاءٍ بَيْنَ حَرَّةٍ ضَارِجٍ وَحِلٍّ إِلَى مَاءِ الْقَصِيبَةِ مَوْكِبُ
 وقال حاتم الطائي:

بِمُنْعَرَجِ الْغُلَانِ بَيْنَ سَتِيرَةٍ إِلَى دَارِ ذَاتِ الْهَضْبِ فَالْبُرْقِ الْحُمْرِ
 وقال عدي بن زيد:

أَعَالِيهِمْ وَأُبْطُنُ كُلِّ سِرٍّ كَمَا بَيْنَ الْمَحَاءِ إِلَى الْعَسِيبِ
 ثم نثني بالشواهد الخاصة بـ "بين... ف...". قال الحارث بن حِزْزَةَ:

إِنْ نَبَشْتُمْ مَا بَيْنَ مِلْحَةٍ فَالْصَا قَبِ فِيهِ الْأَمْوَاتُ وَالْأَحْيَاءُ
 وقال الحصين بن حمام الفزارى:

فَلَيْتَ أَبَا شُبْلٍ رَأَى كَرَّ خَيْلِنَا وَخَيْلُهُمْ مَوْبَيْنَ السَّتَارِ فَأَظْلَمَا
 وقال الممزق العبدى:

تَطَالَعُ مَا بَيْنَ الرَّجَى فَقَرَا قِرٍ عَلَيْهِنَّ سِرْبَالُ السَّرَابِ يَرْفِرُقُ
 وقال امرؤ القيس:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْملِ

وقال بَشَامَةُ بن الغَدِير:

لَمَنِ الدِّيَارُ عَفْوَنَ بِالْجَزَعِ بِالدَّوْمِ بَيْنَ بُحَارَ فَالْشَّرْعِ
... إلخ.

وفي تصوري أن الشاعر حين يقول: "بين كذا إلى كذا" ربما يقصد أن ما يتكلم عنه لا يقع في نقطة بين ذينك الموضعين فحسب بل يمتد فيشغل المسافة التي بين الموضعين كلها، وأنه حين يقول: "بين كذا فكذا" قد يكون مراده أن الموضعين اللذين يقع بينهما الشيء الذي يتكلم عنه متقاربان جدا، فلذلك استعمل الفاء، وهي تدل زمنيا على التعاقب بين زمن ما تعطفه وزمن ما تعطف عليه. فمن الطبيعي أن يتجه الذهن إلى تفسير الأمر بأنها تدل على تعاقب المكانين مثلما تدل على تعاقب الزمانين.

وفي القرآن الكريم نقابل استعمالا تكرر عدة مرات لـ "بين" لا يُذكر فيه شيان يتوسطهما ذلك الظرف بل شيء واحد: "بين ذلك". قال تعالى: "بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ" (البقرة)، "مُذَبَذِبَيْنَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ" (النساء)، "وَيُرِيدُونَ أَنْ يُتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا" (النساء)، "وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا" (الإسراء)، "لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ" (مريم)، "وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا" (الفرقان)، "وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا" (الفرقان). والتركيب العادي هو "بين هذا وذلك". إلا أن المراد بـ "ذلك" هنا هو ما مر ذكره، وما مر ذكره في آخر آية مثلا هو الإسراف والإقتار. فالمقصود هو بين "الإسراف والإقتار". وقد رجعت الآن بعد كتابة هذا المبحث كله كما أسلفت القول آنفا إلى "النحو الوافي" فألفت المرحوم عباس حسن يقول عن "بين" إنها "تتخلل شيئين أو ما في تقدير شيئين أو أشياء"، وضرب مثلا لتخللها بين شيئين قوله تعالى: "وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ

بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ"، ولتخللها ما فى تقدير شيئين أو أشياء قوله جل جلاله: "وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا، وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا"، أى بين الجهر والمخافتة.

وقد وجدت منه فى الشعر الجاهلى قول عبد الله اليشكرى عن برقي رآه ليلا:
وَأَقُولُ إِنَّهُ بَيْنَ ذَلِكَ رَاكِدٌ بَيْنَ الْهَضَابِ إِلَى جُبَابِ الْحَنْظَلِ
ولم يتيسر لى الحصول عليه فى شعر المخضرمين ولا فى شعر صدر الإسلام.
أما فى الشعر الأموى فمنه قول ابن الدُّمَيْنَةِ:

وَأَذْهَبُ غَضَبَانًا وَأَرْجِعُ رَاضِيًا وَأُقْسِمُ: مَا أَرْضَيْتَنِي بَيْنَ ذَلِكَ

* * *

وَكَلَّفْتَنِي مَنْ لَا أُطِيقُ كَلَامَهُ نَهَارًا وَلَا لَيْلًا وَلَا بَيْنَ ذَلِكَ
وقول الكُمَيْتِ الأَسَدِي:

وَمَا إِنْ بَارِقُ، فَأَنَالَ مِنْهُمْ، بِأَعْرَابٍ وَلَا بِمُهَاجِرِينَ
وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ مِنْ أَنَاسٍ بَلِيلِي فِي الْغَنَاءِ مُوَكَّلِينَا

ومن شعر مخضرمى الدولتين يقول أبو دلامة:

وَالرَّبُّحُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ رَاهِنٌ سَمَحًا بِيَعِّكَ كُنْتَ أَوْ مَكَّاسَا
وفى الحديث النبوى الشريف: "إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنُ وَالْحَرَامَ بَيْنُ، وَإِنَّ بَيْنَ ذَلِكَ أُمُورًا مُشْتَبِهَاتٍ"، "فَلْتُغْتَسِلِ لِلظَّهْرِ وَالْعَصْرِ غُسْلًا وَاحِدًا وَتُغْتَسِلِ لِلْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلًا وَاحِدًا وَتُغْتَسِلِ لِلْفَجْرِ غُسْلًا وَاحِدًا وَتَتَوَضَّأُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ"، "سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي السَّمَاءِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي الْأَرْضِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ بَيْنَ ذَلِكَ"، "فَمِنْهُمْ الْأَسْوَدُ وَالْأَبْيَضُ وَالْأَحْمَرُ وَالْأَصْفَرُ، وَمِنْهُمْ بَيْنَ ذَلِكَ".

وتم نقطة أخرى تتعلق بـ "بين" هي استعمال "بينما"، فكثير من النحويين ومن يشغلون أنفسهم بتصحيح الأساليب يحكمون بأنها في قولنا مثلاً: "دخلت القاعة بينما كان الخطيب يتحدث" غير صحيحة، إذ الصواب فقط في نظرهم هو أن تأتي في أول الكلام متبوعة بـ "إذ/ إذا" الفجائية كما في الأحاديث التالية: "بينما نحن عند رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم إذ سُئِلَ عن ذلك، فقال:..."، "بينما عمر بن الخطاب رضى الله عنه ذات يوم جالس إذ مر به رجل، فقيل:..."، "بينما أنا نائمٌ إذا زُمرة..."، "بينما هو جالسٌ في المسجد يوماً... إذ جاءه رجلٌ كالبدوي...".

وفاتهم أنها كثيراً ما تأتي على هذا التركيب دون "إذ/ إذا" الفجائية: "بينما كان كذا حدث كذا"، ولا "إذ/ إذا" ولا يجوزون. ومن أمثلة ذلك في الحديث: "بينما رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ، وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابٌ لَهُ جُلُوسٌ، وَقَدْ نُحِرَتْ جُزُورٌ بِالْأُمْسِ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ:..."، "بينما هم جُلُوسٌ لَيْلَةً مع رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم رُمِيَ بَنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ"، "بينما النبي صَلَّى الله عليه وسلّم في مجلسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِي فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟". ويقول حاتم الطائي مثلاً:

بَيْنَمَا ذَاكَ أَصْبَحَتْ وَهِيَ عَضْدِي مِنْ سُبَى مَجْمُوعَةٍ وَنَهَابِ

ولعدى بن زيد:

بَيْنَمَا هُمْ عَلَى الْأَسِرَّةِ وَالْأَنَامِ ط أَفْضَتْ إِلَى التَّرَابِ الْجُلُودُ

ولالأعشى:

بَيْنَمَا الْمَرْءُ كَالرُّدْنِيِّ ذِي الْجُبِّ بِيَةِ سَوَاهُ مُضْلِحِ الثَّقِيفِ

ولأُمَيَّة بن أبي الصَّلْت:

بَيْنَمَا يَخْلَعُ السَّرَابِيلَ عَنْهُ فَكَّهْ رَبُّهُ بِكَبْشٍ جَلَالِ

ولحسان بن ثابت:

يَيْنَمَا نَحْنُ نَسْتَوِي مِنْ سَدِيفٍ رَاعَنَا صَوْتُ مِصْدَحٍ نَشَاطٍ

ولا أظن أن في طبيعة "بينما" ما يتعارض مع هذا التقديم والتأخير. ترى ما وجه الخطأ أن نقول: "كنا نأكل السمك بينما كانت القطة رابضة تنظر وتموء" مثلاً؟ إن "بينما" هي ظرف سواء أتت في أول الكلام أو في نهايته. ولا إشكال في ذلك على الإطلاق. ويمكن، إلى جانب "بينما" هنا، أن نقول أيضاً: "كنا نأكل السمك في حين/ على حين/ في الوقت الذي كانت القطة رابضة تنظر وتموء".

ومعروف ما يقوله النحويون من أن أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام، لكن هل يمنع هذا أن نقول: "المبارأة متى؟" "نتنظر إلى متى؟" و"الناجحون كم؟" و"الاجتماع أين؟" و"عمرؤ من؟" و"عملت هذا كيف؟" و"صنعت هذا بأية حجة؟" و"سلمت المال لمن؟" و"إن طيب المولد لا يستغنى به عن القابلة. وإن استغنى عنها كان ماذا؟" كما جاء في كتاب "أبو الطيب المتنبي - ما له وما عليه" للثعالبي، و"تعمل بها ماذا؟" حسبما ورد في كتاب أبي هفان عن أبي نواس، و"ويحك! فعل ماذا؟"، و"قال: هذه الحداثة من أين؟" طبقاً لما في كتاب ابن الجوزي: "أخبار الحمقى والمغفلين"، و"تبؤل من أين؟" طبقاً لما ورد في "أعيان العصر" لصلاح الدين الصفدي. ومن ذلك أيضاً قول زياد الأعجم: "وريحكمو من أي ريح الأعاصير؟"، و"مجمع اللغة العربية ماذا أصابه؟" كما جاء في مقال للتعريف بالمجمع نفسه في موقع "معرفة"، و"قانون مواجهة فوضى الفتاوى أين؟" حسبما قرأنا في عنوان أحد التحقيقات بجريدة "المصريون" بآخرة. وهذا يكثر في الحوارات وفي القصص والحكايات لأنها تحتاج إلى مرونة وحيوية في تركيب الجمل وترتيب الألفاظ فيها.

وجواب السؤال المطروح آنفاً هو أنه لا يوجد ما يمنع من مجيء "بينما" في درج الكلام، مثلما لا يمنع تصدر المبتدأ للجملة من مجيئه متأخراً عن الخبر حين يقتضي الأمر ذلك كما في قولنا: "أذكى محمد؟"، "في الدار رجل غريب" مثلاً.

وبالمثل فإن جملة الشرط، ولها الصدارة، قد ينعكس وضعها فتأتي بعد جواب الشرط. وهذه أمثلة منها في القرآن العظيم: "وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين"، "أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين"، "ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا"، "اتقوا الله إن كنتم مؤمنين"، "قل: نار جهنم أشد حرا لو كانوا يفقهون"، "ولقد هممت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه"، "ولأجر الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون"، "إن لبيثتم إلا قليلا لو أنكم كنتم تعلمون"، "إن حسابهم إلا على ربي لو تعلمون"، "وإن أوهن البيوت لبيثت العنكبوت لو كانوا يعلمون"، "فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدى منهما أتبعه إن كنتم صادقين"، "هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين"، "أئتنا بعذاب الله إن كنت من الصادقين"، "فذكر إن نفعت الذكرى"، "والموفون بعهدهم إذا عاهدوا"، "كتب عليكم، إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا، الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف"، "أجيب دعوة الداع إذا دعان"، "فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف"، "إن كادت لتبدي به لولا أن ربطنا على قلبها"، "وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"، "ما يعبا بكم ربي لولا دعاؤكم". ولسنا بحاجة إلى النص على أننا لا نقبل القول بأن جواب الشرط في قوله تعالى مثلاً: "أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين" محذوف دل عليه ما قبله، فيكون التقدير: "أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين فأنبئوني بأسماء هؤلاء". وقد سبق أن بينا رأينا مرارا في مثل تلك التوجيهات ورفضنا هذا الإعراب ووضحنا كيف يصير الكلام ركيكا حينئذ. وهذا مجرد مثال يقاس عليه سائر الشواهد القرآنية وغير القرآنية.

ومن شواهد تأخر أسماء الاستفهام عن الصدارة قول أبي العتاهية:

يَا أَيُّهَا الْمُبْتَلى بِهَمَّتِهِ أَلَمْ تَرَ الدَّهْرَ كَيْفَ يَنْقَلِبُ؟

وقول ابن حمديس الصقلي:

ولكنَّ أَرْضِي كَيْفَ لِي بِفَكَاهَا من الأسر في أيدي العلوج الغواصِبِ؟
وقول ابن خفاجة:

رَأَيْتُ بِمَرَّآهَا الْمُنَى كَيْفَ تَلْتَقَى وَشَمْلَ رِيَّاحِ الطَّيْبِ وَهَى تَفَرَّقُ
وقول ابن الفارض:

لَمْ أُنْسَ، وَقَدْ قُلْتُ لَهُ: الْوَصْلُ مَتَى مَوْلَايَ إِذْ مُتُّ أَسَى؟ قَالَ: إِذَا
وقول أحمد شوقي:

هَذَا الْقِيَامُ فَقُلْ لَنَا: الْـ — يَوْمُ الْآخِرِ مَتَى يَكُونُ؟
* * *

قُلْ لِلرِّجَالِ: طَغَى الْأَسِيرُ طَيْرُ الْحِجَالِ مَتَى يَطِيرُ؟
والآن إلى شواهد تأخر جملة الشرط عن المركز الأول. يقول العجاج:
كُلُّ أَصَمَّ قَلْبِهِ مَهْمَا يَلِي

ويقول ابن الحداد الأندلسي:

وَالشَّعْرُ إِنْ لَمْ أَعْتَقِدْهُ شَرِيعَةً أُمْسِي إِلَيْهَا بِالْحِفَاطِ وَأُصْبِحُ
فَبِسُخْرِهِ، مَهْمَا دَعَوْتُ، إِبَابَةٌ وَلِفِكْرِهِ، مَهْمَا اجْتَلَيْتُ، تَوْضُحُ
ويقول ابن زيدون:

وَاللَّيْلُ مَهْمَا طَالَ قَصَرَ طَوْلُهُ هَاتِي، وَقَدْ غَفَلَ الرَّقِيبُ، وَهَاكِ
ويقول ابن سهل الأندلسي:

تَأْتِي التَّجَارِبُ تَسْتَشِيرُ ذَكَاءَهُ مَهْمَا اسْتَشَارَ الْأَذْكَاءُ مُجَرَّبَا
وقال ابن الرومي:

كَأَنَّهُ الدَّهْرُ مِنْ هَزَائِمِهِ يَلْعَنُهُ اللَّهُ أَيُّنَمَا تُقِفَا
وقال أبو فراس الحمداني:

وَزُرُقُ تَشُقُّ الْبُرْدَ عَنْ مُهَجِّ الْعِدَا وَتَسْكُنُ مِنْهُمْ أَيْنَمَا سَكَنَ الْحِقْدُ
وقال صاحب بن عباد:

يَا طَالِبًا سَمَتَ الرَّشَادِ وَالسَّدَدُ لَا تَحْسِدَنَّ كَيْفَمَا كُنْتَ أَحَدُ
وقال ابن الساعاتي:

يُؤَرِّقُنِي الْبَرْقُ الْحِجَازِي كُلَّمَا سَرَى، وَالْعَيُونُ الْمَسْهَرَاتُ رَقُودُ
وقال ابن خفاجة:

مُلِئْتُ بِهِمْ عَيْنِي دُمُوعًا كُلَّمَا مُلِئْتُ عُيُوهُهُمْ مِنَ الْإِغْفَاءِ

ومع هذا كله فإن د. شوقي ضيف، طيب الله ثراه، في كتابه: "تيسيرات لغوية" لا يوافق على هذا ويرفض قرار المجمع اللغوي القاضي بجواز مجيء "ماذا" متأخرة كما في الأمثلة التي مرت لتوها. وهو يعرب مثلاً قولنا: "قرأت ماذا؟" لا على أساس أن "ماذا" مفعول به لـ "قرأت" بل على أساس أن "ما" مبتدأ، و "ذا" خبرها، وإن لم يبين ماذا يكون معنى الكلام كله حينئذ، لأنه لا يعقل أن يكون معنى الكلام هو: "قرأت. ما هذا؟"، إذ هو كلام غريب لا يعنى شيئاً مفهوماً في هذا السياق. وبالمثل نقول إن تفسير قوله تعالى: "إذا السماء انشقت" بأنه "إذا انشقت السماء انشقت"، لا يقول به عاقل. ذلك أن المعنى حينئذ سيكون أن الأرض حين تنشق فإنها تنشق. وأيا ما يكن فإننى قد أتيت بنصوص من كتابات كبار الكتاب العرب القدماء، وفيها أتت "ماذا" متأخرة. فلم كل هذا التكلف وإظهار العربية على أنها لغة مضحكة أصحابها ناس جامدون يعيشون بسبب جمودهم على السخرية والقهقهة؟ وهل يا رب إذا أخرجنا اسم الاستفهام لنؤدى بتأخيره ملحظاً بلاغياً أو نكسب به اللغة مرونة وحيوية ورشاقة نكون قد ارتكبنا أمراً إذاً وإثماً مبيناً؟ أما رفض ذلك التركيب بحجة أنه تركيب عامى، وأنه لا يصح أن نجرى في الفصحى على ما تقوله العامة، فالرد أن اللهجات العامية كثيراً ما

تتبنى استعمالاً قَبَلِيًّا قديمًا غير مشهور. كما أن الحكمة ضالَّة المؤمن لا يَثْنِيهِ عن الأخذ بها أنها أتت من ناحية غير محبوبة عند بعض الأشخاص. وقديما قال الحكماء: خذوا الحكمة من أفواه السفهاء!

إن اللغة ليست كُبوْلا حديدية، وكلام النحاة ليس قرآنا مقدسا، بل اجتهادات بشرية يحق لنا مراجعتها وتعديلها متى كان في يدنا الدليل. وقد أجاز صاحب "معجم اللغة العربية المعاصر" هذا التركيب. قال: "بينما: ١ - ظرف زمان يدل على المفاجأة مركَّب من "بين" و "ما" الاسميَّة الدالَّة على وقت محذوف، ويكثر ورود "إذ" و "إذا" الدالتين على المفاجأة بعده: "بينما أنا سائر رأيت حادثا في الطريق"، "بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ (حديث). ٢ - ظرف بمعنى "في حين": "تتحدث أمريكا عن حقوق الإنسان بينما تعارض حقوق الفلسطينيين"، "يدعو النَّاسَ إلى الكرم بينما هو أبخل البخلاء". ويميز د. شوقي ضيف أيضا هذا التركيب حسبما يجد القارئ كلامه في كتابه: "تسيرات لغوية".

وفي "موقع المجمع اللغوى على الشبكة العالمية" (<https://www.m-a-arabia.com/site/11156.html>) وجدت النص التالى ردا على سؤال أحد القراء عن استخدام "بينما" و "فيما" بمعنى "على حين/ فى حين": "بَيْنَمَا، وكذلك بَيْنَا: ظرف زمان فيه معنى المفاجأة، نحو قول الشاعر:

بينما المرء آمن راعه رائع حَتَفٍ لم يَحْشَ منه انْبِعَاقه
وقول الشاعر:

بينما نحن بالأراك معا إذ أتى راكبٌ على جملة

بَيْنَا وبَيْنَا: ظرفا زمانٍ بمعنى المفاجأة، ويُضافان إلى جملة من فعلٍ وفاعلٍ أو مبتدأٍ وخبر، ويحتاجان إلى جواب يَتِمُّ به المعنى، وقد يَقَعُ في جوابهما "إذا أو إذ"، وقد يَحُلُوَانِ مِنْهُمَا كما في البيتين السابقين. وعليه نقول: بَيْنَمَا خسر الفريق الثانى فاز

الفريق الأول/ بينما خسر الفريق الثاني إذ فاز الأول/ بينما فاز الفريق الأول خسر الثاني وإذ خسر الثاني/ فاز الفريق الأول بينما خسر الثاني/ خسر الفريق الثاني بينما فاز الأول...". ولعل هذا التركيب دخل العربية مع الترجمة من الأوربية في العصر الحديث. فالإنجليزية تستخدم في التركيبين كلمة "while"، التي تعنى "بينما". وحتى الآن لم أصادف شاعرا أو كاتباً عربياً قديماً استخدم "بينما" في درج الجملة.

إعراب الاسم المرفوع الواقع بعد "إذا" وإن:

وعلى نفس الشاكلة نرى أن الاسم الواقع مباشرة بعد "إذا" و"إن" الشرطيتين يعرب مبتدأ، ولا داعى للقول بأن هناك فعلاً محذوفاً قبله يفسره الفعل المذكور بعده كقول النحاة مثلاً في قوله تعالى: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما" إنَّ "طائفتان" فاعل لفعل محذوف تقديره "اقتتلت" لأن الفعل الذى بعدها هو "اقتتلوا"، وفي ضوئه فهمنا أن الفعل المحذوف ينبغى أن يكون "اقتتلت". وهذا تنطع لا معنى له، فالجملة كما هى غاية في الروعة والبلاغة، وهى بلا شك تختلف بلاغياً عن "وإن اقتتل طائفتان من المؤمنين"، فالتركيز فى النص القرآنى على الطائفتين المؤمنتين، والتركيز فى النص المقترح هو على الاقتتال، وهذا غير ذلك. وهذه الفروق الدقيقة هى التى تعطى للكلام نكهاته المتعددة والمتميزة. ولولاها لكان الأمر، كما يقال فى الأمثلة الشعبية، "كله عند العرب صابون". وحاشا لله أن نكون قد فقدنا التمييز بين أنواع الصابون، فصار لا فرق فى ذوقنا بين الصابون الروسى القبيح القمىء، الذى كنا نستخدمه فى ستينات القرن المنصرم وكانت تشمئز منه البقر وبين صابون كامى، الذى تستحم به النساء المترفات الجميلات.

وكثيراً ما وردت جملة الشرط المبدوءة بـ"إن" و"إذا" فى القرآن العظيم اسمية. وهذه أولاً الآيات الشرطية المبدوءة بـ"إن": "إن امرؤ هلك ليس له ولدٌ وله أختٌ

فلها نصفُ ما تَرَكَ"، "وإن امرأةً خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناحَ عليهما أن يُصْلِحا بينهما صلحاً"، "وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره"، "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلِحوا بينهما". والملاحظ أنها كلها مدنية، وأن الاسم الواقع بعد أداة الشرط نكرة، وأن الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ. أما الجمل القرآنية الشرطية المبدوءة بـ "إذا" فكلها مكية، والاسم الواقع بعد أداة الشرط معرف بالألف واللام، وعددها أكبر من عدد الآيات المبدوءة بـ "إن"، وجميعها موجود في أواخر المصحف، لكنها تشترك معها في أن الخبر فيها أيضاً جملة فعلية فعلها ماضٍ. وهذه هي: ففى سورة "المرسلات" نجد أربع آيات: "فإذا النجوم طُمِسَتْ * وإذا السماء فُرجَتْ * وإذا الجبال نُسِفَتْ * وإذا الرسل أُقْتَتَتْ * ... * ويلٌ يومئذ للمكذبين". وفي سورة "التكوير" تقابلنا ١٢ آية من هذا النوع، وفي "الانفطار" أربع آيات، وفي "الانشقاق" اثنتان.

ومن الشعراء الجاهليين يقول الأسود بن يَعْفَرُ النهشلي أو الكلحبة العُرنِيّ:
إذا المرءُ لم يَعْغِشْ الكريمةَ أوْشَكَتْ حبالُ الهَوَيْنِي بالفتى أنْ تَقَطَّعَا
ويقول الأسود بن يَعْفَرُ:
تَقَسَّمْ ما فيها، فإنْ هِيَ قَسَمَتْ فذاك، وإنْ أَكْرَتْ فعن أهلها تُكْرَى

* * *

بها ليلٌ لا تصفو الإمامُ قدورَهم إذا النجمُ وافاهم عِشاءٌ بِشَمَالِ

* * *

فَتَى يَشْتَرِي حُسْنَ الثَّناءِ بِمالِهِ إذا السَّنةُ الشَّهْبَاءُ أَعْوَزَها القَطَرُ

* * *

فَظَلَّتْ تدور الكأسُ بينى وبينه إذا هِيَ أَكْرَتْ قال: صاح، ألا انْثَنِ

* * *

ولو سألت عنا سليمي لَحَبَّرْتُ إذا الحجراتُ زِينَتْ بِالْمَغَالِقِ

* * *

وإذا أخلائى تنكَّتَ وُدُّهم فأبو الكدادة ماله لى مَضْرَعُ

* * *

فإذا النعيم وكل ما يُلهى به يوما يصير إلى بلى ونَفَادِ
ويقول الأَفْوَه الأودى:

إذا ما الدهرُ أَبْعَدَ أو تَقَضَّى رجال المرءِ أَوْشَكَ أَنْ يُضَامَا

* * *

وإذا عجاج الموت ثار وهللتُ فيه الجياد إلى الجياد تَسْرَعُ

* * *

وإذا الأمور تعاظمتُ وتشابهت فهناك يعترفون أين المَفْزَعُ
ويقول الشَّنْفَرَى:

تَخَافُ علينا العَيْلَ إِنَّ هِىَ أَكْثَرَتْ وَنَحْنُ جِيَاعٌ. أَى آلٍ تَأَلَّتِ؟
ويقول المثقب العبدى:

فَجَزَاهُ اللهُ مِنْ ذى نِعْمَةٍ وَجَزَاهُ اللهُ إِنَّ عَبْدًا كَفَرُ
ويقول شريح بن عمران:

أُسَيْدُ، إِنَّ مَالٌ مُلْكُ سَتَ فَسِرَ بِهِ سَيْرًا جَمِيلًا
ويقول ابن عمرو السَّكُونَى:

بأحسنَ منها مُقْلَةً وَمُقَلَّدًا وَإِنْ هِىَ لَمْ تُسْعِفْ وَطَالَ التَّجَنُّبُ
ويقول السموأل:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّوْمِ عَرَضُهُ
وَأِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ صَيِّمَهَا
وَيَقُولُ عَلْبَاءُ بْنُ أَرْقَمٍ:

يَوْمًا إِذَا مَا النَّائِبَاتُ طَرَقْنَا

* * *

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالْذُّخَانِ تَقَنَّعَتْ
وَتَقُولُ غَنِيَّةُ بِنْتُ عَفِيفٍ:

فَقُولَا لِهَذَا اللَّائِمَى الْيَوْمَ: أَغْنِنِي
وَيَقُولُ مَالِكُ بْنُ حَرِيمٍ الْهَمْدَانِي:

إِذَا مَا بَعِيرٌ قَامَ عَلَّقَ رَحْلُهُ

* * *

يَا رَاكِبًا، بَلَّغْنِ وَلَا تَدَعْنِ
وَتَقُولُ هَزِيلَةُ الْجَدِيسِيَّةُ:

وَإِنْ أَنْتُمُو لَمْ تَغْضَبُوا بَعْدَ هَذِهِ
وَيَقُولُ الْأَعْوَجُ الْمَرِي:

فَإِنْ أَنْتُمُو لَمْ تَفْعَلُوا فَتَبَدَّلُوا
وَيَقُولُ الْحَصِينُ بْنُ الْحَمَامِ الْفَزَارِي:

فَإِنْ أَنْتُمُو لَمْ تَفْعَلُوا، لَا أَبَا لَكُمْ

* * *

إِذَا الْفَوْجُ لَا يَحْمِيهِ إِلَّا مُحَافِظٌ

كَرِيمُ الْمُحَيَّا مَا جَدُّ غَيْرُ أَجْرَدَا

* * *

وإذا الموتُ كان شَجًّا بالخلق وبأدرت النفس أشغالها

* * *

وإني أحمي من وراء حريمهم ويقول عطف بن أبي شعفرة:
فإن أنتمو لم تتأروا بأخيكمو

وتقول هند بنت حذيفة الفزارية:
فإن أنتمو لم تصبحوا القوم غارةً

ويقول ابن عمرو السكوني:
ولما رأيتُ الحيلَ تدمى نُحُورُها

ويقول أبو الحكيم المرى:
وكنْتُ أَرْجى من حَكيمٍ قِيامُهُ

ويقول أبو المثلّم الهذلي:
فيهم طِعَانٌ كَسَفَعَ النارُ مُشْعَلَةً

ويقول أبو زيد الأرحبي:
ليسَ لَهُ اليَوْمَ حِزَامٌ غَيْرِي

ويقول أحيحة بن الجلاح:
إذا جُمَادَى مَنَعَتْ قَطَرَهَا

زَانَ جَنَانِي عَطَانٌ مُغَضَّفُ

* * *

إذا نَحْنُ ذَارِعْنَا إِلَى الْمَجْدِ وَالْعُلَا

قَبِيلَا فَمَا يَسْطِيعُنَا مَنْ يُذَارِعُ

ويقول أفنون:

لَعَمْرُكَ مَا يَدْرِي امْرُؤٌ كَيْفَ يَتَّقِي

ويقول الأشعث بن عابس:

وكانت لنا سترًا إذا الريحُ أعصفتُ

ويقول الحارث بن حلزة:

وإذا سألتِ إذا الكتيبةُ أحجمتُ

وبدتُ لنا رُعبَ الجبانِ الأهوجِ

* * *

وإذا اللقاحُ تروّحتُ بعشيّةٍ

ويقول الحارث بن عباد:

حتى إذا الشمس غابت أجفلوا هربا

ينعى امرأ لا تُغبُّ الحى جفتُّه

ويقول الربيع بن أبي الحقيق:

وسوف تعلم يوم الرّوع ما حسبي

إذا الذى كنتَ ترجو خام أو خَملا

ويقول الزفيان:

إذا تميمٌ حشدتُ لى حشدا

كزاخر البحر إذا ما مدّا

* * *

إذا معدٌّ زحرتُ قُذناها

كرها إذا ما اجتمعمتُ عُتاها

* * *

هى الحيا إذا السنون أجحفتُ

وهبت الريحُ بليلا وزفتُ

ويقول السُّلَيْك بن السُّلَكَة:

وما يُذْرِيكَ ما فقري إليه إذا ما القوم ولّوا أو أغاروا؟
ويقول السموأل:

إذا المرء لم يدنس من اللوم عِرضُهُ فكُلُّ رداءٍ يرتديه جميلٌ

* * *

وإن هو لم يحمل على النفسِ ضيمها فلَيْسَ إلى حُسْنِ الثناء سبيلٌ

* * *

إذا سيّد منّا خلا قام سيّدٌ قوُولٌ لما قال الكِرامُ فعولٌ
ويقول الشنفرى:

إذا هو أمسى أب قُرّة عينه مآب السعيد لم يسأل أين ظلت

* * *

تبيت بُعيدَ النومِ تُهدى غبوقها لجارتها إذا الهديةُ قلت

* * *

تحلُّ بِمَنْجاةٍ مِنَ اللومِ بيتها إذا ما بُيوتُ بالمدمةِ حلت

* * *

وإنى حلّو إن أريدت حلاوتى ومُرُّ إذا نفْسُ العزوفِ استمرت
ويقول الطفيل الغنوى:

فما أُمُّ أدراصٍ بأَرْضٍ مَضِلَّةٍ بأغدرٍ من قيسٍ إذا الليلُ أظلمَا

ويقول الفند الزمانى:

واسألوا عَنَّا بقايا حميرٍ وبَقاياكم إذا النَّقعُ مُطارٌ

ويقول المثقب العبدى:

إِذَا الرِّيحُ جَاءَتْ بِالجِّهَامِ تَشْلُهُ هَذَا لَيْلُهُ شَلَّ القِلاصِ الطَّرَائِدِ

* * *

أَعَاذِلْ، مَا يُدْرِيكَ أَنْ رَبَّ بَلَدَةٍ إِذَا الشَّمْسُ فِي الْأَيَّامِ طَالَ رُكُودُهَا

* * *

رَجُومٍ بِأَثْقَالٍ شَدَادٍ رَجِيلَةٍ إِذَا الْآلُ فِي التَّيِّهِ اسْتَقَلَّتْ حُزُومُهَا

* * *

لَا يِيَالِي، طَيَّبَ النَّفْسِ بِهِ، عَطَبَ الْمَالِ إِذَا الْعِرْضُ سَلِمَ

* * *

لَا يَرْفَعُ السُّوْطَ لَهَا رَاكِبٌ إِذَا الْمَهَارَى خَوَّدَتْ فِي الْبَدِ
ويقول المرقش الأكبر:

إِذَا عَلِمَ خَلْفَتُهُ يُهْتَدَى بِهِ بَدَا عَلِمَ فِي الْآلِ أَغْبَرُ طَامِسُ

* * *

حَتَّى إِذَا مَا الْأَرْضُ زَيْنَهَا النَّوْ نَبْتُ وَجُنَّ رَوْضُهَا وَأَكَمَّ

* * *

ضُحُوكُ إِذَا مَا الصَّحْبُ لَمْ يَجْتَوُوا لَهُ وَلَا هُوَ مَضْبَابٌ عَلَى الزَادِ عَابِسُ

* * *

إِذَا الْكُمَاهُ تَنَحَّوْا أَنْ يَصِيبَهُمْ حَدُّ الظُّبَاةِ وَصَلْنَاهَا بِأَيْدِينَا

* * *

فَإِذَا الْأَشْيَاءُ كَالْأَيَا مِنْ، وَالْأَيَامُنُ كَالْأَشْيَاءِ
ويقول المسيب بن علس:

إِذَا حَاجَةً وَلَّتْكَ لَا تَسْتَطِيعُهَا فَخُذْ طَرْفًا مِنْ غَيْرِهَا حِينَ تُسَبِّقُ

* * *

أَنْتَ الرَّئِيسُ إِذَا هُمُوزُ نَزَلُوا وَتَوَاجَهُوا كَالْأُسْدِ وَالنَّمْرِ

* * *

أَنْتَ الشَّجَاعُ إِذَا هُمُوزُ نَزَلُوا عِنْدَ الْمَضِيقِ، وَفِعْلُكَ الْفِعْلُ

* * *

فَنَسَلْ حَاجَتَهَا إِذَا هِيَ أَعْرَضَتْ بِخَمِيصَةٍ سُرْحِ الْيَدَيْنِ وَسَاعِ

* * *

كُمَيْتٍ تَكَادُ، وَإِنْ لَمْ تُذَقْ، تُنَشِّي إِذَا السَّاقِيَانِ اسْتَدَارَا

* * *

وَصَهْبَاءَ يَسْتَوْشِي بِذِي اللَّبِّ مِثْلَهَا قَرَعَتْ بِهَا نَفْسِي إِذَا الدِّيكُ أَغْتَمَا
ويقول المشووم:

وَكُنْتُ إِذَا جَارَى دَعَا لِمُصُوفَةٍ أَشْمَرٍ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقَ مُنْزَرِي

* * *

إِذَا مَعَشَرَ يَوْمًا بَغَوْنِي بَغَيْتُهُمْ بِمُسْقِطَةِ الْأَجْبَالِ فَقَمَاءَ قِنْطَرِ
ويقول المهلهل بن ربيعة:

أَتَغْدُو يَا كُلَيْبُ مَعِيَ إِذَا مَا جَبَّانُ الْقَوْمِ أَنْجَاهُ الْفِرَارُ
أَتَغْدُو يَا كُلَيْبُ مَعِيَ إِذَا مَا حُلُوقُ الْقَوْمِ يَشْحَذُهَا الشِّفَارُ

* * *

الْقَائِدُ الْخَيْلَ تَرْدِي فِي أَعْتَتِهَا زَهَوَا إِذَا الْخَيْلُ بَحَّتْ فِي تَعَادِيهَا

* * *

أَلَيْكُنَا بِذِي حُسْمٍ، أَنْ يَرَى
وَيَقُولُ النَّابِغَةُ الْحَارِثِي:

أَلَا نَصُدُّ إِذَا الْكُفَاهُ تَقَدَّمَتْ
وَيَقُولُ النَّابِغَةُ الذَّبْيَانِي:

إِذَا الرِّكَابُ وَنَتْ عَنْهَا رَكَائِبُهَا
تَشَدَّرَتْ بِبَعِيدِ الْفَرِّ خَطَارِ

* * *

إِذَا أَنَا لَمْ أَنْفَعْ خَلِيلِي بِوُدِّهِ
فَإِنْ عَدُوِّي لَا يَضُرُّهُمْوْ بُغْضِي

* * *

حَتَّى إِذَا الثَّوْرُ بَعْدَ النَّفْرِ أَمَكْنَهُ
أَشْلَى وَأَرْسَلَ غُضْفًا كُلَّهَا ضَارِ

* * *

لَا يَبْرَمُونَ إِذَا مَا الْأَفْقُ جَلَّلَهُ
بَرْدُ الشِّتَاءِ مِنَ الْإِحْمالِ كَالْأَدَمِ

* * *

مَوْثِقَةُ الْأَنْسَاءِ مَصْبُورَةُ الْقَرَا
نُعُوبٍ إِذَا قَلَّ الْعِتَاقُ الْمَرَايِلُ

* * *

يُثْرَنُ الْحَصَا حَتَّى يَبَاشِرْنَ بَرْدَهُ
إِذَا الشَّمْسُ مَجَّتْ رِيقَهَا بِالْكَلاَكِلِ

* * *

هَلَا سَأَلْتُ بَنِي ذَبْيَانَ: مَا حَسَبِي؟
وَإِذَا الدِّخَانُ تَغَشَّى الْأَشْمَطَ الْبَرِمَا

وَتَقُولُ أُمُّ بَسْطَامَ بْنِ قَيْسِ الشَّيْبَانِي:

فَلِلَّهِ عَيْنًا مَنْ رَأَى مِثْلَهُ فَتَّى
إِذَا الْخَيْلُ يَوْمَ الرَّوْعِ هَبَّ نِزَالُهَا

عزیز مکرّاً لا یهدّ جناحہ ولیث إذا الفتيان زلت نعالها

وتقول أم حكيم بنت عبد المطلب:

عقیل بنی کنانة والمرجى إذا ما الدهر أقبل بالهتات

وتقول أم قيس الضبية:

إذا قنأة امرئ أوری بها خور هز ابن سعد قنأة صلبة العود

ويقول امرؤ القيس:

إذا المرء لم یخزن علیه لسانه فلیس على شئ سواه بخزان

* * *

إذا ما الثریا فی السماء تعرّضت تعرّض أثناء الوشاح المفضل

* * *

إذا ما الضجیع ابتزها من ثيابها تمیل علیه هونة غیر مجبال

* * *

ألا ربّ یوم قد هوت بدلتها إذا ما أبوها لیلة غاب أو غفل

* * *

مسح إذا ما السابحات على الوئی أثرن غباراً بالكديد المُرکّل

* * *

تمش بأعراف الجیاد أكفنا إذا نحن قمنّا عن شواء مضهّب

* * *

وجید كجید الرئم لیس بفاحش إذا هی نصته ولا بمعطّل

ويقول بشامة بن الغدير:

ونظرة ذى شجنٍ وامقٍ
ويقول بلعاء بن قيس الكنانى:

إذا أنت حرّكت الوجى وشهدتها
وأفلتت من قتلٍ فلا بد من كلمٍ

* * *

وإنى لأقرى الهمَّ حين يضيفنى
ويقول بيهس الغطفانى:

سُرح اليدين إذا الحدا ب توقفت
ويقول تأبط شرا:

أبعد النفائين أزجر طائراً
وأسى على شىءٍ إذا هو أدبراً؟

* * *

إذا الحربُ أولتكَ الكليبَ فوها
كليبك، وأعلم أنها سوف تنجلي

* * *

إذا المرءُ لم يحتلَّ وقد جدَّ جدُّه
أضاع وقاسى أمره وهو مُدبرٌ

* * *

إننى إذا خلّة ضنّت بنائليها
وأمسكت بضعيف الوصلِ أحذاقٍ

* * *

ولا أقول إذا ما خلّة صرمت:
يا ويح نفسى من شوقٍ وإشفاقٍ!

* * *

ولا هلعٍ لاعٍ إذا الشولُ حارَدَت
وضنّت بباقي درّها المتنزّل

* * *

ولا حَوَّلَ خَطَّارَةَ حَوْلَ بَيْتِهِ إِذَا الْعِرْسُ آوَى بَيْتَهَا كُلَّ خَوْتَلٍ

وتقول تماضر بنت الشريد السلمية:

عَلَى وَلَدٍ وَزَيْنِ النَّاسِ طُرًّا إِذَا مَا النَّارُ لَمْ تَرَمَنْ صَلاَهَا

ويقول جحدر بن ضبيعة:

إِذَا الْكُفَاةُ بِالْكُفَاةِ تَفَقَّتِ أَخْجَدَجٌ فِي الْحَرْبِ أَمَّ أَمَّاتٍ

وتقول جلييلة بنت مرة:

فَإِذَا أَنْتِ تَبَيَّنْتَ الَّذِي يُوْجِبُ اللَّوْمَ فَلُومِي وَاعْذُلِي

ويقول حاتم الطائي:

يُضِيءُ لَنَا الْبَيْتُ الظَّلِيلُ خَصَاصَةً إِذَا هِيَ لَيْلًا حَاوَلَتْ أَنْ تَبَسَّما

* * *

وَإِنِّي إِذَا مَا الْمَوْتُ لَمْ يَكُ دُونَهُ قَدَى الشَّيْرِ أَحْمَى الْأَنْفَ أَنْ أَتَأَخَّرَا

* * *

إِذَا النُّجْمُ أَضْحَى مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَلَمْ يَكُ بِالْأَفَاقِ بَوْنٌ يُنِيرُهَا

* * *

إِذَا مَا السَّمَاءُ لَمْ تَكُنْ غَيْرَ حَلْبَةٍ كَجِدَّةِ بَيْتِ الْعَنْكَبُوتِ يُنِيرُهَا

* * *

إِذَا الرِّيحُ جَاءَتْ مِنْ أَمَامِ أَخَائِفٍ وَأَلَوَتْ بِأَطْنَابِ الْبُيُوتِ صُدُورُهَا

* * *

إِذَا مَا بَخِيلُ النَّاسِ هَرَّتْ كِلَابُهُ وَشَقَّ عَلَى الضَّيْفِ الضَّعِيفِ عَقُورُهَا

* * *

إِذَا أَنَا دَلَّانِي الَّذِينَ أَحِبُّهُمْ لِمَلْحُودَةٍ زُلْجَ جَوَانِبُهَا غُبْرُ

* * *

إِذَا أَنْتَ أُعْطِيتَ الْغِنَى ثُمَّ لَمْ تَجِدْ بِفَضْلِ الْغِنَى أَلْفَيْتَ مَا لَكَ حَامِدُ

* * *

إِذَا مَا الْبَخِيلُ الْحُبُّ أَحْمَدَ نَارَهُ أَقُولُ لِمَنْ يَصْلِي بِنَارِي: أَوْقِدُوا

* * *

أَقْصُرْ كَفِّي أَنْ تَنَالَ أَكْفَهُمْ إِذَا نَحْنُ أَهْوَيْنَا وَحَاجَاتُنَا مَعَا

* * *

أَلَمْ تَعْلَمْ أَنِّي إِذَا الضَّيْفُ نَابَنِي وَعَزَّ الْقِرَى أَقْرَى السَّدِيفِ الْمُسْرَهْدَا؟

* * *

عَلَيْكُمْ مِنَ الشَّطِينِ كُلِّ وَرِيَّةٍ إِذَا النَّارُ مَسَّتْ جَانِبَيْهَا أَرْمَعَلَّتْ

* * *

عَمَرُو بَنَ أَوْسٍ إِذَا أَشْيَاعُهُ غَضِبُوا فَأَحْرَزُوهُ بِلا غُرْمٍ وَلَا عَارٍ

* * *

فَاصْذُقْ حَدِيثَكَ. إِنَّ الْمَرْءَ يَتَّبِعُهُ مَا كَانَ يَبْنِي إِذَا مَا نَعَشُهُ حُمَلَا

* * *

فَإِنِّي جَبَانُ الْكَلْبِ بَيْتِي مُوْطَأٌ أَجُودُ إِذَا مَا النَفْسُ شَحَّ ضَمِيرُهَا

* * *

وَإِنِّي لِيَغْشَى أَبْعَدُ الْحَيِّ جَفْتِي إِذَا وَرَقَ الطَّلَحِ الطَّوَالِ تَحْسَرَا

* * *

فلا تسأليني، واسألي بى صحبتي إذا ما المَطِيُّ بالفلاة تَضَوَّرا

* * *

فلا تسأليني، واسألي أَى فارسٍ إذا الخيلُ جالتُ في قنَّا قد تكسَّرا

* * *

ولن يكسب الصعلوكُ حمداً ولا غنى إذا هو لم يركب من الأمر مُعْظَما

* * *

وَلِي مع بذل المال والبأس صولة إذا الحربُ أبدتُ عن نواجزها العُصْل

* * *

وليلٍ بهيمٍ قد تسربتُ هَوَّكُه إذا الليلُ بالنَّكس الضعيف تجَهَّما

* * *

وما تشكى قَدْرِي إذا الناس أَمَحَلَّتْ أوْثفها طورًا، وطورًا أُمِيرُها

* * *

ينام الضحى حتى إذا ليله استوى
ويقول حبيب الأَعلم:

دَجَّى إذا ما الليلُ جَنُـ
نَ على المُقَرَّنةِ الحَبَّاحِبِ

ويقول حذيفة الهذلي:

نَشَأنا بَنى حَرْبٍ، تَرَبَّتْ صِغارُنا إذا هِي تُمَرِّى بالسَّواعِدِ كَرَّتِ

* * *

وَنَحْمِلُ في الأَبْطالِ بِيضًا صَوارِمًا إذا هِي صابَتْ بِالطَّوائِفِ تَرَّتِ

ويقول حنظلة الطائي:

يُئَلِّ صَغِيرًا ثُمَّ يَعْظُمُ صَوُّهُ
وَيَقُولُ حُرَاشَةُ الْعَبْسَى:

مَصَالِيْتُ ضَرَّابُونَ فِي حَوْمَةِ الْوَعَى
إِذَا الصَّارِخُ الْمَكْرُوبُ عَمَّ وَخَلَّلا

* * *

وَأَطْوَلُ فِي دَارِ الْحِفَاطِ إِقَامَةً
وَيَقُولُ خَزِيمَةُ الْقَضَاعَى:

إِذَا الْجَوُزَاءُ أَرَدَفَتِ الثَّرِيَّا
وَتَقُولُ جَمْعَةُ بِنْتِ الْحُس:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَسْطِيعْ سِيَاسَةَ نَفْسِهِ
وَتَقُولُ دَخْتَتُوسُ بِنْتُ لَقِيْط:

فَخَرَّ الْبَغَى بِحَدَجِ رَبِّ—
وَيَقُولُ دُوَيْلَةُ الشَّبَامَى:

إِذَا أَنَا لَمْ أَثَارَ بِشَيْخِي مِنْهُمْ
وَيَقُولُ ذُو الْإِصْبَعِ الْعِدَاوَنَى:

أَبَى فَلَا أَقْرَبُ الْخِبَاءِ إِذَا
مَا رَبُّهُ بَعْدَ هَذِهِ هَجَعَا

* * *

أَقْصَرُ مِنْ قَيْدِهِ وَأُودِعُهُ
حَتَّى إِذَا السَّرْبُ رِيْعَ أَوْ فَزَعَا

* * *

وَأَنْزَلَ إِلَى الْهَيْجَا إِذَا
أَبْطَاهُ كَرِهُوا النَّزُولَا

* * *

وَكُنْتُ إِذَا رَوْنَقُ الْأَدِيمِ بِهِ مَاءٌ شَبَابِي تَحَالُهُ شَرَعَا
ويقول ذو الحرق الطُّهَوِي:

إِنَّا إِذَا حَطَمَةً حَتَّتْ لَنَا وَرَقًا نُهَارِسُ الْعُودَ حَتَّى يَنْبِتَ الْوَرَقُ
وتقول ريطة بنت العباس السلمي:

وَيَنْهَضُ لِلْعُلْيَا إِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ فَيُطْفِئُهَا فَهَرًّا، وَإِنْ شَاءَ أَضَرَّمَا
ويقول زبان بن سيار الفزاري:

وَقُلْنَا بِلَا عِيٍّ، وَسُسْنَا بِطَاقَةٍ إِذَا النَّارُ نَارُ الْحَرْبِ طَالَ اشْتَعَالُهَا

* * *

يُرِغُونَ فِي الْخِصْبِ الْأُمُورَ، وَنَفْعُهُمْ قَلِيلٌ إِذَا الْأَمْوَالُ طَالَ هُزْلُهَا
ويقول زر الثعلبي:

كَتِيبًا إِذَا الْجُوزَاءُ أَمَسَتْ كَأَنَّهَا صُورًا بَوَغَسَاءِ الصَّرِيمَةِ أَيُّدُ
ويقول زهير بن أبي سلمى:

إِذَا السَّنَةُ الشَّهَاءُ بِالنَّاسِ أَجْحَفَتْ وَنَالَ كِرَامَ النَّاسِ بِالْجَحْرَةِ الْأَكْلُ

* * *

إِذَا الْخَيْلُ جَالَتْ فِي الْقَنَا وَتَكَشَّفَتْ عَوَابِسَ لَا يُسْأَلْنَ غَيْرَ طَعَانِ

* * *

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُقْصِرْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْخَنَا أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ

* * *

أَمِينُ الشَّوَى شَحْطٌ إِذَا الْقَوْمُ أَبْصَرُوا مَدَى الْعَيْنِ شَخْصًا كَانَ بِالشَّخْصِ

* * *

إِنَّ الرِّكَابَ لَتَبْتَغَى ذَا مِرَّةٍ بجنوب نخل إذا الشهورُ أُحِلَّتِ

* * *

تراقب المخصد الممر إذا هاجرة لم تقل جنادها

* * *

حتى إذا لَوُحُ الكواكب شَفَّه منه الحرائرُ والسَّفا المتصَّب

* * *

حتى تاوى إلى لا فاحشٍ بَرِم ولا شحيح إذا أصحابه غنموا

* * *

كلَّيْثُ أبى شبلين يحمى عرينه إذا هو لاقى نجدة لم يُعَرِّد

* * *

لَعَمْرُ أَيْكَ ما هَرِمُ بن سلمى بملحجى إذا اللؤماء ليمنوا

* * *

معه متابعه إذا هو شدَّها بالشرع تستشزى له وتحَدَّب

* * *

نعم الفتى المرى أنت إذا همو حضروا لدى الحجرات نار الموقد!

* * *

هذا، وليس كمن يعيا بخطته وسط الندي إذا ما ناطق نطقا

* * *

وذاك أحزمهم رأيا إذا نبأ من الحوادث غادى الناس أو طرقا

* * *

ولا أَوْدُ إذا ما القومُ جَدُّوا ولا وَكَلُ ولا وَهَلُ الجَنَانِ

* * *

ومَرَجِعُهَا إذا نحن انقلبنا نَسِيفُ البَقْلِ واللِّبْنِ الحَقِينُ

* * *

يشوون للضيف والعَفَاةُ ويُو فُون قِضَاءٍ إذا همو نذروا
ويقول زيد بن عمرو بن نُفَيْل:

إذا هـى سَيَقَتْ إلى بلدةٍ أطاعت فصَبَّتْ عليها سَجَالَا
ويقول سلامة بن جندل:

إذا الهندوانياتُ كُنَّ عَصِينَا بهانتأيى كل شأنٍ ومُفْرِقِ

* * *

إذا هـى لم تُبَيِّنْ لِمَسَائِلِ وسعت رِيأَحُ الصيفِ بالأصياقِ

* * *

لا ينظرون إذا الكتيبةُ أحجمتْ نظرَ الجمالِ كُرْبَنٍ بالأوساقِ

* * *

يهوى إذا الخيل جازته وثار لها هُوى سَجَلٍ من العلياء مصبوبِ
ويقول سلمة بن الخرشب الأنباري:

وَتُمَكِّنُنَا إذا نحن اقتنصنا من السَّحَّاجِ أسعله الجَمِيمُ
ويقول سليمان ذو الدمنة:

إذا المرء لم يستر عن الذم عِرْضَه يُلْغَةِ ضيفٍ أو بحاجة قاصِدِ
وتقول سلمى بنت المهلهل:

لهفى عليك إذا اليتيم تخاذلت عنه الأقارب أيما خذلان
وتقول سمية زوجة شداد العيسى:

فمن بعد شداد يحمى الحريم إذا الحرب قامت، وسال العرق؟
ويقول سنان المرى:

وقد يسرت إذا ما الشول روحها برذ العشي شفان وصراد
ويقول شبل الفزارى:

إذا السيوف عريت من الخلل

ويقول صخر الغى:

إذا هو أمسى بالحلاء شاتيا تقشر أعلى أنفه أم مرزم
ويقول ضمرة النهشلى:

ومشعل كالطير نهنت وردها إذا ما الجنان يدعى وهو عائد
ويقول طرفة بن العبد:

إذا الصعب ذو القرنين أرخى لواءه إلى مالك ساماه قامت نواذبه

* * *

إذا القوم قالوا: من فتى؟ خلت أننى عيت فلم أكسل ولم أتبلد

* * *

إذا أنت لم تنفع بوذك قربة ولم تنك بالبؤسى عدوك فابعد

* * *

إذا نحن قلنا: "أسمعنا" انبرت لنا على رسلها مطروقة لم تشدد

* * *

وإنّا إذا ما الحىّ أمسى كأنه سماحيقُ ثَرِبٍ وهى حمراءُ حَرَجَفُ

* * *

ولا تذكر الدهر فى مجلسٍ حديثاً إذا أنت لم تُخَصِّصِه

* * *

وما خلت سلمى قبلها ذات رحلةٍ
ويقول عامر العدوانى:

أناسٌ إذا ما الدهرُ أظلم وجهه
ويقول عامر المحاربى:

بدا زاهرٌ منهنّ تأوى نجومه
إليه إذا مُستأيدُ الشرِّ أظلم

* * *

نراوح بالصخرِ الأصمّ رؤوسهم
إذا القلعُ الرومى عنها تثلما

* * *

وكم فيهموم من سيدّ ذى مهابةٍ
يُهابُ إذا ما رائدُ الحربِ أضرم

* * *

يقوم فلا يعيا الكلامَ خطينّا
ويقول عبد الله الشكرى:

فلعلّما أدعى لما أنا فاعلٌ
ويقول عبد يغوث الحارثى:

أأهتُم يا خيرَ البريّةِ والدّا
ورَهطاً إذا ما الناسُ عدّوا المساعيا؟

* * *

وَكُنْتُ إِذَا مَا الْخَيْلُ شَمَّصَهَا الْقَنَا لِيَقُ بَصْرِيفِ الْقَنَاةِ بَنَانِيَا
ويقول عبيد السلامي:

وَإِنِّي لَأَسْتَبْقَى، إِذَا الْعَسْرُ مَسَّنِي، بِشَاشَةِ نَفْسِي حِينَ تُبْلَى الْمَنَافِعُ

* * *

وَمُرْتَجِزُ جَوْنٍ كَأَنَّ رَبَابَهُ إِذَا الرِّيحُ زَجَّتْهُ هَضَابُ الْمُشَقَّرِ
ويقول عدي بن زيد:

إِذَا أَنْتَ نَازَعْتَ الرِّجَالَ نَوَاهِمَ فَعِفَّ وَلَا تَطْلُبْ بِجَهْدٍ فَتَنَكِّدَ

* * *

إِذَا امْرُؤٌ لَمْ يَرْجُ مِنْكَ مَوْدَةً فَلَا تَرْجُهَا مِنْهُ وَلَا دَفَعَ مَشْهَدَ

* * *

لَا تَكُونَنَّ كَأَسَى عَظْمِهِ بِأَسَى حَتَّى إِذَا الْعَظْمُ جُبِرَ

* * *

وَإِذَا ذَكَرَ النِّعْمَى الَّتِي لَمْ أَنْسَهَا لَكَ فِي السَّعَى إِذَا الْعَبْدُ كَفَرَ
ويقول عروة بن الورد:

أَتَجْعَلُ إِقْدَامِي إِذَا الْخَيْلُ أَحْجَمَتْ وَكَرَّيْ إِذَا لَمْ يَمْنَعِ الدَّبْرُ مَانِعُ...؟

* * *

أَحَادِيثُ تَبَقَّى، وَالْفَتَى غَيْرُ خَالِدٍ إِذَا هُوَ أَمْسَى هَامَةً فَوْقَ صَيْرٍ

* * *

أَخَذَتْ وَرَاءَنَا بِذُنَابِ عَيْشٍ إِذَا مَا الشَّمْسُ قَامَتْ لَا تَزُولُ

* * *

إذا المرء لم يبعث سَوَامًا ولم يُرَحْ عليه ولم تعطف عليه أقاربُه

* * *

إذا المرء لم يطلب معاشا لنفسه شكا الفقرَ أو لام الصديقَ فأكثرَا

* * *

إذا نحن أبرذنا ورُدَّتْ ركائبنا وَعَنَ لنا من أمرنا ما تيسرَا

* * *

بدالكِ منى عند ذاك صريمتى وصبرى إذا ما الشىء وَلَّى فأدبرا

* * *

قليل التماس الزاد إلا لنفسه إذا هو أمسى كالعریش المَجُورِ

* * *

وزودَ خيرًا مالگًا. إن مالگًا له ردّةٌ فينا إذ القوم زهَّدُ

* * *

يظل الأباء ساقطاً فوق متنه له العَدُوَّة الأولى إذا القِرْنُ أَصْحَرَا

ويقول علقمة الفحل:

وشامتِ بى لا تخفى عداوته إذا حمّامى ساقته المقاديرُ

* * *

وقد يَسَرْتُ إذا ما الجوع كُلفهُ معقَّبٌ من قَداح النبع مقرومُ

ويقول عمرو بن الإطنابة:

ليسوا بأنكاسٍ ولا ميلٍ. إذا ما الحرب شُبَّتْ أشعلوا بالشاعِلِ

ويقول عمرو بن قميئة:

إذا النجم أمسى مغربَ الشمسِ ولم يكُ برقٌ في السماء يُليحُها

* * *

تجاوزتهم راغباً راهباً إذا ما الظباءُ اعتنقن الظلالاً

* * *

عظيمُ رمادِ القدرِ لا متعبسٌ ولا مؤيسٌ منها إذا هو أوقدا

* * *

يميناً لنعم المرء تدعو بحبله إذا ما المنادى في المقامة نددا

* * *

وحال أثقالٍ إذا هي أعرضت على الأصل لا يستطيعها المتكلف

* * *

وكنّا إذا أحلامُ قومٍ تعيّبت نَشَحَّ على أحلامنا فنريها

* * *

وكنتُ إذا الهمومُ تضيفتنى قرئتُ الهمَّ أهوج دوسرياً

* * *

وهاجرة كأوار الجحيم قطعْتُ إذا الجندبُ الجونُ قالا

ويقول عمرو بن كلثوم:

أفناء تغلب والدى ويدي إذا ما البأسُ ضراً

* * *

ألم تر أننى رجلٌ صبورٌ إذا ما المرء لم يهيم بصير؟

* * *

حلفتُ بربِّ الراقصاتِ عشيَّةً إذا مَحَرَّمْ خَلْفَتُهُ لَاحَ مَحَرَّمْ

* * *

مشعشعةً كأنَّ الحُصَّ فيها إذا ما الماءُ خالطها سَخِينَا

* * *

وقد عَلِمَ القِبَائِلُ من مَعَدٍّ إذا قُبِبْ بِأَبْطَحِهَا بُيِّنَا

* * *

وما انفكَّ منا منذ كنا عِمَارَةً إذا الحربُ شالت لاقِحًا مَنْ يَقودها

* * *

ونحنُ إذا عِمَادُ الحَيِّ خَرَّتْ عن الأحفاضِ نَمْنَعُ من يَلِينَا
ويقول عنتر بن شداد:

إذا الريحُ جاءت بالجهامِ تشلُّه هذاليُّه مثلُ القلاصِ الطرائِدِ

* * *

وَإِذَا الْأُمُورُ تَحَوَّلَتْ أَلْفَيْتَهُمْ عَصَمَ الْهُوَالِكِ سَاعَةَ الزَّلْزَالِ

* * *

وكنْتَ إِذَا الْقُرُونُ تَعَاوَرَتْنِي جرىءُ الصِّدْرِ مَعْتَزِمًا مَنِيعَا
ويقول قَطَنُ الدارمي:

إِذَا أَخَوَانِ آذَنَّا فَتَفَرَّقَا فَأَعْنَى غَنَاهُ الْمَيْتُ فَالْحَيُّ أَضْيَعُ
ويقول قيس بن الحَدَّادِيَّة:

عيرانةٌ عنتريسًا ذات معجِمةٍ إذا الضعيفُ وَنَى في الحربِ أَوْ رَجَسَا

* * *

- فويلٌ بها لمن تكون ضجيعه
وَيَقُولُ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ:
إِذَا مَا الثَّرِيَا ذَبَذْتُ كُلَّ كَوْكَبٍ
طَلَقَ الْيَدِينَ إِذَا الْكَوَاكِبُ أَخْلَفَتْ
وَيَقُولُ لَقِيطُ بْنُ شَيْبَانَ:
إِذَا مَا امْرُؤٌ أَهْدَى لَيْتَ تَحِيَّةً
وَتَقُولُ لَيْلَى بِنْتُ سَلْمَى:
فَتَى كَانَ يَدْنِيهِ الْغَنَى مِنْ صَدِيقِهِ
وَيَقُولُ مَالِكُ بْنُ حَرِيمٍ الْهَمْدَانِي:
وَوَاحِدَةٌ أَلَا أَيْتَ بَغْرَةٍ
وَيَقُولُ مُحَرِّزُ بْنُ الْمَكْعَبِ الضَّبِّي:
وَأِنْ تَلْتَمِسْنِي فِي فِزَارَةٍ تَلْقُنِي
* * *
- وَأَنَا لَتَصْطَادَ الْكِهَاءَ رَمَاحُنَا
وَيَقُولُ مَرْحَبُ الْخَيْبَرِي:
إِذَا مَا سَابِقَاتُ الْحَى زَلَّ لُبُودُهَا
أَطْعَنَ أَحْيَاءًا، وَحِينَئِذَا أَضْرَبُ
وَيَقُولُ مَعَاوِيَةُ بْنُ حِصْنِ الْفَزَارِي:
وَأَنْ كِلَابِي لَا يَهْرَعُورُهَا
وَيَقُولُ مَعْقِلُ الثَّعْلَبِي:
إِذَا مَا الْقَوْمُ عَضُّهُمْ الْحَدِيدُ!
لَنَعْمَ الْقَوْمُ ثَعْلَبِيَّةُ بْنُ سَعْدٍ
وَيَقُولُ مَعُودُ الْحَكَمَاءِ:

أَعَوَّدَ مِثْلَهَا الْحُكَمَاءَ بَعْدِي إِذَا مَا الْحَقُّ فِي الْأَشْيَاعِ نَابَا

* * *

وَكُنْتُ إِذَا الْعَظِيمَةُ أَفْطَعَتْهُمْ نَهَضْتُ وَلَا أَدْبُ لَهَا دِبَابَا

وَيَقُولُ هِنْدُ بِنْتُ الْخَس:

إِذَا اللَّهُ جَازَى مَنْعِمًا بِوَفَائِهِ فَجَازَاكَ عَنِي يَا قَلَمَّسُ بِالْكَرَمِ

وَيَقُولُ يَاسِرُ الْخَيْبَرِيُّ:

إِذَا اللَّيْثُ أَقْبَلْتَ تَبَادَرُ وَأَحْجَمْتُ عَنْ صَوْلَتِي الْمَغَاوِرُ

وَيَقُولُ يَرْبُوعُ بْنُ حَنْظَلَةَ:

وَمَا كَانَ وَقَافًا إِذَا الْخَيْلُ أَحْجَمَتْ وَلَا وَرَعًا جَثَامَةً فِي الْأَمَاكِنِ

وَيَقُولُ الْبَرْجَمِيُّ:

فَأَعْنَهُمْ وَائْسَرْ بِمَا يَسْرُوَا بِهِ وَإِذَا هُمُ نَزَلُوا بَضْنُكَ فَاَنْزِلِ

وَيَقُولُ الْحَارِثُ بْنُ عَبَادٍ:

وَإِذَا الْكَرَامُ تَذَاكُرَتْ أَيَامُهَا كُنْتُمْ عَلَى الْأَيَّامِ غَيْرَ كَرَامِ

وَيَقُولُ الْمُتَلَمِّسُ الضَّبْعِيُّ:

وَإِذَا الرِّكَّابُ تَوَاكَلَتْ بَعْدَ السُّرَى وَجَرَى السَّرَابُ عَلَى مُثُونِ الْجَدَجِدِ

وَيَقُولُ الْمُسَيَّبُ بْنُ عَلَسٍ:

وَإِذَا الشَّهْلُ حَدَّتْ قَلَائِصُهَا رَتَّكَ فَلَئْسَ لِمَالِكٍ مِثْلُ

وَيَقُولُ الْمَنْخَلُ الْيَشْكُرِيُّ:

وَإِذَا الرِّيحُ تَنَاوَحَتْ بِجَوَانِبِ الْبَيْتِ الْكَاسِيرِ

وَيَقُولُ النَّابِغَةُ الْحَارِثِيَّةُ:

وَإِذَا الْجِيَادُ رَأَيْنَنَا فِي مَجْمَعٍ أَعْظَمْنَا وَزَحَلْنَا عَنْ مَجْرَانَا

* * *

وَإِذَا السِّیُوفُ قَصَرْنَ بَلَّغَهَا لَنَا حَتَّى تَنَاولَ مَا نُرِيدُ خُطَانَا

ويقول بشر بن عمرو:

لَا أَسْتَكِينُ مِنَ الْمَخَافَةِ فِيهِمْ وَإِذَا هُمْ شَرَبُوا دُعِيتُ لِأَشْرَابَا

* * *

وَإِذَا هُمُ لَعِبُوا عَلَى أَحْيَانِهِمْ لَمْ أَنْصَرِفْ لِأَيَّتِ حَتَّى أَلْعَبَا

ويقول ثعلبة المازني:

وَإِذَا خَلِيلُكَ لَمْ يَدُمْ لَكَ وَصْلُهُ فَاقْطَعْ لُبَانَتَهُ بِحَرْفِ ضَامِرٍ

ويقول سعد بن مناة:

وَإِذَا النَّاسُ فِي النَّدَى رَأَوْهُ نَاطِقًا قَالَ قَوْلَ غَيْرِ سَدِيدِ

ويقول ضمرة النهشلي:

وَإِذَا الشَّدَائِدُ بِالشَّدَائِدِ مَرَّةً قَدْ أَقْبَلْتُ فَأَنَا الْمُحِبُّ الْأَقْرَبُ

ويقول عبد الله اليشكري:

وَإِذَا امْرُؤٌ سَكَتَ النَّوَائِحُ بَعْدَهُ فَكَأَنَّ قَابِلَةً بِهِ لَمْ تَقْبَلِ

ويقول عبيد بن الأبرص:

وَإِذَا أَخُوكَ تَرَكَتَهُ وَأَخَا امْرِئٍ أَوْدَى أَخُوكَ، وَكَنتَ أَنْتَ تَتَبَّبُ

ويقول عمرو بن قميئة:

وَإِذَا الْمَجْزُرُ حَانَ مَشْرَبُهُ عِنْدَ الْمَصِيفِ وَسَرَّهُ النَّهْلُ

ويقول عمرو بن كلثوم:

وَإِذْ لَهُمْ دَوْدُ عَجَافٌ وَصَبِيَّةٌ وَإِذْ أَنْتَمُو لَكُمْ غَنَمَانِ
ويقول قيس بن عيزارة:

وَإِذَا جَبَانُ الْقَوْمِ صَدَّقَ رَوْعَهُ حَبْضُ الْقَيْسِيِّ وَضَرْبَةُ أَخْدُوْدُ
والملاحظ أن "إن" في الأشعار التي استشهدنا بها أحيانا ما يأتى بعدها مبتدأ
معرف، وهو ما لم يرد في القرآن، كما أن "إذا" قد يأتى بعدها اسم نكرة، وهو ما لم
نره أيضا في القرآن، فضلا عن أنها كثيرا ما تليها "ما"، مما لا وجود له كذلك في
كتاب الله. والملاحظ أيضا أن الاسم بعد "إن" و"إذا" هنا كثيرا ما يكون ضميرا،
وهذا أمر لا تعرفه شواهد القرآن. كذلك لاحظت أن المبتدأ كثيرا ما يكون لفظتى
"المرء" و"القوم"، وهو ما لا يعرفه الكتاب المجيد. وبالمثل قد يرد بعد المبتدأ فعل
مضارع مجزوم بـ"لم" مما لم يستعمله القرآن. ولم يحدث في القرآن أن أتى المبتدأ اسم
علم بينما أتى اسم علم في الشعر الجاهلى، وإن كان ذلك، في حدود علمى، خاصا
بـ"إذا". ومما اختلف فيه أيضا الشعر الجاهلى والقرآن أن "إذا" التي يتلوها مبتدأ
كثيرا ما تأتى فيه في درج الكلام وليس في أوله. ومن اختلاف الأسلوبين بين
كذلك أن المبتدأ قد يأتى في شعر الجاهلية موصوفا، وهو ما لم يحصل في القرآن.
ومع هذا فقد اتفق الشعر الجاهلى والقرآن على أن مجيء المبتدأ مع "إن" أقل منه مع
"إذا"، وإن كان الأخير قد تكرر في شعر الجاهليين تكررا هائلا. وبالمناسبة فقد
أكثر من الشواهد الشعرية هذه الكثرة الهائلة حتى يعرف القراء أن تشدد بعض
النحويين في هذا التركيب هو مجرد تماحيك لا معنى لها.

هذا، وقد جاء في قرار مجمع اللغة العربية بالمجلد الرابع من كتاب "من
أصول اللغة" أنه "من التيسير في القواعد أن يعرب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط
مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده". وهذا موقف من المجمع جديد، إذ كان المجمع
قبل ذلك يفضل أن يعرب هذا الاسم فاعلا لفعلٍ مقدّر يفسره الفعل الذى يليه.

وهى محمّدة من المجمع أنّ لم يجد في تغيير موقفه في هذه المسألة معابة أو مذمّة. ومن جهة أخرى فقرارات المجمع اجتهادات بشرية يجري عليها الصواب والخطأ، وهذا أمر طبيعي جدا. وكثيرا ما سررت بقراراته، وأحيانا ما وجدت أنها غير مقنعة. والذين يظنون أن قول المجمع هو القول الفصل ظنهم في غير محله. قول المجمع على العين وعلى الرأس، لكنه شيء بشري مهما كان أصحابه من جِلّة العلماء وكبار الأدباء.

وهذان قرارا المجمع في هذه المسألة: فقد ورد في الجزء الثاني من كتاب "في أصول اللغة" تحت عنوان "إعراب الاسم بعد إنّ وإذا" ما نصّه: "اختلف النحاة في الاسم المرفوع بعد "إنّ" و"إذا" أو غيرهما من أدوات الشرط: فالأخفش وجماعة من الكوفيين على أنه مبتدأ. وجمهور الكوفيين على أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل. والبصريون على أنه مرفوع بفعل مقدر. والنظر في هذه الآراء يظهرنا على تقاربها وأن الأمر فيها لا يعدو أن يكون تخريجا للأسلوب أو توجيها. على أنه قد يكون في رأى الأخفش ومن معه من الكوفيين شيء من اليسر من حيث إنه يريحنا من التقدير، فضلا عن أن المعنى يقتضيه. ولكن اعتباره مبتدأ، كما يقول الأخفش ومن معه من الكوفيين، يعارض كثيرا من القواعد المقررة، إذ يؤدي إلى دخول أداة الشرط على ما يفيد الثبوت، وهو يضاد التعليق الذي تفيد أداة الشرط. كما أن اعتباره فاعلا، كما هو معنى كلام جمهور الكوفيين، يترتب عليه مخالفة قواعد كثيرة تتعلق بالضمائر المتصلة بالفعل المباشر وعودتها ومطابقتها للفعل المتقدم وعدم مطابقتها... إلخ. ولذلك ترى اللجنة أنه لا داعي للعدول عن رأى البصريين لشهرته وشيوعه ولأن الاعتراض عليه لا يصل في قوته إلى درجة الاعتراض على الرأيين الآخرين. هذا إلى أنه لا يعارض ما اشترطوه من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر".

وهذا هو الرأى القديم، أما الرأى الجديد فيُلفيه القارئ فى الجزء الرابع من الكتاب المذكور تحت عنوان "جواز إيلاء أداة الشرط وأداة التحضيض جملة اسمية خبرها فعل"، وسوف أكتفى بنقل ما يخص أداة الشرط وحدها: "يقول النحويون إن أداة الشرط لا يليها إلا فعل، ويقولون أيضا إن الفاعل لا يتقدم على فعله. وهاتان القاعدتان تحكما فى تحليل كثير من الجمل الواردة فى اللغة مثل قول القرآن الكريم: "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله" وقوله: "إذا السماء انشقت"، فيجعل النحويون الاسم المرفوع الواقع بعد أداة الشرط فاعلا لفعل محذوف وجوبا، ويجعلون الفعل الواقع بعده مفسرا لذلك الفعل المحذوف، وفاعله ضمير مستتر يعود على الاسم المتقدم، والجملة مفسرة لا محل لها من الإعراب...

وكذلك يكون التقدير فى "وإن أحد من المشركين استجارك" و"إذا السماء انشقت"، إذ يقولون إن التقدير هو "وإن استجارك أحد استجارك" و"إذا انشقت السماء انشقت"، إلا أنه لا يُتكلم به كما يقول الأشمونى. وقد نشب خلاف بين البصريين والكوفيين حول تفسير الاسم المرفوع الواقع بعد أداة الشرط: فقال البصريون إنه فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه. وذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية، نحو قولك: إن زيد أتانى آتته فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل. ولكل من الفريقين حججه التى تستند إلى نظرية العامل لا إلى النصوص اللغوية.

وانفرد أبو الحسن الأخفش برأيه الذى يقول إن هذا الاسم يرتفع بالابتداء، وإن كان ابن الأنبارى يقول عنه: وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد، وذلك لأن حرف الشرط يقتضى الفعل، ويختص به غيره، ولهذا كان عاملا فيه. وإذا كان مقتضيا للفعل، ولا بد له، بطل تقدير الابتداء لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم فى موضع لا يجب فيه تقدير الفعل لأن حقيقة الابتداء

هو التعرّى من العوامل اللفظية المظهرّة أو المقدّرة. وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذى يرفع الاسم.

والحق أن القول بوجوب إيلاء أداة الشرط والتحضيض فعلا هو من كلام النحويين، أما اللغة فقد ورد فيها كثيرا جدا اسمٌ مرفوعٌ بعد أداة الشرط. والاحتكام ينبغى أن يكون للغة. وقد ورد في سورة "التكوير" اثنتا عشرة آية وَلِيَّ فِيهَا الاسْمُ المرفوعُ أداة الشرط: "إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ..." إلى قوله: "وإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ"، ووردت آيتان في سورة "الانشقاق"، وورد ما لا يُحصى كثرةً من الشعر. ومن التيسير في القواعد أن يعرب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده..."

وهذا الذى قلناه عن "إن" و"إذا" يقال عن "لو"، التى يدعى النحاة أنها لا بد أن يليها فعل، وعلى هذا فحين يجدون اسما بعدها يلجأون إلى التأويل. ففى قوله تعالى: "قل: لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذن لمسكتكم خشية الإنفاق" يقولون إن تقدير الكلام هو "قل: لو تملكون أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذن لمسكتكم خشية الإنفاق" أو ما أشبه. وواضح أن التقدير يزيل عن الكلام جماله وإحكامه. وبناء على هذا يقول ابن هشام فى "مغنى اللبيب عن كتب الأعراب" إن "لو" خاصة بالفعل، وقد يليها اسمٌ مرفوعٌ معمولٌ لمحذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لـ "كان" محذوفة، أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ وما بعده خبر: فالأول كقولهم: "لو ذات سوارٍ لطمتنى" وقول عمر رضى الله عنه: "لو غيرك قالها يا أبا عبيدة" وقوله:

لو غيركم علق الزبير بحبله أذى الجوار إلى بنى العوام

والثانى نحو "لو زيدا رأيته أكرمه". والثالث نحو "التمس ولو خاتما من

حديد" واضرب ولو زيدا، وألا ماء ولو باردا، وقوله:

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل

واختُلِفَ في "قل: لو أنتم تملكون" فقليل: من الأول. والأصل: "لو تملكون تملكون"، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير. وقيل: من الثالث. أى "لو كنتم تملكون". ورُدَّ بأن المعهود بعد "لو" حذف "كان" ومرفوعها معاً، فقليل: الأصل "لو كنتم أنتم تملكون" فحذف، وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد.
والرابع نحو قوله:

لو بغيرِ الماءِ حلقى شَرِقُّ كنتُ كالغصَّانِ بالماءِ اعتصارى
وقوله:

لو في طَهْيَةِ أَحلامٍ لما عَرَضُوا دونَ الذى أنا أرميه ويرمى
واختُلِفَ فيه. فقليل: محمول على ظاهره، وإن الجملة الاسمية وليَّتْها شذوذاً كما قيل في قوله: "... فهلاًّ نَفْسُ لَيْلى شفيعُها". وقال الفارسي: هو من النوع الأول. والأصل "لو شَرِقَ حلقى هو شَرِقُّ"، فحذف الفعل أولاً، والمبتدأ آخراً. وقال المتنبي:

ولو قلمٌ أُلْقِيَتْ في شَقِّ رأسِهِ من السُّقْمِ ما غَيَّرْتُ من خطِّ كاتبِ
فقليل: لَحْنٌ لأنه لا يمكن أن يقدر "ولو ألقى قلم". وأقول: رُوى بنصب قلم ورفعه، وهما صحيحان. والنصب أَوْجَهُ بتقدير "ولو لا بست قلماً" ما يقدر في نحو "زيداً حبست عليه" والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى، أى "ولو حصل قلم". أى ولو لُوبِسَ قلم كما قالوا في قوله: "إذا ابن أبى موسى بلالا بلغته" فيمن رفع "ابناً": إن التقدير "إذا بلغ"، وعلى الرفع فيكون "أُلْقِيَتْ" صفة لقلم، و"من" الأولى تعليلية على كل حال متعلقة بـ"أُلْقِيَتْ" لا بـ"غيرت" لوقوعه في حيز "ما" النافية، وقد تعلق بـ"غيرت" لأن مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله:
"ونحنُ عن فضلك ما استغنيا".

المسألة الثانية: تقع "أن" بعدها كثيرا نحو "ولو أنهم آمنوا"، "ولو أنهم صبروا"، "ولو أننا كتبنا عليهم"، "ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به"، وقوله: "ولو أن ما أسعَى لَأَذْنَى مَعِيشَةٍ". وموضعها عند الجميع رفع: فقال سيبويه: بالابتداء ولا تحتاج الى خبر لاشتغال صلتها على المسند. ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقاً كقوله:

لو أن حيّا مُدْرِكُ الفلاحِ أدركهُ مُلاعِبُ الرِّمّاحِ
وقد وجدتُ آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم يتنبه لها
الزمخشري، كما لم يتنبه لآية "لقمان"، ولا ابن الحاجب، وإلا لما منع من ذلك، ولا
ابن مالك، وإلا لما استدل بالشعر، وهى قوله تعالى: "يودّوا لو أنّهم بَادُونَ فِي
الْأَعْرَابِ"، ووجدتُ آيةً الخبر فيها ظرف لغو، وهى "لو أنّ عندنا ذِكْرًا مِنَ
الْأَوَّلِينَ"...".

ومرة أخرى نجد النحاة يشترطون شرطا تكذبه النصوص. ولسوف أجتزئ
هنا بشواهد الشعر الجاهلى على ورود الاسم كثيرا بعد "لو": سواء كان اسما صريحا
أو كان مصدرا مؤولا بالصريح. قال ابن ثور العامري:

تَحَلَّى مَعَ ابْنِ الْجَوْنِ حُرّاً بِلَادِهِ فَأَنْتَ الْهُوَى لَوْ أَنَّ وَلِيكَ يُسْعِفُ
وقال أبو عدى النمري:

أَنَاةٌ مُنْقَاةٌ نَقَاةٌ لَوَ أَنَّهَا تُخَايِلُ عَيْنَ الشَّمْسِ ظَلَّتْ تَرُوقُهَا
وقال أحيحة بن الجلاح:

وَقَدْ أَعَدَدْتُ لِلْحَدَثَانِ حِصْنًا لَوْ أَنَّ الْمَرْءَ تَنَفَّعَهُ الْعُقُولُ
وقالت أسماء بنت ربيعة التغلبية:

فَلَقَدْ حُمِّلْنَا مَا لَوْ بَعْضُهُ حُمِّلَتْ أَجْمَالُنَا لَمْ تَحْمِلِ
وقال أفنون:

- لَوْ أَنَّنِي كُنْتُ مِنْ عَادٍ وَمِنْ إِرَمٍ رَبِيتُ فِيهِمْ وَمِنْ لُقْمَانَ أَوْ جَدَنٍ
وقال الأسود بن يعفر النهشلي:
- هِمَا خِيَّانِي كُلَّ يَوْمٍ غَنِيمَةً وَأَهْلَكَتُهُمْ لَوْ أَنَّ ذَلِكَ نَافِعُ
وقال الأضبط بن قريع السعدي:
- لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ سَلَّمَ واقِفًا عَلَيْهَا لَرَامَتْ وَصْلَهُ وَهُوَ واقِفُ
وقال الجُمَيْح الأسدي:
- لَوْ أَنَّنِي لَمْ أُنَلْ مِنْكُمْ مَعَاقِبَةً إِلَّا السِّنَانُ لَذَاقَ الْمَوْتَ مَظْعُونُ
وقال الحارث بن حِلْزَةَ:
- لَعَمْرُ أَيْبِكَ الْخَيْرُ لَوْ ذَا أَطَاعَنِي لَعُدَّيْ مِنْهُ بِالرَّحِيلِ الرِّكَائِبُ
وقال الحارث بن ظالم المري:
- وَدَدْتُ بِأَطْرَافِ الْبَنَانِ لَوْ أَنَّنِي بَذَى أَرْوَنِي تَرْمِي وَرَائِي الثَّعَالِبُ
وقال السُّلَيْكُ بْنُ السُّلَكَةِ:
- سَعَيْتُ لَعَمْرِي سَعَى غَيْرِ مُعْجَزٍ وَلَا تَأْنِيًا لَوْ أَنَّنِي لَا أُكْذِبُ
وقال السَّمَوَّالُ:
- أَعَاذِلْ، قَدْ أَطَلَّتِ اللَّوْمَ حَتَّى لَوْ أَنَّنِي مُتَّهِ لَقَدْ انْتَهَيْتُ
وقال الطُّفَيْلُ الْغَنَوِيُّ:
- وَيُجْعَلُ دُونِي مَنْ يَوَدُّ لَوْ أَنَّكُمْ ضِرَامٌ بِكَفِّي قَابِسٌ يَتَلَهَّبُ
وقال المتنخل:
- لَوْ أَنَّهُ جَاءَنِي جَوْعَانٌ مُهْتَلِكٌ مِنْ بُؤْسِ النَّاسِ عَنْهُ الْخَيْرُ مُحْجُوزُ
وقال المرقش الأصغر:

أَفَاطِمَ، لَوْ أَنَّ النِّسَاءَ بِلَدَةٍ وَأَنْتِ بِأُخْرَى لَا تَبْعُثُكِ هَائِمًا

* * *

قَاتَلَكِ اللَّهُ مِنْ مَشْرُوبَةٍ لَوْ أَنَّ ذَا مِرَّةٍ عَنْكَ صَبُورٌ

وقال المرقش الأكبر:

ذَكَرْتُ بِهَا أَسْمَاءَ لَوْ أَنَّ وَلِيَهَا قَرِيبٌ، وَلَكِنْ حَبَسْتَنِي الْحَوَائِسُ

وقال النابغة الذبياني:

لَوْ أَنَّهَا عَرَضَتْ لِأَشْمَطَ رَاهِبٍ عَبَدَ الْإِلَهَ صُرُورَةً مُتَعَبِّدٍ

وقالت أم الضحاك المحاربية:

حَدِيثٌ لَوْ أَنَّ اللَّحْمَ يُشَوَّى بِحَرِّهِ طَرِيًّا أَتَى أَصْحَابَهُ وَهُوَ مُنْصَجٌ

وقال امرؤ القيس:

هَآ مُقْلَةٌ لَوْ أَنَّهَا نَظَرَتْ بِهَا إِلَى رَاهِبٍ قَدْ صَامَ لِلَّهِ وَابْتَهَلَ

* * *

وَجَدَّكَ لَوْ شِئْتُ أَنَا رَسُولُهُ سَوَاكَ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا

وقال بشر بن أبي خازم:

فَكَمْ خَلَى سُمَيْرٌ مِنْ أُمُورٍ عَلَى لَوْ أَنَّ نِيَّ جَلْدٌ عَزُوفٌ

وقال بشر بن عمرو:

فَأَنْفَتُ بِمَا قَدْ رَأَيْتُ وَسَاءَ نِيَّ وَغَضِبْتُ لَوْ أَنِّي أَرَى لِي مَغْضَبًا

وقال حاتم الطائي:

وَدِدْتُ، وَيَيْتَ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ أَنْفَهُ هَوَاءٌ فَمَا مَتَّ الْمَخَاطَ عَنِ الْعَظْمِ

* * *

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفَرُّ
وقال ذو الإصبع العدواني:

وَلِي ابْنُ عَمٍّ لَوْ أَنَّ النَّاسَ فِي كَبَدٍ لَظَلَّ مُحْتَجِزًا بِالتَّبَلِ يَرْمِينِي
وقال ذو لعوة البكيلي:

لَوْ أَنَّ رَأْيَا يُثِيبُ الْمَرْءَ ثَوْبِي رَأَيْتُ عَشِيَّةً سَارَتْ خَيْلُ هَمْدَانِ
وقال زهير:

أَلَمْ تَرَ لِلنُّعْمَانِ كَانَ بِنَجْوَةٍ مِنْ الشَّرِّ لَوْ أَنَّ امْرَأًا كَانَ نَاجِيَا
* * *

رَحِبُ الْفِنَاءِ لَوْ أَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمُ حَلَّوْا إِلَيْهِ إِلَى أَنْ يَنْقَضِيَ الْأَبَدُ
* * *

فَأَصْبَحَ مَجْبُورًا يُنْظَرُ حَوْلَهُ بِمَغْبَطَةٍ لَوْ أَنَّ ذَلِكَ دَائِمُ
* * *

كَأَنَّ عَيْنِي، وَقَدْ سَالَ السَّلِيلُ بِهِمْ وَعَبْرَةٌ مَا هُمُ لَوْ أَنَّهُمْ أَمَمُ
وقال زهير بن جناب:

فِيَا طَيْبَ مَا رَيَا وَيَا حُسْنَ مَنْظَرٍ لَهَوْتُ بِهِ! لَوْ أَنَّ رُؤْيَاكَ تَصْدُقُ
وقالت سعدى بنت الشمردل الجهنية:

وَلَقَدْ بَدَأَ لِي قَبْلُ فِيمَا قَدْ مَضَى وَعَلِمْتُ ذَاكَ لَوْ أَنَّ عِلْمًا يَنْفَعُ
* * *

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَوْ أَنَّ عِلْمًا نَافِعٌ أَنَّ كُلَّ حَى ذَاهِبٌ فَمُودَعُ
وقال شريح بن عمران:

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجَمَالَ فَانْصَرَفُوا ماذا عليهم لو أنهم وقفوا؟
وقال صخر الغيّ:

لَوْ أَنَّ أَصْحَابِي بَنَوْ خُنَاعَهُ أهل الندى والجود والبراعة

* * *

لَوْ أَنَّ أَصْحَابِي بَنَوْ مُعَاوِيَةَ أهل جنوب نخلة الشاميه

* * *

لَوْ أَنَّ عِنْدِي مِنْ قُرَيْمٍ رَجُلًا بيض الوجوه يحملون النبلا
وقال عبيد بن الأبرص:

فَذَلِكَ الْمَاءُ لَوْ أَنِّي شَرَبْتُ بِهِ إذن شفى كبدًا شكاء مكلومه

* * *

لَوْ هُمْ حُمَاتُكَ بِالْمَحْمَى حَمُوكَ وَلَمْ تُتْرَكْ لِيَوْمٍ أَقَامَ النَّاسُ فِي كَبَدٍ
وقال عدى بن عرين:

كَانَتْ تِلَادِي، فَلَمَّا حَلَّهَا وَرَزَّ وَدِدْتُ لَوْ أَنَّهَا حُشَّتْ بِهَا النَّارُ
وقال عروة بن الورد:

أَلَا وَآيِيكَ لَوْ كَالْيَوْمِ أَمْرِي وَمَنْ لَكَ بِالتَّدْبِيرِ فِي الْأُمُورِ؟
وقال عنتره:

أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ الْأَسِنَّةَ أَحْرَزَتْ بَقِيَّتِنَا لَوْ أَنَّ لِلدَّهْرِ بَاقِيَا؟

* * *

أَمِنْ سُهَيَّةٍ دَمَعُ الْعَيْنِ تَذْرِيفُ؟ لَوْ أَنَّ ذَا مِنْكَ قَبْلَ الْيَوْمِ مَعْرُوفُ
وقال عوف بن الأحوص:

هُمُورَ فَعُوكُمُ لِلسَّمَاءِ، فَكِدْتُمُو تَنَالُوَهَا لَوْ أَنَّ حَيًّا يَطُورُهَا
وقال قتادة الثعلبي:

خَلِيلِي يَوْمَ السَّلْسِلَيْنِ، لَوْ أَنَّني بِهِرِ اللّوَى أَنْكَرْتُ مَا قُلْتُ لِيَا
وقال قيس بن الحداية:

أَجِدْكَ إِنْ نُعِمَ نَأَتْ أَنْتَ جَارِعُ؟ قَدْ اقْتَرَبْتُ لَوْ أَنَّ ذَلِكَ نَافِعُ

* * *

قَدْ اقْتَرَبْتُ لَوْ أَنَّ فِي قُرْبِ دَارِهَا نَوَالًا، وَلَكِنْ كُلُّ مَنْ ضَنَّ مَانِعُ
وقال لقيط بن يعمر:

لَوْ أَنَّ جَمْعَهُمُورًا مَوَّاهِدَتْهُ شُمُّ الشَّامَارِيخِ مِنْ تَهْلَانٍ لَأَنْصَدَعَا
وقال مقاس العائذي:

فَوَاللَّهِ لَوْ أَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ لَمْ يَكُنْ بِفَلَجٍ عَلَى أَنْ يَسْبِقَ الْحَيْلَ قَادِرَا

أبعد هذه العشرات الكثيرة من الشواهد التي وردت فيها "لو" متلوّة باسم لا فِعْلٍ يصير نحاتنا الكرام على أنه لا بد أن يليها فعل، وإذا لم يليها فعلٌ تأولوا الكلام وقدّروا فعلا، وكأنهم إن لم يفعلوا ذلك فلسوف يَصْلَوْنَ نارَ جهنم. إن الأمر أبسط من هذا كثيرا جدا: فالشواهد تقول إن "لو" كما تأتي بعدها جملة فعلية تأتي بعدها كذلك جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر أو منهما مسبوقين بـ "أن". ودمتم. وبالمناسبة فقد وردت "لو" في كتاب الله ثلاثين مرة تقريبا تتلوها جملة اسمية مبدوءة في كل مرة بـ "أن" ما عدا واحدة فحسب بدأت بالضمير: "أنتم". فماذا نريد بعد هذا؟

نبذة عن المؤلف

إبراهيم محمود عوض

من مواليد قرية كتامة الغابة - غربية - مصر في ٦ / ١ / ١٩٤٨ م

تخرج من آداب القاهرة عام ١٩٧٠ م

حصل على الدكتورية من جامعة أكسفورد عام ١٩٨٢ م

أستاذ النقد الأدبي بجامعة عين شمس

البريد الضوئي: (ibrahim_awad9@yahoo.com)

المؤلفات:

معركة الشعر الجاهلي بين الرافعي وطه حسين

المتنبى - دراسة جديدة لحياته وشخصيته

لغة المتنبى - دراسة تحليلية

المتنبى بإزاء القرن الإسعيلي في تاريخ الإسلام (مترجم عن الفرنسية مع

تعليقات ودراسة)

المستشرقون والقرآن

ماذا بعد إعلان سلمان رشدي توبته؟ دراسة فنية وموضوعية للآيات

الشیطانية

الترجمة من الإنجليزية - منهج جديد

عنتر بن شداد - قضايا إنسانية وفنية

النابعة الجعدى وشعره

من ذخائر المكتبة العربية

السجع في القرآن (مترجم عن الإنجليزية مع تعليقات ودراسة)
جمال الدين الأفغانى - مراسلات ووثائق لم تنشر من قبل (مترجم عن
الفرنسية)

فصول من النقد القصصى
سورة طه - دراسة لغوية وأسلوبية مقارنة
أصول الشعر العربى (مترجم عن الإنجليزية مع تعليقات ودراسة)
افتراءات الكاتبة البنجلاديشية تسليمة نسرین على الإسلام والمسلمين -
دراسة نقدية لرواية "العار"
مصدر القرآن - دراسة لشبهات المستشرقين والمبشرين حول الوحي

المحمدى

نقد القصة فى مصر من بداياته حتى ١٩٨٠ م
د. محمد حسين هيكل أديبا وناقدا ومفكرا إسلاميا
ثورة الإسلام - أستاذ جامعى يزعم أن محمدا لم يكن إلا تاجرا (ترجمة
وتفنيد)

مع الجاحظ فى رسالة "الرد على النصارى"
كاتب من جيل العمالة: محمد لطفى جمعة - قراءة فى فكره الإسلامى
إبطال القنبلة النووية الملقاة على السيرة النبوية - خطاب مفتوح إلى الدكتور
محمود على مراد فى الدفاع عن سيرة ابن إسحاق
سورة يوسف - دراسة أسلوبية فنية مقارنة
سورة المائدة - دراسة أسلوبية فقهية مقارنة

المرايا المشوّهة- دراسة حول الشعر العربى فى ضوء الاتجاهات النقدية

الجديدة

القصاص محمود طاهر لاشين- حياته وفنه

فى الشعر الجاهلى- تحليل وتذوق

فى الشعر الإسلامى والأموى- تحليل وتذوق

فى الشعر العباسى- تحليل وتذوق

فى الشعر العربى الحديث- تحليل وتذوق

موقف القرآن الكريم والكتاب المقدس من العلم

سورة النورين التى يزعم فريق من الشيعة أنها من القرآن الكريم- دراسة

تحليلية

منكرو المجاز فى القرآن والأسس الفكرية التى يستندون إليها

أدباء سعوديون

شعر عبد الله الفيصل- دراسة فنية تحليلية

دراسات فى المسرح

دراسات دينية مترجمة عن الإنجليزية

د. محمد مندور بين أوهام الادعاء العريضة وحقائق الواقع الصلبة

دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية- أضاليل وأباطيل

شعراء عباسيون

من الطبرى إلى سيد قطب- دراسات فى مناهج التفسير ومذاهبه

القرآن والحديث- مقارنة أسلوبية

- اليسار الإسلامى وتطاولاته المفضوحة على الله والرسول والصحابة
 محمد لطفى جمعة وجيمس جويس
 "وليمة لأعشاب البحر" بين قيم الإسلام وحرية الإبداع - قراءة نقدية
 لكن محمدا لا بواكى له - الرسول يهان فى مصر ونحن نائمون
 مناهج النقد العربى الحديث
 دفاع عن النحو والفصحى - الدعوة إلى العامية تطل برأسها من جديد
 عصمة القرآن الكريم وجهالات المبشرين
 الفرقان الحق - فضيحة العصر
 لتحيا اللغة العربية يعيش سبويه
 التذوق الأدبى
 الروض البهيج فى دراسة "لامية الخليج"
 المهزلة الأركونية فى المسألة القرآنية
 سهل بن هارون وقصة النمر والثعلب - فصول مترجمة ومؤلفة
 "تاريخ الأدب العربى" للدكتور خورشيد أحمد فارق: عرض وتحليل
 ومناقشة (مع النص الإنجليزى)
 الأسلوب هو الرجل - شخصية زكى مبارك من خلال أسلوبه
 فنون الأدب فى لغة العرب
 الإسلام فى خمس موسوعات إنجليزية (نصوص ودراسات)
 فى الأدب المقارن - مباحث واجتهادات
 مختارات إنجليزية استشرافية عن الإسلام

نظرة على فن الكتابة عند العرب في القرن الثالث الهجري (مترجم عن الفرنسية)

فصول في ثقافة العرب قبل الإسلام
بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ماذا يقولون عن الإسلام؟ (نصوص وردود)

دراسات في النثر العربى الحديث
"مدخل إلى الأدب العربى" لهاملتون جب- قراءة نقدية (مع النص الإنجليزى)

مسير التفسير- الضوابط والمناهج والاتجاهات
"الأدب العربى- نظرة عامة" لبيير كاكيا: عرض ومناقشة (مع النص الإنجليزى)

بشار بن بُرد- الشخصية والفن
الحضارة الإسلامية- نصوص من القرآن والحديث ولمحات من التاريخ
في التصوف وأدب المتصوفة
النساء في الإسلام- نَسْخ التفسير البطرياركى للقرآن (النص الإنجليزى مع دراسة موازية)

الإسلام الديمقراطى المدنى- الشركاء والموارد والإستراتيجيات (ترجمة تقرير مؤسسة راند الأمريكية لعام ٢٠٠٣م عن الإسلام والمسلمين فى أرجاء العالم)

محاضرات فى الأدب المقارن

- من قضايا الدراسة الأدبية المقارنة
 ست روايات مصرية مثيرة للجدل
 هوامش على "تاريخ العرب" لفيليب حتى
 أفكار مارقة - قراءة في كتابات بعض العلمانيين العرب
 موسم الهجوم على الإسلام والمسلمين - مع "قسمة الغرماء" ليوسف
 القعيد و"تيس عزازيل في مكة" ليوتا
 "القرآن والمرأة" لأمنية ودود - النص الإنجليزى مع ست دراسات عن
 النسوية الإسلامية
 عبد الحليم محمود - صوفى من زماننا
 د. ثروت عكاشة - إطلالة على عالمه الفكرى
 ثروت عكاشة بين العلم والفن
 إسلام د. جيفرى لانج: التداعيات والدلالات - قراءة في كتابه: "النضال
 من أجل الاستسلام"
 دراسات في اللغة والأدب والدين
 "مدخل إلى الأدب العربى" لروجر ألن - عرض وتقويم
 على هامش كتاب جوزيف هل: "الحضارة العربية"
 ابن رشد - نظرة مغايرة
 تاريخ الأدب العربى من العصر الجاهلى إلى نهاية العصر الأموى
 من ينابيع الثقافة الإسلامية في العصرين الإسلامى والأموى
 كتاب لويس عوض: "مقدمة في فقه اللغة العربية" تحت المجهر

"روبنسون كروسو" - دراسة في الأدب المقارن

أبو نواس الحسن بن هانئ - دراسة فنية نفسية اجتماعية أخلاقية

"لو كان البحر مدادا" للصحفية الأمريكية كارلا باور (حوار مع الشيخ

أكرم ندوى) - عرض وتحليل د. إبراهيم عوض

الإسلام والتنافس الحضارى

تاريخ الأدب العربى - العصر العباسى

مباحث فى التشريع الإسلامى

دراستان فى الأدب المقارن

روايات أخذت أكثر من حقها - ثمانى روايات عربية (رؤية جديدة)

"محمد ونهاية العالم" لبول كازانوف - عرض ومناقشة وتنفيذ

سورة الرعد - دراسة أسلوبية أدبية

فى تحليل النص القرآنى (دفاعا عن الكتاب الكريم)

من الأدب المقارن فى كتابات طه حسين - نصوص وتحليلات

خواطر على الخواطر (مع الشعراوى فى تفسيره)

مع روايتى "عذراء الهند" لأحمد شوقى و "ربما يأتى القمر" للسعيد نجم

(نقد قصصى)

جولة فى كتاب مصطفى محمود: "القرآن - محاولة لفهم عصرى"

قراءة فى كتابات ابن حزم وابن رشد وابن مضاء حول النحو والنحاة مع

محاولة تيسير بعض المسائل النحوية

علاوة على الدراسات المنشورة فى المواقع المشبكية المختلفة

الفهرست

كلمة تمهيدية ص ٥

كلام ابن حزم وابن رشد وابن مضاء في النحو ص ٧

تفلسف النحاة وموقفى منه ص ٧٦

تيسير بعض الأساليب النحوية ص ١٥٠

نبذة عن المؤلف ٢٠٦

